بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم(13)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب ساهر القرالة بــ:

" الاصول النحوية عند الحيدرة اليمني في كتابه كشف المشكل في النحو

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

القسم: اللغة العربية وآدابها.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. محمد حسن عواد		2004/7/21	مشرفا ورئيساً
أ.د. عبد القادر مرعي		2004/7/21	عضواً
أ.د. زهير المنصور		2004/7/21	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. ذياب البداينـــــة



MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤتة – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلـــى روح والدتـــي الطاهرة رمز التضحية والحنان إلى والدي العزيز رمز العمل الدؤوب والحياة الجادة إلى إخوتي الأعزاء وزوجاتهم الذين غمروني بفيض محبـــتهم وعطفهـــم ورعايـــتهم، إلى كل من أعانني وشجعني على إتمام هذا العمل، أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

ساهر حمد مسلم القرالة

شكر وتقدير

يحـتّم علـيّ الواجب أنْ أُسدي لشيْخي وأستاذي الأستاذ الدكتور محمد حسن عـواد أسـمى آيات الشكر والعرفان؛ لقبوله الإشراف على هذه الرسالة، ومراجعة فصـولها، وتصـحيح مـا وقـع فيها من هفواتٍ وهناتٍ، حيث أولاها كل عنايته، واهـتمامه على الرغم من ضيق وقته، وكثرة مشاغله، حتى خرجت بالصورة التي هي عليها الآن.

كمـا أود أنْ أتقدم لأُستاذيَّ الجليلين عضوي لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور: عبد القادر مرعي الخليل، والأستاذ الدكتور: زهير المنصور بالشكر ووافر الاحترام والتقدير على قبولهما قراءة هذه الرسالة، وتقويم ما وقع فيها من اعوجاج.

ساهر حمد مسلم القرالة

فهرس المحتويات

قائمة الملاحق

الملخَّص

الأصول النحوية عند الحيدة اليمني في كتابه "كشف المشكل في النحو"

ساهر حمد مسلم القرالة

جامعة مؤتة، 2004

تـــناولتُ في هذه الدّراسة الأُصول النَّحوية عند الحيدرة في كتابه " كشف المشكل فـــي الـــنحو" وقد تناولت الحديث عن الحيدرة من حيث: (اسمه، نسبه، موطنه، شيوخه، تلامـــيذه، ثقافـــته، مصنفاته). وايضاً للحديث عن كتاب كشف المشكل من حيث: (سبب تألـــيفه، قيمـــته العلمـــية، مـــنهجه فـــي عرض المسائل، شواهده، أقسامه، موضوعاته، مصادره).

وعرضـــت السَّماع عند الحيدرة. فقمتُ بتعريفه لغةً واصطلاحاً، وعرضت أبرز مصادره وهي القرآن الكريم وقراءاته، والحديث الشريف، والشعر العربي، وأقوال العرب وأمثالها، ولغات العرب مع بيان موقف الحيدرة إزاء كل مصدر منها.

ثـــم تناولت القياس والعلة النحوية عند الحيدرة. وذلك من خلال التعريف بهما لغةً واصـــطلاحاً، وبيان أركان القياس، وشروط كل ركن منها، ثم بيان موقف الحيدرة إزاء هـــذا الأصل اللغوي من خلال الأمثلة التي توضح ذلك. كذلك الأمر بالنسبة للعلة النحوية فقمـــت بتعـــريفها لغـــةً واصطلاحاً. عرضت لبدايات نشوء العلة، وأقسامها لدى العلماء، وإبـــراز موقف الحيدرة إزاء هذا الأصل وذلك من خلال بيان أنواع العلل لدى الحيدرة معززاً ذلك بأمثلة من الكتاب.

وتحدثت عن الإجماع واستصحاب الحال عند الحيدرة. وتضمَّن: تعريف الإجماع واستصـــحاب الحالَ عند النُحاة والفقهاء، كذلك بينت فيه أنواع الإجماع، وموقف العلماء إزاء هذين الأصلين ومن ضمنهم الحيدرة، وذلك من خلال الأمثلة التي توضح ذلك.

وقـــد تـــناولت مذهب الحيدرة النحوي وعرضت فيه أبرز الآراء التي وافق فيها الحيدرة كل من البصريين والكوفيين. وعرضت فيه ترجيحات الحيدرة واختياراته. كذلك عرضت فيه المصطلح النحوي البصري والكوفي لدى الحيدرة. وايضاً الاراء التي وافق وخالف فيها العلماء السابقين.

Abstract

AL-Haidarah in his book "REVEALING the difficulty in syntax"

Saher H. Al-qaraleh

Mu'tah University, 2004

I have dealt in this study with the syntactical buses related to AL-Haidarah in his book "REVEALING the difficulty in syntax" as the following .The reason for choosing this subject, the main difficulties that I faced while writing, the way, style, which I followed in writing, and showing the study chapters quickly and briefly.

I specified it to talk about AL-Haidarah from the following points his name, his descent or origin, his home land, his followers, his pupils, his culture and his books. I specified it to talk about his book revealing the difficulty in syntax. from The reason of writing it, its scientifi'c value, its way of showing issues evidence its part its subject and its sneers.

I showed the listeners of AL-Haidarah after I had defined it lingally and idiomatically. I showed the main sources i.e the holy Quran and its readings, prophetic Haitian, Arabic Poetry, Arab sayings, proves and Arab Languages with explanation of AL-Haidarahs attitude toward each sonrce through examples.

I treated the syntactical measure and cause of AL-Haiderah through the definition of them lingally and their conditions, and explanation of AL-Haiderahs attitude towards each basis by clear examples and explanation of measurement and their conditions, and explanations of AL-Haidarah, attitude towards each basis by clear example, and did so for syntactical cause. After I had defined it lingualy and idiomatically. I showed the beginnings of cause rising and its parts open scientists. Also I started to bring out AL-Haidared. attitade supporting the direction of this basis by presentation types of causes Upon AL-Haidarah supporting this with examples from the book.

The specified it to talk about manner agreement and escart upen AL-Haidarah. It includes Agreement definition and maaner escort upon grammarians and legists, and legists attitude, to ward there 2 bases including AL- Haiderah throat the example that claift this issue.

I treated in this chapter AL-Haidarah syntactical ideology I showed in it the main opinaion that AL-Haidarah agreed with Basaris and kofess. And I showed AL-Haidarah considirings and choices, also I showed the sgntacticl Basans.

The last one, I showed AL-Haiderah attitude towered the previous scentish through. The main opinins that AL-Haidarah agreed with the other scientish, also the main opinions that he disagree with the other scientish.

الفصل الأول

التَّعريف بالحيدرة اليمني

1.1 المقدّمة

تكاد تكون بلاد اليمنِ مهملةً ومنسيةً في ميدان الدراسات اللغوية حيث إنَّه لم يدرس من تراثها الثقافي واللغوي الذي أَلَّفَهُ علماؤها في الفقه واللغة والنحو والشعْر إلاّ ما كُتب عن تراجم الرّجال كطبقات فقهاء اليمن، أو كتب الأمثال، وعن سيرة حكامها وتاريخهم. أمّا بالنسبة إلى التُّراث اللغوي والنحْوي اليمني فلم يتعرّض له أحدٌ بالدراسة والبحث، بل لا يزال عبارةً عن مخطوطات بحاجةٍ إلى المزيد من بذل الجهد لإخراجه بالصورة التي يجب أن يكون عليها، حتى يقوم بدوره في خدمة اللغة العربية ودارسيها. ولعلَّ السَّبب وراء ذلك التَّقصير وقلة الاهتمام بهذا الإرث الحضاري العظيم؛ عائدٌ إلى بُعد اليمن وانعزالها عن العالم الخارجي[1].

والحيدرة اليمنيُّ هو أحدُ علماء اليمن المبرّزين في مختلف ألوان المعرفة اللغوية من نحوٍ وصرفٍ وشعرٍ وقراءاتٍ وغيرِ ذلك، وشأنه من الاهتمام والرّعاية من قبل الباحثين والدارسين شأن بقية علماء اليمن الآخرين. فهو لم ينلْ المكانةَ التي يستحقها بين علماء اللغة، فلم يتعرض أحدٌ من الدارسين والباحثين لدراسة جوانب هذه الشخصية العلمية بشيء من البحث والتفصيل، على الرُّغم من أنه من علماء اليمن المشهورين في تلك الفترة وأقصد بذلك القرن السادس الهجري.

ولعلَّ هذا هو السبب الرئيس في اختياريَ لذلك الموضوع لكي يكون موضوعاً لدارستي الموسومة بــ" الأصول النَّحوية عند الحيدرة اليمني في كتابة كشف المشكِل في النحو"؛ وذلك من أجل محاولة إنصاف ذلك العالم واعطائه المكانة التي يستحقها قدر المستطاع، و من أجل تسليط الضوء على مدى اعتداد الحيدرة بالأصول النحوية في كتابه.

ولعل من أبرز الدوافع التي حدت بي إلى اختيار هذا الموضوع كذلك؛ أنّ دراسة الأصول تنمّي التفكير وملكة المحاجة لدى الفرد بأسلوب علميٍّ رصين. وقد أشار

---

(1) مقدمة محقق كتاب كشف المشكل في النحو: هادي عطيه مطر الهلالي: 5

لذلك ابن الأنباري بقوله:" وفائدته التَّعويل في إثبات الحكم على الحجة والتَّعليل والارتقاء عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطِّلاع على الدليل؛ فإن المخلد إلى التَّقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب"[1].

أمّا أبرزُ الصعوباتِ التي واجهتني خلال كتابة هذه الدراسة فهي تكمن في عدة أمور لعلَّ من أبرزها:

1- قلة الدراسات التي تناولت هذه الشخصيّة، حيث إنه وفي حدود اطلاعي لم أعثر على أيَّة دراسة سابقة أفردت لهذه الشخصيّة بحثاً أو كتاباً، باستثناء الدراسة المقدمة من الطالب علي الجوابره والموسومة بـ "جوانب من الدرس الصوتي و الصرفي عند الحيدرة "، وكذلك الدراسة التي قام بها كامل محمد أبو سنينه عندما حقق الكتاب. فكانت مجرد إشاراتٍ بسيطةٍ لا تكاد تفي بالغرض المطلوب، ولذلك عزمت في هذه الدراسة على تناول هذه الأصول لدى الحيدرة بشكلٍ مفصّلٍ.

2- مزج الحيدرة بين الآراء في المسألة الواحدة، دون الإشارة إلى أنّ هذا الرأي للبصريين أو للكوفيين أو لعالم معين من العلماء، الأمر الذي أوقعني كثيراً في الاضطراب، ولكنني تغلبت على ذلك بحمد الله من خلال العودة إلى الكتب المتخصصة في هذا المجال.

3- عدم إفصاح الحيدرة في كثير من الأحيان عن أسماء العلل التي كان يستعملها في كتابة، على الرُّغم من اعتماده عليها كثيراً في تفسيره للكثير من القضايا اللغوية.

أمّا المنهج الذي سلكتهُ في هذه الدراسة فقد كان منهجاً وصفياً تحليلياً يقوم على رصد أبرز المسائل النحوية الواردة في الكتاب، والتي لها مساسٌ بتلك الأصول، ومن ثَمَّ محاولةُ تحليلِها لاستخلاص موقف الحيدرة من تلك الأصول.

---

[1] لمع الأدلة: ابن الأنبا ري: 81

ولذلك فقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة وخمسةِ فصولٍ كانت على النحو الآتي:

الفصل الأول: وقد قسمته إلى قسمين تناولت في القسم الأول التعريف بالحيدرة اليمني من حيث: اسمُه، ونسبه، وموطنه، و شيوخه وتلاميذه، وثقافته، ومصنفاته.
أمّا القسم الثاني من هذا الفصل فقد عرضت فيه كتاب كشف المشكل من حيث سبب تأليفه، وقيمته العلميّة، ومنهجه، و شواهده، وأقسامه وموضوعاته، ومصادره.

الفصل الثاني: تناولت فيه السّماع عند الحيدرة، فبعد أنْ قمتُ بتعريفه لغةً واصطلاحاً، واختلاف العلماء في مسميات ذلك الأصل اللغوي، عرضت مصادر السماع – بعد إعطاء مقدمة موجزة عن كل ركن منها– عند الحيدرة مع بيان موقفه منها وهي: القرآن الكريم وقراءته، والحديث الشريف وأقوال الصحابة، والشعر العربي، وأقوال العرب وأمثالها، ولغات العرب.

أمّا الشِّعر فقد عالجت فيه الشعر المحتج به، والشعر المجهول القائل، والشعر المولد، وشعر الرَّجز، وأنصاف الأبيات، مبيناً إزاء ذلك موقف الحيدرة من كل نوع من هذه الأنواع.

الفصل الثالث: تناولتُ فيه القياس والعلة النحوية عند الحيدرة، حيث قمت بدايةً بالتعريف بالقياس لغةً واصطلاحاً، ومن ثم تناولت أركان القياس وشروطَ كلٍّ ركنٍ منها وتبين لي من خلال ذلك أنَّ للحيدرةِ موقفين من القياس أحدهما، رفض فيه القياس على الشّاذ والآخر اعتمد فيه القياس فيما ليس شاذاً.

أمّا العلةُ النَّحوية فقد عرَّفتُها لغةً واصطلاحاً، ومن ثم الحديث عن بدايات نشوء العلة وأقسامها بشكل موجزٍ، بعد ذلك شرعت في بيان أبرز أنواع العلل التي وردت عند الحيدرة في كتابه والتي بلغت ما يقرب من أربعٍ وخمسين علةً. كنت أقوم بتعريف كل نوع منها لغةً واصطلاحاً ما أمكن، وتوضيحها من خلال الأمثلة الواردة في الكتاب.

الفصل الرّابع: تناولت فيه الإجماع واستصحاب الحال.

فبعد التّعريف بالإجماع تعرضت إلى أنواع الإجماع عند الفقهاء والنحاة، كذلك عرضت إلى قضية الخروج على الإجماع عند النحاة وأخصُّ بالذكر أبا

العباس المبرد وابن جني، ومن ثم عرضت موقف الحيدرة من هذا الأصل من خلال الأمثلة التي توضح ذلك.

كذلك بالنسبة لاستصحاب الحال فبعد أنّ قمت بالتعريف بها لغةً واصطلاحاً بينت موقف الحيدرة منها من خلال الأمثلة التي توضح ذلك.

الفصل الخامس: تناولت فيه مذهب الحيدرة النحوي، وعرضت فيه أبرز الآراء التي وافق فيها الحيدرة البصريين. وكذلك الآراء التي وافق فيها الكوفيين. واتضح لي بأنّ نسبة موافقة الحيدرة للبصريين في المسائل تفوق نسبة موافقته للكوفيين.

كذلك تحدثت عن مدى اعتداد الحيدرة بالمصطلح النحوي البصري والكوفي، أثناء عرضه للمسائل. وتبين لي أيضاً أنّ نسبة اعتداده بالمصطلح البصري تفوق نسبة اعتداده بالمصطلح الكوفي ولكن جميع هذه الأمور لا تعد أدلةً قاطعةً على أنّ الحيدرة بصريُّ المذهب.

ثم عرضت ترجيحات الحيدرة واختياراته. حيث اعتمد على هذين المبدأين كثيراً في إظهار موقفه من تلك المسائل دون الإفصاح عن رأيه بشكلٍ مباشر.

وايضا عرضت موقف الحيدرة من العلماء السَّابقين، وذلك من خلال رصد أبرز الآراء التي وافق فيها الحيدرة غيرَه من العلماء، وكذلك الآراء التي خالف فيها غيره من العلماء.

أمّا أبرز المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في دراستي فمنها:

الكتاب لسيبويه، المقتضب للمبرّد، والخصائص: لابن جني، والإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة لابن الأنباري، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، والاقتراح، وهمع الهوامع: للسيوطي، و شرح المفصّل لابن يعيش،و مدرسة الكوفة ومهجها في اللغة والنحو لمهدي المخزومي، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي، وأصول التفكير النحوي لعلي أبو المكارم، وفي أصول النحو لسعيد الأفغاني.

هذا فضلاً عن المعاجم اللغوية التي كنت قد اعتمدت عليها في تعريف المصطلحات والتي من أبرزها: معجم تهذيب اللغة للأزهري، ومعجم مختار

الصحاح لأبي بكر الرازي، ومعجم لسان العرب لابن منظور، ومعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية.

وبعد فإني أتقدم إلى الله العلي القدير بعظيم الشكر ووافر الامتنان أنْ وفقني إلى إنجاز هذا العمل المتواضع. وفي الختام فإنّي لا أدعي الكمال لهذا العمل؛ لأني لا أبرئ نفسي من الزلل والخطأ، فإنْ أصبت فبتوفيق من الله سبحانه وتعالى، وإنْ أخطأت فمنّي.

1.1.1 اسمهُ ونسبهُ

لقد أجمعتْ معظم كتب التّراجم الّتي ترجمت لحياة هذه الشّخصية على أنّ اسمه "علي بن سليمان"[1]، ويكنّى بأبي الحسن[2]. ويلقّب بالحيدرة[3]. وقد أوردت بعض الكتب الّتي ترجمت له أنّه يلقّب بـــ" حيدة"[4]، وبعض الكتب أوردته باللّقبين معا، وهما الحيدرة، والحيدة[5].

أمّا سبب تلقيبهِ بالحيدرةِ، فلم تذكرِ المصادرُ، والمراجعُ الّتي ترجمت لحياتهِ سبب ذلك.

والحيدرة اليمني كان من وجوه أهل اليمن، وأعيانهم علماً، ونحواً، وشعراً[6]. وعلى الرغم من ذلك فقد أغفلت معظم كتب التّراجم تاريخَ ولادتهِ، وأجمعتْ على أنّ وفاته كانت سنة خمس مائةٍ وتسعٍ وتسعين من الهجرة[7].

---

(1) معجم البلدان: ياقوت الحموي: جـ (476/1)، معجم الأدباء:ياقوت الحموي: جـــ (243/3)، بغية الوعاة: السُيوطي: جـ(2/ 168)، تاريخ الأدب العربي:كارل بروكلمان: جـ (5/ 301)، الاعلام: الزّركلي: جـ (291/4)، أعلام المؤلفين الزّيدية: عبدالسلام الوجيه: 682، معجم الشعراء: كامل سليمان الجبوري: 439.

(2) الأعــلام: الزّركلــي: جـــ (4/ 291)، تــاريخ الأدب العربــي: كارل بروكلمان: جـ (301/5).

(3) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 10.

(4) بغية الوعاة: السُيوطي: جـ (168/2)، كشف الظنون: حاجي خليفة: جـ (1495/2).

(5) الأعلام: الزّركلي: جـ (291/4).

(6) معجم الأدباء: ياقوت الحموي: جـ (243/3)، بغية الوعاة: السُيوطي: جـ (168/2)

(7) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمنى: 11.

أمّا موطنُهُ فقد اعتمدت معظم المصادر والمراجع الّتي ترجمت له على العبارة الّتي أوردها ياقوت في معجم البلدان الّتي تقول: "بكليل* بالفتح ثم الكسر، وياءٍ ساكنةٍ ولامٍ، من مخاليف* اليمن ... ويُنسب إلى هذا المخلاف الأديب علي ابن سليمان الملقب بحيدرة"[1].

2.1.1 شيوخُهُ وتلاميذُهُ:

لم تذكرِ المصادرُ والمراجعُ الّتي ترجمتْ لحياتهِ شيئاً عن شيوخهِ غير ما ذكره هو في مقّدمة كتابه "كشف المشكل في النحو"، حيث ذكر شيخاً واحداً وهو " أبو السُّعود بن الفتح". قال: " وضمنتهُ قِسماً وافيةً وفوائد من ألفاظ النّحويين شافيةً من غير أنْ أستقي عليها بمطالعة كتابٍ، أو أقصد فيها لسلخ بابٍ، وإنَّما أخذت بعضها عن شيخي أديب الأدباء "أبو السُّعود بن الفتح"- تولّى الله مكافأتَهُ معنىً أو لفظاً"[2] – وكذلك هي الحال بالنسبة لتلاميذه، فلم تذكر الكتب والمراجع الّتي ترجمت له شيئاً عن تلاميذه غير ما ذكرهُ محققُ الكتاب الدُّكتور هادي عطية مطر الهلالي، من أنَّه لم يستطعِ أنْ يعرفَ من تلامذتِهِ غير أبي الحسين كما هو مذكور في حاشية المخطوطة الأصل، وفي نسخة دار الكتب " الفقيه العلامة، أبو الحسين علي ابن يحيى الفضيلي". ولم يذكر هو من تلاميذه أحداً سوى ما ذكره في مقدمة الكتاب: "فإنه كان يحضرني جماعةٌ من الإخوان كثّر الله عددهم، وطوّل في طاعته مددهم.."[3] ".

---

* (بكليل): هي من همذان، وبنو بِكال بطن من حِمْيَرَ.
* (والمخـــلاف أيضاً لأهل اليمن، وهي كورها، ولكل مخلافٍ منها اسم يُعرف به)، انظر الصّحاح: الجوهري: جـ (4/ 1638/ 1355).

(1) معجم البلدان: ياقوت الحموي: جـ (476/1).
(2) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 128.
(3) المصدر نفسه: 127.

3.1.1 ثقافتُهُ ومصنفاتُهُ:

ذكر ياقوت الحموي في ترجمته للحيدرة: "كان من وجوه أهل اليمن، وأعيانِهم علماً، ونحواً، وشعراً[1]". وقد وردت هذه العبارة عند السُّيوطي في كتابه "بغية الوعاة"[2]، وجاء في كتاب أعلام المؤلفين الزيدية: أنَّه عالمٌ لغويٌّ[3]، وشيخ فقيه[4].

وهذه التَّرجماتُ جميعُها تشير إلى سعة ثقافة الحيدرة؛ حيث كان عالماً في النَّحو. وقد جاء كتابه "كشف المشكل في النحو"، شاهداً على ذلك. حيث استطاع الحيدرةُ من خلاله أنْ يعرضَ أبواب النحو العربي، ولم يكن الحيدرة فيما عرضه مجرد جامعٍ، أو ناقلٍ، بل كان مشاركاً وحكماً، يأخذ هذا الرأي أو ذاك، أو يرفضهما مبيناً سبب الأخذ أو الرَّد، وفي بعض الأحيان يورد الآراء في المسألة الواحدة ويسكت عليها، ولعل من أبرز الأمثلة الَّتي تؤكد ذلك، ما أورده في باب الأفعال المتعدية عندما تتوسط ظننتُ وأخواتها بين المفعولين، قال: "ومتى توسطت ظننتُ وأخواتها بين المفعولين جاز وجهان: إلغاؤها وإعمالُها نحو: زيداً ظننتُ عالماً، وزيدٌ ظننتُ عالمٌ. والإعمال أجود؛ لقربها من رتبتها الَّتي فيها وجوباً وهي التَّقدم"[5].

وزيادةً على ذلك لم يقتصر الحيدرة في كتابه على النَّحو، والصَّرف، وإنَّما كان كتابه موسوعةً شاملةً للكثير من الفنون والعلوم اللُّغوية الأخرى. فعلى سبيل المثال لا الحصر أفرد الحيدرة في كتابه باباً للقراءات القرآنية، بيَّن من خلاله بعض القضايا الَّتي اختلف فيها القُرَّاء. وكذلك تحدَّث فيه عن أحكام القراءة.

ولعلَّ معرفة الحيدرةِ بالقراءات القرآنية، كانت السبب الرئيس في سعة الثقافة القرآنية عنده. وتتضح هذه الثقافة من خلال غزارةِ استشهادهِ بالآياتِ القرآنيةِ، بحيث لا تكاد تخلو صفحة من صفحات كتابه من وجود شاهدٍ قرآنيٍّ أو أكثر.

---

(1) معجم الأدباء: ياقوت الحموي: جـ (243/2).

(2) بغية الوعاة: السُّيوطي:ج (168/2)، الأعلام: الزِّركلي جـ (91/4).

(3) أعلام المؤلفين الزيدية: عبدالسلام عباس الوجيه: 682.

(4) طبقات فقهاء اليمن: عمر بن علي بن سمرة الجعدي: 227.

(5) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 267.

كذلك كان للحيدرة اهتماماتٌ بالشِّعر، ويدل على ذلك إفراده في كتابهِ كشف المشكل فصلاً للشعر تحدَّث فيه عن الشِّعر وقضاياه، وما يحتاج إليه الشَّاعر وقت الضَّرورة الشِّعرية، كذلك تحدث فيه عن محاسن الشِّعر، وقضايا أخرى، فضلاً عن أنَّ الحيدرة كان من المجيدين في قول الشِّعر، وليس أدلّ على ذلك من قوله في سبب تأليف الكتاب:-

صــنــّفــتُ للمتأدبـــينَ مُصــنــّفاً سمــيتهُ بكــتابِ كشــفِ المــشكلِ
سبقَ الأوائــلَ مع تأخرٌ عصرِهِ كــم آخــرٍ أزرى بفعــلِ الأولِ
قيَّدتُ فــيــه كلَّ ما قــد أرســلــوا ليــس المقيَّدُ كالكــلامِ المرســـلِ[1]

فهذه المقطوعة الشِّعرية تثبت لنا أنَّ الحيدرة كان من المجيدين في قول الشِّعر. كذلك وردت للحيدرة مقطوعةٌ أخرى في باب جمع المذكر المكسّر، بيّن فيها أوزانَ جموعَ الكثرةِ وجموعَ القلَّةِ.

أمّا مصنفاتُ الحيدرةِ، فلم تذكرْ كتب التَّراجم من مصنفاته سوى كتاب " كشف المشكل في النَّحو". وذكر الحيدرة في باب أحكام القراءة، كتاباً آخرَله خصصه على ما يبدو من خلال حديثه في القراءات حيث قال:" وهذا علمٌ واسعٌ ليس هذا موضع استيفاء شرحِهِ، وإنَّما أردنا ألاّ نخلِّي كتابنا منه، وسترى في القراءة إنْ شاء الله بياناً جامعاً في كتابنا الموسوم بـــ" كتاب المباني والمعاني في القرآن الكريم"[2]. وهذا الكتاب لم يصل إلينا.

هذا وقد ذكر عبدالسلام بن عباس الوجيه إثناء ترجمته للحيدرة بأنَّ له مؤلفاتٍ أُخرى[3] منها: شرح مُلْحةِ الإعراب للحريري، وكتاب كشف المشكل في النَّحو، والمقصور والممدود. وجميع هذه الكتب لم تصل إلينا باستثناء كتابه كشف المشكل في النحو.

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 114.

(2) المصدر نفسه: 622.

(3) أعلام المؤلفين الزيدية: عبدالسلام بن عباس الوجيه: 682.

2.1 كتاب كشف المشكل في النحو

1.2.1 سبب تأليف الكتاب

قال الحيدرة: " فإنَّه كان يحضرني جماعةٌ من الإخوان كثَّر الله عددهم، وطوّل في طاعته مددهم، وكانوا مؤثرين للأدب، متعلقين منه بأوثق السَّببِ يزيدون العلم إيضاحاً وسطوعاً، ويزيدهم تواضعاً، وخشوعاً"[1].

فالحيدرة إذن ألَّف هذا الكتاب لجماعة من الأدباء كانوا يحضرون إليه، ويستفسرون منه عمَّا يصعب عليهم فهمه وكان يجُيبُهم على أسئلتهم قال: " وإنَّ أحدهم ليسألني عن المسألة في الأدب تختلج في صدره، أو تغمض عن فكرة، فأنقع بالجواب غليله، وأوضّح بالصواب سبيلَهُ"[2].

وربما يكون الحيدرة قد جمع هذه الأسئلةِ، والأجوبةِ، وكوّن منها هذا الكتاب، قال : " فسألوني أنْ أرسمَ لهم كتاباً في هذا الشَّانِ معيناً على تقويم اللِّسان فأجبتهم إلى ذلك؛ انحطاطاً إلى هواهم، ملتمساً رضى الله – تعالى – برضاهم"[3].

2.2.1 قيمة الكتابِ

تكمن قيمة الكتاب في أنَّه الكتاب الوحيد الذي وصل إلينا من مؤلفات الحيدرة اليمني، وقد نهج فيه منهجاً وسطاً بُعداً به عن الإفراط، ورغبةً منه في البعد عن التَّفريط مما يبعد الملَلَ والسآمةَ عن القارئ للكتاب.

وتكمن قيمته كذلك من خلال الأسلوب الذي سلكه الحيدرة في عرض المسائل، حيث كان يعمد إلى طرح مجموعةٍ من الأسئلةِ في بدايةِ كلِ بابِ، ثم يشرعُ في الإجابة عن تلك الأسئلة. وهذا الأسلوب كان له أكبر الأثر في رسوخ الفكرة في ذهن القارئ للكتاب، فضلاً عما تتسم به لغة الكتاب من الوضوح، وعدم التَّكلُّف، والإيجاز المخل.

ويعدُّ الكتاب موسوعةً علميةً شاملةً لمختلف أنواعِ المعرفةِ اللغَويَّةِ، على الرغم من أنَّ الطَّابع العام للكتاب طابعٌ نحويٌّ. حيث استطاع الحيدرةُ من خلاله أنْ

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمنى: 127.

(2) المصدر نفسه: 127.

(3) المصدر نفسه: 127.

يعرض أبواب النحو العربي بالشّرح والتّفصيل. عارضاً من خلاله آراء اشهر النُّحاة الذين اعتمد عليهم في تأليفه أمثال: الخليل، وسيبويه، والكسائي، والفراء وغيرهم. فلم يقتصر فيه على النّحو فقط، وإنّما تحدّث فيه عن الكثير من مسائل اللغة: كالصّرف مثلاً. حيث خصص الحيدرة في كتابه العديد من الأبواب الّتي عالج فيها قضايا صرفية بحتة. كذلك أفرد بابا تحدّث فيه عن القراءات القرآنية وأهميتها، وأبرز القضايا الّتي اختلف فيها القُرّاء.

وأفرد في كتابة أبواباً أخرى تحدّث فيها عن الشّعر، ومحاسنه وعيوبه، ومايفتقر إليه الشّاعر وقت الضرورة الشّعرية

3.2.1 منهج الكتاب

لقد ذكر المصنّف في خطبة الكتاب المنهج الذي نهجه فيه على سبيل الإجمال. فذكر أنّه جعله في درجة التّوسّط، ميلاً عن الإفراط، ورغبةً عن التّفريط. ثم ذكر أنّه قسّمه إلى أربعة كتب، وبوّب كلَّ كتابٍ منها أبواباً، جعل في بداية كل باب أسئلةً ينقضي البابُ بانقضاء أجوبتها. قال:" واعتمدت أنْ يكون أول تلك الأسئلة حقيقة ذلك الباب، وحدّهُ الذي ينعكس ويطّرد"[1].

وذكر في الخطبة أنّه قدّم الأصولَ على الفروعِ في أغلب ما كتب، بحيث يكون السابق مستغنياً عن الّلاحق مفتقراً إلى السّابق. قال: "فالكتاب الأول مستغنٍ بنفسه عما بعده، والثلاثة الأُخر متعلقةٌ به تعلُّق الفرع بأصله، والكتاب الثاني مستغنٍ عن الثالث والرابع، والكتاب الثالث مستغنٍ عن الرابع، وكل واحد من الثلاثة الأخر، متعلق بما قبله. وكذلك أبواب الكتاب الواحد في ترتيبها، يستغني الأول عمّا بعده، ويفتقر كل شيءٍ منها إلى ما قبلِه، وكذلك فصول الباب في ترتيبها أيضاً"[2].

والحيدرة في كتابه لم يكن ملتزماً، أو متعصباً لمذهب نحوي معين. فهو أحياناً يذهب في بعض المسائل مذهب البصريين ويخالف الكوفيين، وأحياناً أخرى يذهب مذهب الكوفيين ويخالف البصريين، وإنْ كانت موافقته للبصريين في المسائل تفوق موافقته للكوفيين، ولكن هذا لا يعتبر دليلاً على أنّه بصري المذهب.

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 128.

(2) المصدر نفسه: 129.

فمما ذهب فيه مذهب البصريين، وخالف فيه الكوفيين قوله بأنَّ المصدر أصل الاشتقاق[1]. وكذلك أنَّ نعم، وبئس، وأفعل في التَّعجب أفعال وليست أسماء[2]. أمَّا ما ذهب فيه مذهب الكوفيين وخالف فيه البصريين، قوله بجواز العطف على موضع إنّ بالرفع قبل مجيء الخبر[3].وكذلك مجيء "لا" ملغاة إذا كانت بمعنى غير[4]. وقد استشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿ غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾[5].

وكان الحيدرة في كثيرٍ من الأحيان يذكر الآراء في المسألة الواحدة، وبعد ذلك يلجأ إلى ترجيح أحد هذه الآراء على الأخر، وذلك بقوله مثلاً: والأجود[6]، والأوضح[7]،والأحبُّ إلينا [8]وغيرها من العبارات الّتي توحي للقارئ أنّه يرُجّح أحد هذه الآراء على الآخر. ومثال ذلك: قوله في باب الاسم:" واشتقاقه عند البصريين من السمو وهو العلو. وعند الكوفيين من السِّمة، وهي العلامة، والأول أصح القولين"[9].

بالإضافة إلى ذلك كان الحيدرة يمزج ما بين المذهبين في المسألة الواحدة دون الإشارة إلى ذلك، ولعلَّ من أبرز الأمثلة الّتي تؤكد ذلك قوله في باب الحروف العاملة: " ومنها سبعةٌ تنصب المنادى إذا كان مضافاً مثل: يا عبدَالله، ويا غلامَ زيد. ونكرة غير مقصودة مثل: يا غلاماً من أهل الشّام، أو اسماً طويلاً مثل: يا راكباً

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 280.

(2) المصدر نفسه : 259-260

(3) المصدر نفسه: 238.

(4) المصدر نفسه: 242.

(5) الفاتحة: 7.

(6) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني:184/239/267/292/293/307/318/321/ 367/409.

(7) المصدر نفسه: 302.

(8) المصدر نفسه: 185/ 487.

(9) المصدر نفسه: 134.

جملاً وهي: يا، وأيَا، وهيّا، وأي، والهمزة، ووا. فأمّا إذا كان مفرداً مثل يا زيدُ، أو مقصوداً نكرة مثل يا غلامُ لم تعمل فيه شيئاً[1] ".

فالمذهب الأول هو مذهب البصريين. حيث يرى أكثرُهم أنّ حروف النِّداء هي الناصبة للمنادى على اللّفظ، وعلى الموضع معاً إذا كان مضافاً، أو نكرة غير مقصودة، أو اسماً طويلاً، وعلى الموضع فقط إذا كان مفرداً معرفة، أو نكرةً مقصودةً، والفريق الأقل منهم يرى أنَّ الفعل المضمرهو الذي ينصب المنادى على اللّفظ، والموضع معاً في الحالة الأولى، وعلى الموضع وحده في الحالة الثانية، والكوفيون يرون أنّ حروف النِّداء لا تعمل في المنادى شيئاً أيّاً كان نوع المنادى[2].

والمصنِّف يورد أحياناً آراء نحوية مختلفة لنحويين مختلفين، فيقبل منها ما يقبل ويرفض ما يرفض، فمما رفضه الحيدرة أنْ يُذكر الاسمين اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه ما يفعل به الآخر فاعلين، ولا يذكرون المفعولين على حد قولهم: استجهل زيدٌ عمروٌ، على تقدير: استجهل زيدٌ عمراً. واستجهل عمروٌ زيداً. حيث قال بعد تعليقه على ذلك " فما أرى أنّ ذلك يجوز إذ لا وجه له"[3]. أمّا ما قبله من الآراء ففي حديثه عن علل البناء، والإعراب في المعرب، والمبني بعد أنْ ذكر علل بنائها، قال: "فهذه قسمة المبنيات على العلل الصحيحة والمطردة. وقد ذكروا عللاً غير هذه، منها ما يجوز، ومنها ما يُمتنع ولا يصح الاعتلال به. فالجائز مثل قولهم: بُنيت المضمرات والمبهمات لاختلاف صيغها فأغنى اختلاف صيغها عن اختلاف إعرابها. وإنّما جعلنا هذه علةً جائزةً ولم تكن واجبةً؛ لأنّها من ذوات الاسم وأصله الإعراب"[4].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الحيدرة كان في عرضه لبعض المسائل النَّحوية مثلاً يشير إلى بعض الألفاظ و التّراكيب العامية التّي كانت مستعملةً في عصره – القرن

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 158

(2) كتاب كشف المشكل في النحو، دراسة وتحقيق: كامل محمد أبو سنينه (رسالة ماجستير): 19.

(3) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمنى: 456.

(4) المصدر نفسه: 505.

السادس الهجري- وقد تكون هذه الألفاظ، والتَّراكيب مستعملة في الوقت الحاضر، مبدياً رأيه فيها، ومثال ذلك: قال: " ولا يجوز في المؤنث ذيك ولاتيك بفتح التَّاء كما تقول العامة"[1]. وقال أيضاً: "وربما اقسموا بالفعل ماضياً، ومستقبلاً مع الفاعل نحو قولهم: شَهِدَ اللهُ، ويَشْهدُ اللهُ، وعَلِمَ اللهُ، ويَعْلَمُ اللهُ، وربما أفسده بعض العامة بالكسر فقال يِشْهدِ الله لافعلنّ، وذلك لحنٌ قبيحٌ"[2].

أمّا بالنسبة لمنهجه في الاستشهاد على القضايا الّتي يطرحها، فالشّاهد القرآني يأتي في المقدّمة في أغلب الأحيان، ثم الشِّعر، ثم بعد ذلك أقوال العرب وأمثالها. أمّا الحديث الشريف فقد كان الحيدرة مقلاً من حيث الاستشهاد به و إنْ استشهد به فيأتي بعد الشِّعر مباشرةً.

ومثال ذلك قول الحيدرة في باب الأفعال اللازمة: " والفعل الثالث فعل يتعدّى تارةً بنفسه، وتارةً بواسطة حرف جر يجوز حذفه، ولا تدخل عليه همزة النّقل، ولا تضعيف وذلك نحو: كلتُ زيداً، وكلتُ له. .. قال الله تعالى:﴿ ونصحتُ لكم﴾[3]، وقال: ﴿ إن أردتُ أنْ أنصحَ لكم﴾ [4]، وقال دريد بن الصِّمة:

نصحــتُ لعــارضٍ وأبنــاءِ عارضٍ ورهطِ بني الســوداءِ والقومُ شُهَّدي [5]

فَعُدِّي بالحرف. وقال النَّابغة:

نصحــتُ بنــي عَوْفٍ فلم يتقبلـــوا نُصْحِيْ ولمْ تنجــحْ لَدَيْهِــمْ وسائلي [6]

فعداه بنفسه، وقال النبي- صلى الله عليه وآله-:" لا يشكر الله مَنْ لا يشكر النَّاس[7]"[8].

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمنى: 146.

(2) المصدر نفسه: 363.

(3) الأعراف: 79.

(4) هود: 34.

(5) شعراء النَّصرانية قبل الإسلام : جمعه ونسقه لويس شيخو: 756.

(6) ديوان النابغة: 197.

(7) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي : مادة (شكر): 166.

(8) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني:255

4.2.1 شواهد الكتاب

تنقسم شواهد كتاب كشف المشكل في النَّحوِ خمسة أقسام:

1- القرآن الكريم وقراءاته: لا خلاف بين أحدٍ من النُّحاةِ، واللغويين في جواز الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، بل حتى بالشَّاذ منها. قال السُّيوطي: " فأمَّا القرآن فكل ما ورد أنّه قُرئ به، جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً، أم أحاداً، ام شاذاً [1]".

أمّا الحيدرة فقد أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم. وكانت لديه قدرةٌ فائقةٌ على التقاط الشواهد القرآنية الّتي تثبت وتؤكد صحة ما يذهب إليه، ومما يدل على احتفاء الحيدرة بالشَّاهد القرآني في كتابه، أنّه يحتل المرتبة الأولى من بين الشواهد الأخرى، حيث لا تكاد تخلو صفحة من صفحات الكتاب من وجود شاهدٍ، أو أكثر من القرآن الكريم. هذا وقد بلغ عدد الشَّواهد القرآنية في الكتاب ما يقرب من سبعمائة شاهدٍ. أمَّا استشهاده بالقراءات فقد كان قليلاً جداً مقارنة بالشواهد القرآنية الأخرى.

2-الحديث الشريف: هو كل ما ورد عن الرسول – صلى الله عليه وسلم– من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ[2].

وقد انقسم علماء العربية في موقفهم من الاحتجاج بالحديث الشريف ثلاثة أقسام:

القسم الأول: وهم المانعون مطلقاً. ولعلَّ من أبرزهم ابن الضائع، وأبا حيّان.

القسم الثاني: وهم المجوزوّن مطلقاً وعلى رأسهم ابن مالك، المتوفي سنة (672هـ). ورضي الدين الاستراباذي المتوفى سنة (688هـ).

القسم الثالث: وهم المتوسطون. وكان المتحدث بلسانهم، والمدافع عن رأيهم الشَّاطبي، المتوفي سنة (790هـ)[3].

---

(1) الاقتراح: السُّيوطي: 51.

(2) تيسير مصطلح الحديث: محمد الطّحان: 15.

(3) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: خديجة الحديثي: 20.

أمّا الحيدرة، فقد كان من المجيزين الاستشهاد بحديث الرسول – صلى الله عليه وسلم– في اللغة، والنّحو. حيث أورد في كتابه ما يقرب من اثني عشر حديثاً، استشهد بها على مسائلَ نحويةٍ، وصرفيةٍ، ومسائل أخرى وردت في الكتاب، وهذه الأحاديث متفاوتة فيما بينها من حيث درجة الصِّحة.

3-أقوال الصحابة: استشهد الحيدرة بأقوال الصحابة–رضوان الله عليهم– حيث أورد في كتابة خمسة أقوال منها:واحدٌ لعمر بن الخطاب، وثلاثة أقوال لعلي ابن أبي طالب – كرم الله وجهه –، وواحد لابن عباس.

4-الشِّعر: أمّا الشّاهد الشِّعري فيأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث نسبة الاستشهاد به، حيث أورد الحيدرة في كتابه ما يقرب من خمسمائةٍ وسبعين بيتاً من الشِّعر، جاءت في معظمها لشعراء جاهليين، وشعراء صدر الإسلام، هذا فضلاً عن أنصاف الأبيات الّتي كان يعتمدها الحيدرة في الاستشهاد والّتي بلغ عددها ما يقرب من مائة وسبعة شواهد. واستشهد الحيدرة كذلك ببعض أشعار المولدين أمثال: بشار، وأبي نواس، والبحتري، وأبي تمام، والمتنبي. وقد بلغ مجموع الأبيات الّتي استشهد بها لهؤلاء الشُعراء ما يقرب من ثلاثةٍ وثلاثين بيتاً، جاءت موزعة على مختلف فصول الكتاب.

5-الأمثال: شكّلت الأمثال نسبةً لا باسَ بها من الاستشهاد حيث أورد الحيدرة في كتابه ما يقرب من واحدٍ وعشرين مثلاً، وقولاً جاءت موزعة على مختلف فصول الكتاب.

5.2.1 أقسام الكتاب وموضوعاته

يشتمل كتاب كشف المشكل في النحوً على مقدّمة تحدّث فيها المصنِّف عن سبب تأليفه للكتاب، وكذلك بيَّن من خلالها وبإيجاز المنهج الذي سار عليه في الكتاب.

بعد ذلك عمد المؤلف إلى تقسيم كتابه إلى أربعة كتب، جاءت على النحو الآتي:

الكتاب الأول: تحدَّث فيه الحيدرة عن الأصول الّتي تُبنى عليها الفروع. وقد قسمه إلى مجموعة من الأبواب بلغ عددُها ثلاثةً وعشرين باباً.

الكتاب الثاني: خصصه الحيدرة للحديث عن العامل، والمعمول. وقد تعرَّض فيه للمرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والمجزومات. كذلك تحدَّث فيه عن التَّوابع. وجاء هذا الكتاب في خمسةٍ وثلاثين باباً.

الكتاب الثالث: عرض فيه الحيدرة الفروع، وقد مزج فيه ما بين النحو، والصَّرف. كذلك تحدث فيه عن العلل النَّحوية، وما تتضمنه من قضايا. وقد وقع هذا الكتاب في ثلاثين باباً.

الكتاب الرابع: ويقع في اثنين وعشرين باباً. تحدّث في الباب الأول عن الحروف من خلال التَّعرض لعددها، ومخارجها، وأقسامها. أمّا الأبواب الثاني، والثالث، والرابع فقد خصصها الحيدرة للتصريف. والأبواب من الخامس إلى الحادي عشر تحدَّث فيها عن الخط. والأبواب من الثاني عشر وحتى الرابع عشر، فخصصها للحديث عن القراءات القرآنية، وأحكامها. أمّا بقيَّة الأبواب فتحدث فيها عن بعض قضايا الشِّعر، وما يفتقر إليه الشَّاعر وقت الضرورة. كذلك تحدث فيها عن محاسن الشِّعر وعيوبه.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الأبواب كانت متداخلة فيما بينها، ولا يوجد بينها حدود فاصلة. إذ نجد الحيدرة قد خصص الكتاب الثاني للحديث عن العامل، والمعمول. ولكنه عاد الكرَّة وتحدَّث في الكتاب الثالث عن المفعول المحمول على اللفظ، وكذلك تحدث عن اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، وتحدَّث عن أحكام الفعلين اللذين يُذْكر معهما معمول واحد فيبتدرانه. وهذه الموضوعات من متعلقات الكتاب الثاني. كذلك وإنْ كان الحيدرةُ قد خصص الأبواب الثاني، والثالث، والرَّابع، من الكتاب الرَّابع للتصريف، فقد تناثرت الكثير من القضايا الصرفية في أبواب الكتاب الأخرى. كما هي الحال في حديثه عن أصل اشتقاق الاسم، واختلاف البصريين، والكوفيين في ذلك. حيث ورد ذلك في الباب الثاني من الكتاب الأول. وفي حديثه عن حكم تثنية المعتل، وقد ورد ذلك في الباب السابع عشر من الكتاب الأول.

6.2.1 مصادر الكتاب

الحيدرة اليمني كغيره من النُحاة، ضمَّن كتابة آراء العديد من النحاة المشهورين ابتداءً بشيخه أبي السعود بن الفتح، حيث اعتمد عليه في الكثير من المسائل، وقد صرّح الحيدرة بذلك في مقدمة كتابه قائلاً: " وإنَّما أخذت بعضها عن شيخي أديب الأدباء أبي السعود بن الفتح تولَّى الله مكافأتَهُ معنى أو لفظاً"[1].

والحيدرة كان يُصرِّح في كثير من الأحيان بأسماء هؤلاء العلماء، الذين نقل عنهم، وأفاد من علمهم. ولكنه كان في أحيانٍ أخرى يكتفي فقط بذكر الآراء دون الإشارة إلى أصحابها، مكتفياً فقط بذكر بعض العبارات الّتي توحي للقارئ أنَّ هذا الرأي ليس للحيدرة، وإنَّما هو لعالم آخر. ومن هذه العبارات مثلاً: قال بعض النحويين، رُوي عن بعض النحويين، عدّها بعض النحويين، وغير ذلك من العبارات.

وسأكتفي هنا بذكر أبرز هؤلاء العلماء الذين اعتمد عليهم الحيدرة، ونقل عنهم في كتابه، مع ذكر مثالٍ واحدٍ للدّلالةِ على مدى إفادة الحيدرة من ذلك العالم، ومن ثَمَّ الإشارةِ في الحاشية لأرقام الصفحات الّتي وردت فيها آراء لهؤلاء العلماء.

الإمام علي بن أبي طالب (40هـ).

أورد الحيدرة في باب علم الكلام القاعدة النَّحوية الّتي مفادها، أنَّ الكلام ينقسم على ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف. وتعرض لإثبات هذه القسمة فذكر السَّماع، والإجماع، والقياس. وعندما شرح السّماع استدلَّ بقول علي – رضي الله عنه– " يا أبا الأسود انح لهم نحواً، فإن الكلام كلَّه ثلاثة أشياء: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ، جاء لمعنى"[2]. كذلك أورد الحيدرة للإمام علي العديد من الآراء واستشهد له بعدد من الأبيات الشِّعرية[3].

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 128.

(2) المصدر نفسه: 132.

(3) المصدر نفسه (134/160/178/192/204/498).

الخليل بن احمد الفراهيدي: (165هـ).

ذكر له في باب النداء، أنّه إذا أضطر شاعرٌ إلى تنوين مفرد جاز له تنوينه بالرفع على اللفظ، وهو مذهب الخليل[1].كذلك أورد الحيدرة له العديد من الآراء في أبواب أخرى من الكتاب[2].

سيبويه: (180هـ).

اعتمد الحيدرة كثيراً على أراء سيبويه[3]. وكان يصرّح بذلك في كثير من الأحيان، حيث قالَ في باب الإعراب: قال سيبويه: " أدخل العرب التّنوين علامةً للأمكن، فالأمكن عندهم والأخف عليهم[4]"[5].

الكسائي: (189هـ).

ذكر له بعض الآراء[6] من أبرزها قوله في باب التّعجب:

"وأجاز الكسائي الفصل بالمستقبل بين"ما"، وفعل التّعجب. فقال: ما يخرجُ أطولَه، وما يجيءُ أحسنَهُ، كأنه تصور شيئاً فتعجب منه بالفعل توطئةً للاستقبال، وهذا على الجملة ضعيف أجاز أم لم يجز""[7].

الفرّاء: (207هـ).

ذكر الحيدرة له العديد من الآراء والنُّقول[8]. لعل من أبرزها قوله :" إنّ نعم، وبئس إسمان وليسا فعلين. ودليله على ذلك دخول حرف الجر عليهما، كما في قول بعض العرب: لبئست البنتُ، بنعم المولودُ، نُصرتها بكاءٌ، وبُرها سرقةٌ" [9].

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمنى: 336، أنظر همع الهوامع: السُيوطي: جـ (31/1).

(2) المصدر نفسه: (336/261/196/142/130).

(3) المصدر نفسه : (509/497/353/306/261/259/194/166/164/132).

(4) الكتاب: سيبويه: جـ (22/1).

(5) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمنى: 166.

(6) المصدر نفسه: (287/273).

(7) المصدر نفسه: 326.

(8) المصدر نفسه : (343 /247 /246/222/175).

(9) المصدر نفسه: 260، انظر شرح ابن عقيل جـ (3/ 131).

الأخفش: الأوسط (208هـ).

بعد أنْ ذكر الحيدرة علامات الألف الثلاث: علامة الرفع، والتَّثنية، وحرف الإعراب، قال: "هذا مذهب سيبويه. وعند الأخفش أنَّها دليلُ الإعرابِ، وعلامةُ التَّثنيةِ وليست بحرف إعراب وهو قولٌ حسن"[1] هذا وقد أورد الحيدرة آراء أخرى للأخفش في بابي الزيادة، وباب جمع حكم المذكر السَّالم[2].

المبرِّد (285هـ).

قال الحيدرة في باب "لا": "وإنْ نعتَّ اسم لا لم يجز البناء ولا الرفع، بل تنصب وتنوِّن. مثل: إلاّ ماءَ بارداً. وقد أجاز المبرد رفع باردٍ، وكرهه الباقون، لأنَّ الاستفهام يدل على الفعل دلالةً قويةً"[3]، فضلاً عن العديد من النقِّول الّتي أوردها الحيدرة للمبرِّد في كتابه[4].

الزَّجاج: (أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري بن سهل الزَّجاج) [5].

أورد له رأياً في باب البناء حيث قال:" وما بُني من الأسماء فلعلةٍ سبيلك أنْ تسأل عن تلك العلة حتى تعرفَها، كما ذكر الزّجّاج؛ لأنّ أصلَها الإعراب، فلا يُبنى شيء منها إلاّ لتضمُّن حرفٍ، أو معنى حرفٍ، أو مشابهة حرف، أو لوقوعه موقع مبني"[6].

ابن السَّراج: (316هـ).

وفي باب كان وأخواتها قال الحيدرة: " ولا يلي كان وأخواتها ما أنتصب بغيرها. فأن قلت في مثلٍ: كان زيدٌ ضارباً بكراً، كان بكراً زيدٌ ضارباً، لم يجز لأنَّ

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمنى: 185

(2) المصدر نفسه: (601/194).

(3) المصدر نفسه: 249، انظر المقتضب: للمبرد: جـ (4/ 369).

(4) المصدر نفسه: (157/ 353/ 409/ 410).

(5) كتاب الجمل في النحو: الزجاجي: 9.

(6) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمنى: 181.

بكراً ليس باسم لها ولا خبر. وقد أجاز ابن السَّراج مثل: كان بكراً ضارباً زيدٌ، ولم يعلل تعليلاً يُعتمد عليه"[1].

وأورد له الحيدرة، رأياً آخر في باب المعرفة والنكرة[2].

الفارسي: (377هـ).

ذكر له الحيدرة في باب النَّعت بعدما ذكر أنُّه ينقسم على ضربين: مشتق، وواقع موقع المشتق قال: " والواقع موقع المشتقِّ مثل قولك: " مررتُ برجلٍ حجرٍ وجهُهُ، أي قليلُ الحياءِ، وجبٌ ثمانينَ قامةً، أي طويلٍ، وقاعٍ عرفجٍ كُلُّهُ، أي خَشِنٌ رُوي ذلك كُلُّهُ عن الفارسي –رحمه الله–"[3]. كذلك أورد له رأيين في بابي الأفعال الّتي لا تتصرف، وباب عمل الصفة المشبهة [4].

طاهر بن أحمد: (469هـ).

يمكن القول إنَّ طاهر بن أحمد من أكثر العلماء الذين اعتمد عليهم الحيدرة في كتابه. حيث أورد له العديد من الآراء، والنُّقول[5] لعل من أبرزها، استشهاد الحيدرة في باب الكلام بقول طاهر بن أحمد: " وأمّا القياس فإن الكلام كما ذكر طاهر بن أحمد – رحمهُ الله– عبارة عن المعنى، والعبارة تكون على حسبما يقتضيه المعبَّر عنه، وهو لا يخلو أن يكون ذاتُ الشيءِ، أو حدثاً من الذَّات، أو واسطة بين الذات والحدث" [6].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الحيدرةَ لم يقتصر على إيراد آراء هؤلاء النحاة فقط، وإنَّما أورد في كتابه آراء لعلماء آخرين مشهورين أيضاً أمثال: الأصمعي[7]

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 226.

(2) المصدر نفسه: 449.

(3) المصدر نفسه: 382.

(4) المصدر نفسه: 260– 277.

(5) المصدر نفسه: 130/134/ 149/185/ 279/302/322/ 348/ 381/ 409.

(6) المصدر نفسه: 132، انظر شرح المقدمة المحسبة طاهر بن أحمد: جـ (1/ 92).

(7) المصدر نفسه: 405/ 697.

(216/215هـ)، ابن الأعرابي[1] (231/ 232هـ)، ابن خالويه [2] (370هـ)، ثعلب[3] (391هـ)، ابن جني[4] (392هـ)، ولعل السبب في عدم ذكري لهذه الآراء؛ أنَّها في الغالب لا علاقة لها بالجانب النّحوي، ولكن سأشير في الحاشية إلى أرقام الصفحات الّتي وردت فيها هذه الآراء.

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 213.

(2) المصدر نفسه: 571.

(3) المصدر نفسه : 566.

(4) المصدر نفسه: 583.

الفصل الثاني

السَّمـــاع عند الحيدرة

1.2 السماع لغة واصطلاحاً

لغةً: إيناس الشيء بالأذُن.[1]، ويعني أيضاً القبول والعمل بما يسمع[2].

اصطلاحاً: عرّفه ابن الأنباري، وكان يطلق عليه مصطلح "النَّقل" بقوله:" النقل هو الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصَّحيح الخارج عن حدِ القلَّة، إلى حد الكثرة. فخرج عنه إذاً ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذَّ من كلامهم، كالجزم بـــ "لن"، والنصب بـــ "لم"[3].

أمّا السُّيوطي فقال في حدِّه: " وأعني به ما ثبت في كلام مَنْ يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه – صلى الاله عليه وآله وسلم ــ وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسدت الآلسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلمٍ أو كافرٍ، فهذه ثلاثة أنواعٍ لأبد في كل منها من الثُّبوت"[4].

وعلى هذا يكون ابن الأنباري والسُّيوطي قد اتفقا على أنَّ النقل أو السَّماع وهما مصطلحان مترادفان، يشتمل على ثلاثةِ مصادرِ أساسية هي أدلة النحو القطعيَّة: القرآن الكريم، والسُّنَّة النَّبوية الشريفة، وكلام العرب شعراً كان أو نثراً. غير أنَّ ابن الأنباري قد قيَّده بالكثرة قياساً للأخذ به.

ويرى الدكتور علي أبو المكارم، أن السَّماع هو ما يرويه العالم بعد سماعه بنفسه، وأمّا ما يرويه من عالم آخر، أو عن جيلٍ سابقٍ من العلماء، أو عن مصنَّف من المصنَّفات اللغُوية، أو كتاب من كتب النحو، فلا نعدُّه، سماعاً وإنَّما نعدُّه روايةً[5].

---

(1) معجم مقاييس اللغة: ابن فارس: جـــ (102/3).

(2) لسان العرب: ابن منظور: (مادة سمع) جـــ (8/ 162).

(3) لمع الأدلة: ابن الأنباري: 81، الإغراب في جدل الإعراب : ابن الأنباري: 45.

(4) الاقتراح: السُّيوطي: 51،انظر ارتقاء السيادة : الشاوي :47.

(5) انظر أُصول التَّفكير النَّحوي: علي أبو المكارم: 21.

ويرى أنّ الفيصل في هذه التّفرقة، هو الإشارة إلى عدد الفواصل بين مصدر المادة اللغُوية، وبين الدارس لها. فإذا كان هنالك فواصل– ولو بعلماء– كانت روايةً، وأمّا إذا كان الدارس هو الذي سمع بنفسه عددناه من قُبيل السَّماع[1].

فعلى هذا يكون السَّماع ماسُمِع مباشرةً بالأذن دون وساطة. فإذا كان هنالك فاصلٌ ما بين المتحدِّث والراوي ولو بشخصٍ واحدٍ عُدَّ ذلك روايةً.

والسَّماع من المصادر المهمة الّتي تطالعنا في كتاب كشفِ المشكل في النحو، إذا اعتمد الحيدرة اعتماداً كبيراً على القرآن الكريم، والشِّعر العربي، وأقوال العرب، وشكَّلت في مجموعها مادةً غزيرةً تعكس مدى اعتداد الحيدرة بالسَّماع. وهذا ما سأفصِّل فيه القول لاحقاً.

1.1.2 القرآن الكريم وقراءاته:

القرآن الكريم هو عماد الأدلة النقليّة جميعها.[2]فلا خلافٌ في حجيَّة النَّص القرآني، فهم مجمعون على أنَّه أفصح ما نطق به العرب، وأصحُّ منه نقلاً، وأبعد عن تحريف، مع أنَّه نزل بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ[3].

ولذلك فقد نزع النحاةُ إلى الاعتماد عليه وعلى قراءاته في الاستدلال على قواعدهم وأُصولهم، ولا غرابة في ذلك فهو النص الوحيد المجمع على الاحتجاج به في مختلف ميادين المعرفة اللُّغوية. ولذلك يقول السُّيوطي:" فكل ما ورد أنَّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً أم أحاداً أم شاذاً"[4].

ولعل السبب في ذلك أنَّه لم يتوافر لنص ما توافر للقرآن الكريم من تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متناً وسنداً، وتدوينها وضبطها عن الصَّحابة، عن الرسول – صلى الله عليه وسلم– فهو النَّص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطُّرق الّتي وصل إلينا بها في الأداء، والحركات، والسَّكنات،

---

(1) أصول التّفكير النحوي: علي أبو المكارم: 21.

(2) في أدلة النحو: عفاف حسانين: 30.

(3) أُصول النحو العربي: محمود أحمد نحلة :33.

(4) الاقتراح: السُّيوطي: 51.

ولم تعتنِ أُمةٌ بنص ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم[1]. والحيدرة شأنه شأن النحاة من حيث الاحتجاج بالقرآن الكريم، إذ كان من المكثرين من الشواهد القرآنية، إذ لا تكاد تخلو صفحة من صفحات الكتاب من وجود شاهدٍ أو أكثر من القرآن للاستدلال به على ما يطرح من قضايا، ولذلك فقد جاء الشَّاهد القرآني غالباً في مقدمة الشواهد الأخرى الّتي اعتمدها الحيدرة في كتابه. ويدلُّ على ذلك عدد هذه الشواهد الّتي بلغت ما يقرب من سبعمائة شاهدٍ قرآنيٍّ بما في ذلك القراءات القرانية.

ولم يلتزم الحيدرةُ بمنهجٍ معينٍ، إثناء استشهاده بآيات القرآن الكريم وقراءاته، ولذلك كثيراً ما كان يورد الشَّاهد القرآني منفرداً لإثبات قاعدة، أو تعزيز أصلٍ دون دعمه بشواهد أخرى. ومثال ذلك:

قوله في باب الاسم[2]: "وعلامات الاسم ثلاثون علامةً تُلتمس من أربعِ جهاتٍ من أولهِ، وآخرةِ، وجُملتِه، ومعناه. فالّتي من أوله سبعٌ وذكر منها واو الحال، نحو قوله تعالى: ﴿لا تقتلوا الصيدَ وانتم حُرُمٌ﴾ [3]، أي محرمين، وأمّا للتفصيل، نحو قوله تعالى:﴿ فأمّا اليتيمَ فلا تقهرْ، وأمّا السائل فلا تنهرْ﴾ [4].

وكان في كثير من الأحيان يدعم الشَّاهد القرآني ويعززه بالشِّعر. ومثال ذلك قوله في باب الاسم المبهم:

" وتقول في تثنية ذا ذان في الرفع، وذين في النصب والجر، قال الله تعالى: ﴿ فذانِكَ برهانانِ من ربك﴾ [5]، وقال الشَّاعر:

والنّاسُ اثنانِ في وزمانِك ذا لَوْ تَبْتَغِيْ غَيْرَ ذَيْنِ لمْ تجدْ

هــذا بخـــيلٌ وعــنده سِــعةٌ وذا جوادٌ بغيرِ ذاتِ يدِ*[6]

---

(1) في أصول النحو: سعيد الأفغاني: 28.

(2) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمنى: 135.

(3) المائدة: 95.

(4) الضحى: 9- 10.

(5) القصص: 32.

* البيتان مجهولا القائل.

(6) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 144.

يتضح من خلال المثال السابق أنَّ الحيدرة قد أتبع الشَّاهد القرآني الذي ساقهُ للاستدلال من خلاله على أن تثنية اسم الإشارة ذا في الرفع ذان، وذين في النصب والجرّ ببيتين من الشِّعر بهدف تعزيز الشَّاهد القرآني وتقويته.

وكان الحيدرة في قليلٍ من الأحيانِ يؤخر الشَّاهد القرآني ويقدم عليه الشَّاهد الشِّعري ومثال ذلك قوله في باب كان وأخواتها:[1]" والدليل على فِعْليتِها استتار ضمير الشَّأن فيها" قال الشَّاعر:

إذا مِتُّ كان الناسُ نصفانِ شامتٌ   عليَّ ومثنٍ بالذي كنتُ أصنعُ[2].

قال الله تعالى: ﴿وإنَّه كان يقولُ سفيهُنا على الله شططاً﴾ [3].

وأحياناً يستشهدُ على القضيةِ المطروحةِ بآيةٍ قرآنيةٍ، ثم يعززها ببيتٍ من الشِّعر، ثم يعود فيعزز بآية قرآنية أخرى، ومثال ذلك قوله في باب الشرط[4]: "وقد تُضمُّ "ما "إلى أكثر أدوات الشرط قال الله تعالى﴿ أيًا ما تدعوا فله الأسماءُ الحسنى﴾ [5]، وقال الحطيئة:

متى ما تَقُدْ بالباطلِ الحقَّ يأبهُ   وإنْ قدتَ بالحقِ الرواسي تُنْقَدِ.[6]

وقال الله تعالى:﴿ فإمّا تثقفنَّهم في الحربِ فشرِّدْ بهم مَنْ خَلْفَهُمْ﴾ [7].

وقد يبدأ الحيدرة استشهادهُ بالقرآن، ثم يعززه بالحديث الشريف، ثم بالشِّعر، ومثال ذلك قوله في باب الإعراب[8]:"وسُمِّي إعراباً لأحد ثلاثة أشياء وهي التَّبيين، أو التَّغيير، أو التَّحبيب. أمَّا التَّبيين، فمن قولهم: أعرب الرجل عن حاجته، إذا بيَّن

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 220

(2) الكتاب: سيبويه :جـ (71/1)، انظر: الجمل للزجاجي: 50

(3) الجن: 4.

(4) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 373.

(5) الإسراء: 110.

(6) البيت ساقط من ديوانه.

(7) الأنفال: 57.

(8) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 166- 167.

وأوضح، قال الله تعالى: ﴿قرآناً عربيا﴾"[1]. وفي الحديث الشريف: " البكر تُستأمر والثيّب تُعرب عن نفسها"[2]. قال الشّاعر:

وإنّي لأَكْنِي عــن قــذُورٍ بغيرهــا وأُعــربُ أحيانــاً بها فأصــارحُ[3].

وخلاصة ما تقدم أنّ الحيدرة قد اعتمد في كتابه على الشّاهد القرآني اعتماداً كبيراً جداً في الاستشهاد على القضايا المطروحة، ولذلك كان الشّاهد القرآني المقدّم غالباً في الاستشهاد على بقية الشواهد الأخرى؛ وقلت غالباً لأنّه قد يقدّم الشّاهد الشّعري أو الحديثي على الشّاهد القرآني فقط في حال كون هذه الشواهد تمثل القضية المطروحة، أو توضحها أكثر من الشّاهد القرآني. أمّا بالنسبة للقراءات القرآنية والّتي قال الزركشي في حدّها بأنّها: " اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها؛ من تخفيف وتثقيلٍ وغيرهما"[4]. فقد وضع العلماء لها ضوابط حتى يؤخذ بها، فقرروا أنّ كلّ قراءةٍ وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة الّتي لا يجوز ردُّها، ولا يجب إنكارها بل هي من الأحرف السبعة الّتي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم العشرة، أم غيرهم من الأئمة المقبولين. ومتى أختلّ رُكنٌ من هذه الأركان الثلاثة أُطلق عليها ضعيفةً، أو شاذةً، أو باطلةً، سواء أكانت عن السبعة، أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التّحقيق من السلف والخلف[5].

ولذلك فقبول القراءة أو ردُّها منوطاً بهذه الشروط، فمتى توافرت عُدَّت القراءة صحيحة، ولا يجوز ردُّها بأي حالٍ من الأحوال. ولكن في حال حدوث خللٍ

---

(1) الزخرف: 3.

(2) رواه ابن ماجة في السنن (باب النكاح)، الحديث رقم 1872، وفيه "لا تنكح الثيب حتى تُستأمر، ولا البكر حتى تُستأذن وإذنها الصموت"، انظر همع الهوامع: السُيوطي: جـ (53/1)" وفيه الثيب تُعْرب عن نفسها".

(3) البيت من إنشاد أبي زياد، أنظر كتاب: المعاجم اللُغوية: محمد أحمد أبو الفرج: 133.

(4) البرهان في علوم القرآن: الزركشي: جـ (3/ 318).

(5) الشّاهد وأصول النحو: خديجة الحديثي: 44.

في أيِ ركنٍ من هذه الأركان، رافق ذلك خللٌ في القراءةِ نفسِها، وعندئذٍ تصبحُ القراءةُ شاذةً، أو ضعيفةً، أو باطلةً، بغض النظر عن القارئ سواء أكان من السبعة، أم العشرة، أم غيرهم. ولذلك قال أبو شامة في كتابه،" المرشد الوجيز:" فلا ينبغي أن يُغتر بكل قراءة تُعزى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة، ويطلق عليها لفظ الصحة، وأن هكذا أنزلت، إلا إذا دخلت في ذلك الضابط وحينئذٍ لا ينفرد بنقلها مصنِّف عن غيره، ولا يختص ذلك بنقلها عنهم، بل وإن نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجها عن الصحة، فإنَّ الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف لا عمن تنسب إليه"[1].

أمّا موقف النُحاةِ من القراءات القرآنية فقد كان متفاوتاً ويعتريه التباين والتناقض، فالبصريون مثلاً تشددوا في موافقة القراءة للعربية ولو بوجه من الأوجه، فمتى خالفت القراءة قاعدة نحوية سبق اعتمادها لديهم رفضوا تلك القراءة وبالغوا في ردّها، حتي وصل الأمر بهم إلى تجريح القارئ، وتلحينه ووصف القراءة بالضعف.

أمّا شيخُ هذه المدرسة (سيبويه) فقد وقف من القراءات القرآنية موقفاً مخالفاً لاتباعه، حيث كان معتدلاً في ذلك، فهو لم يرد ولم يضعف قراءة، كذلك لم يلحّن قارئاً، وإنما كان يحاول دائماً تأويل القراءة لكي تصبح موافقة للعربية ولو بوجه، أو يؤيدها، أو يرجحها دون الاعتماد على شخصية القارئ[2].أمّا المبرِّد فقد تجرّأ على تخطئة القراءات، ووصف القراء في كثير من الأحيان باللحن، والضعف، والجهل، وليس أدلَّ على ذلك من وصفه لقراءة ﴿ثم لْيقطع﴾ [3] بأنها لحنٌ [4]، كذلك وصفه

---

(1) نقلاً عن كتاب الشاهد وأصوال النحو: خديجة الحديثي: 44.

(2) المصدر نفسه: 59.

(3) الحـج: 15 "قـراءة عاصم، وحمزة، والكسائي"، انظر السبعة في القراءات: ابن مجاهد: 435.

(4) المقتضب: المبرد: جـ (132/2).

قراءة ﴿عزيرُ ابن الله﴾ [1]، بأنها ضعفيه جداً[2]، وقراءة ﴿هؤلاء بناتي هُن أطهرَ لكم﴾ [3]، بأنها لحنٌ فاحشٌ[4].

والقول نفسه بالنسبة لأبن جنّي فكان متابعاً للمبرد في موقفه من القراءات. فلم يتوانَ في تجريج القراء، ووصف القراءات بالضعف، ففي تعليقه على قراءة ابن محيصـــن ﴿ثم أطرّه﴾ [5]، قال: بأنها لغة مرذولة[6].

كذلك وصف قراءة ﴿وقيل مَنْ راق﴾ [7]، ببيان النون من (مَنْ) [8]، قال: " فمعيب في الإعراب معيفٌ في الأسماع"[9].

أمَّا الكوفيون فقد وقفوا من القراءات القرآنية موقفاً مخالفاً لنظرائهم البصريين، حيث اعتبروا القراءات القرانية مصدراً هاماً من مصادر النحو كما نصّ على ذلك الدكتور مهدي المخزومي بقوله:" والقراءات القرآنية مصدرٌ مهمٌ من مصادر النحو الكوفي"[10].

حيث أخذ الكوفيون بالقراءات جميعِها سواء أكانت سبعيّةً، أم عشريّةً، أم شاذةً، يحتجُّون بها فيما له نظيرٌ في العربيَّة، فإن لم يكن له نظير ردَّه بعضُهم كما هو الحال عند الفراء، حيث قال في تعليقه على قراءة ابن عامر﴿زُيِّن لكثيرٍ من المشركين قتُل أولادَهم شركائهم﴾ [11]:" وهذا مما يقوله نحويو الحجاز، ولم نجد مثله

---

(1) الـــتوبة: 30 " قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة"، أنظر الحجة للقراء السبعة: الفارسي : جـ (318/2).

(2) المقتضب: المبرد: جـ (315/2).

(3) هود: 78،" قراءة ابن فرحان وعيسى بن عمر"، انظر القراءة الشاذة: ابن خالوية: 60

(4) المقتضب : المبرد: جـ (4/ 105).

(5) البقرة: 126،" قراءة ابن محيصن"، المحتسب: ابن جني: 106.

(6) المحتسب: ابن جني: 106.

(7) القيامة: 27،" قراءة حفص عن عامر"، السبعة في القراءات: ابن مجاهد: 661.

(8) أُصول النحو العربي: محمود أحمد نحلة: 42.

(9) الخصائص: ابن جني: جـ (94/1).

(10) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: مهدي المخزومي:337.

(11) الأنعام: 137.

في العربية"[1]، وأجازه بعضهم الأخر وبنوا عليه قواعدهم كما هو الحال في القراءة السابقة، حيث أجازها فريقٌ منهم وبنوا عليها قاعدة وهي جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور[2].

أمّا موقف الحيدرة من القراءات القرآنية، فهو كغيره من النحاة أهتّم بهذا العلم فلم يقتصر في كتابه على النحو فقط، بل تعرض أيضاً للقراءات القرآنية، وأفرد لها باباً خاصاً في الكتاب، تحدّث من خلاله عن أحكام القراءة بشكل موجزٍ مكتفياً فقط بذكر الحكم، وتوضيحه، حيث ذكر ما يقرب من تسعةٍ وعشرين نوعاً وهي:

أحكام الرفعِ، والنصب، والجر، والجزم، والسكون، والمد، والقصر، والتّليين، والاختلاس، والتّشديد، والوصل، والوقف، والإدغام، والتّسكين، والغنّة، والإظهار، والتّبيين، والإخفاء، والتّفخيم، والروم، والتّرقيق، والإشمام، والهمز، والإمالة، واختلاف القُرّاء في الأصول المطردة نحو عليهم ولديهم، وفي هاء الكتابة، والهمزتين من كلمة واحدةٍ، والهمزتين من كلمتين، ودال قَدْ، ولام هل، وبل، واختلافهم في فرش الحروف[3].

ولكنه قبل أن يشرع في بيان اختلاف القراء في تلك الأحكام، ذكر أسماء القراء السبعة فقط معززاً ذلك بذكر سند كل منهم باستثناء الكسائي فلم يذكر سند قراءاته بل قال:" فأمّا الكسائي فلم يروِ عن أحدٍ ولكنّه نظر في القراءات الست فاختار أحسن مالاقَ بعقله ورسمها قراءة سابعة"[4].

أمّا فيما يتعلق باستشهاده بالقراءات القرآنية في كتابه، فقد كان قليلاً جداً مقارنةً بالآيات القرآنية الأخرى الّتي تحتمل قراءاتها وجها واحداً، فقد بلغ مجموع الشواهد القرآنية في الكتاب ما يقرب من سبعمائة شاهد قرآني، بما في ذلك آيات القراءات القرآنية، جاءت موزعةً على مختلف فصول الكتاب. كان عدد آيات

---

(1) معاني القرآن: الفراء: جـ (358/1).

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري: جـ (2/ 431).

(3) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 616.

(4) المصدر نفسه: 619.

القراءات القرآنية منها لا يتجاوز ثلاثين آيةً فقط. استشهد فيها على قضايا نحويّة، وصرفيّة، وصوتية. وبالتّالي فنسبه الاستشهاد بالقراءات القرآنية لدى الحيدرة هي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بالآيات الأخرى، ولعل السبب في ذلك أنّ الحيدرة قد أفرد للقراءات القرآنية كما ذكر في باب أحكام القراءة كتاباً أخر أطلق عليه اسم "المباني والمعاني في القرآن الكريم".

حيث قال: "وهذا علمٌ واسعٌ ليس هذا موضع استيفاء شرحه، وإنّما أردنا ألاّ نخلي كتابنا منه، وسترى في القراءة إن شاء الله بياناً جامعاً في كتابنا الموسم بـــ "المباني والمعاني في القرآن الكريم"[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ الحيدرة كان معتدلاً في موقفه من القراءات القرآنية، حيث استشهد بها وأفاد منها وإن كان، معظم استشهاده بها من باب الاستئناس والتّعزيز فقط.

ومع ذلك فهو في موقفه لم يرد أو يخطّئ قراءة، أو يلحّن قارئاً، ولم يرجح قراءة على أخرى، باستثناء القراءة الّتي أوردها بخصوص لأم الجزم، حيث قال: "وهي تكون في ابتداء الكلام مكسورة، وفي الوصل ساكنه، قال الله تعالى: ﴿ثم لْيقضوا تَفَثَهُمْ﴾ [2]، ثم قال: ﴿ ولْيوفوا نذورَهم ولْيطّوفوا بالبيت العتيق﴾ [3]، يقرأ بسكون هذه الّلامات لاجل الوصل، ومن النحويين مَنْ يجيز تحريكها في كل حال. والسكون مع الوصل أجود لئلا يشبه لأم الغرض"[4].

كذلك لم يرجح قارئاً من القراء على غيره، بل كان مؤيداً لمعظم تلك القراءات دون اعتماد شخصية القارئ في ذلك، حتى أنّه لم يكن يُصرِّح باسم القارئ في أغلب تلك القراءات، وإنّما كان يكتفي فقط بذكر القراءة، بالإضافة إلى أنّ الحيدرة لم يكن يحدد نوع القراءة سواء أكانت متواترةً، أم أحاداً، أم شاذةً، فقط كان يكتفي بالتّمهيد لها بقوله: والقراءة، وقد قرئ، وعليه القراءة، ولعل السبب وراء ذلك

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 622.

(2) الحج: 29.

(3) الحج: 29.

(4) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 371.

من القراءات. فلم يكن من أولئك المتعصبين لها كالبصريين مثلاً، ولم يكن من المتساهلين في أمرها كالكوفيين.

وبعد هذا العرض الموجز لموقف الحيدرة من القراءات القرآنية سأقوم بالإشارة إلى أبرز مواضع القراءات القرآنية في الكتاب، والّتي اعتمدها الحيدرة للاستشهاد بها على قضايا نحويّة*.

2.1.2 الحديث الشريف وأقوال الصّحابة.

أ. الحديث الشريف.

الحديث النبوي الشريف هو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد كلام الله عز وجل[1]. وكان جديراً بأن يتقدّم بعد القرآن سائر ما يمكن الاستدلال به، فنصوص الحديث قد ظفرت بتوثيق لم يُتحْ مثله لنصوص الشّعر والنّثر، وكان لها من حرمة كونها المصدر الثّاني للشريعة الإسلامية مما يعطيها المكان الثّاني من الأصالة في الفصحى، لتأخذ موضعها من الأدلة، إذ بتوثيقها صارت أقرب الوثائق إلينا بعد القرآن الكريم[2].

وبالرغم من ذلك فقد أختلف علماء العربّية في جواز الاحتجاج به في مسائل اللغّة ما بين مانعٍ للاحتجاج به مطلقاً، وما بين مؤيدٍ لذلك مطلقاً، وما بين متوسطٍ في ذلك، ولكل فريقٍ من هذه الفرق الحجج الّتي استند عليها في موقفه هذا.

أمّا المانعون: وهم الذّين منعوا الاحتجاج بحديث الرسول- صلى الله عليه وسلم- مطلقاً فقد كان على رأسهم: ابن الضائع، وأبو حيان[3]. وحجتهم في ذلك تقوم على أمرين:

أحدهما: أنّ الرواة جوّزوا النقل بالمعنى، فتجد قصةً واحدةً، قد جرت في زمانه - صلى الله عليه وسلم- لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روى من قوله:

---

* مواضع القراءات القرآنية في الكتاب: 147/ 212 /241/224/ 248 /342 /346/ 371 /380 /455 /498 /514 /599 /602 /605.

(1) الشّاهد وأصول النحو: خديجة الحديثي: 61.

(2) في أدلة النحو: عفاف حسانين: 72.

(3) قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو: سهير محمد خليفة: 78.

" زوجتكها بما معك من القرآن" و"ملكتكها بما معك" وغير ذلك من الألفاظ الواردة في تلك القصة. فالرسول – صلى الله عليه وسلم– من المؤكد أنّه لم ينطق بجميع تلك الألفاظ، وإنّما نطق بعضها فجاء الرواةُ بالمرادف[1].

ولذلك قال ابن الصائغ في شرح الجمل: "لولا تصريح العلماء بجواز النّقل بالمعنى في الحديث، لكان أولى وأثبت في إثبات فصيح اللّغة كلام رسول الله – صلى الله عليه وسلم–"[2].

وتبعهُ في ذلك أبو حيان بقوله: "وإنّما ترك العلماء ذلك؛ لعدم وثوقهم أنّ في ذلك لفظ الرسول – صلى الله عليه وسلم– ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكليّة"[3].

وثانيهما: وقوع اللّحن كثيراً فيما رُوي من الحديث؛ لانّ كثيراً من الرواة كانوا غيرَ عربٍ بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النّحو، فوقع اللّحنُ في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك[4].

كذلك يرى المانعون أنَّ مِنْ الأسباب الّتي تمنعهم مَنْ الأخذ بالحديث الشّريف، أنّ أوائل النُحاةِ من أئمة البصريين والكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المتأخرون مَنْ النّحاة[5]. قال أبو حيان في ذلك: " إنّ الواضعين ألا ولين لعلم النّحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، من أئمة البصريين، وكمعاذ، والكسائي، والفرّاء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين، لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد وأهل الأندلس"[6].

---

(1) الإقتراح: السُيوطي: 56.

(2) مجلة مجمع اللغة العربيّة الملكي: جـ (3/ 201).

(3) في أصول النحو: سعيد الأفغاني: 47.

(4) المصدر نفسه: 48.

(5) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني: العدد (3–4)، ص: 43.

(6) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: خديجة الحديثي: 18.

أمّا المجوزون مطلقاً: فعلى رأسهم ابن هشام، وابن مالك، حيث أكثر الأول من الاستشهاد بالحديث كثرة فاقت استشهاد الأخير به[1]. وكانت حجج هؤلاء من خلال ردّهم على حجج المانعين مطلقاً. وكان أكثرهم تحمساً لهذا الرأي أمام أبي حيان ابن الطيب المغربي في شرحه على اقتراح السُّيوطي. ولعل أبرز ما بنى عليه دفاعه:

إنَّ القول بعدم احتجاج القدماء بالحديث الشّريف لا دليل فيه على أنّهم يمنعون ذلك ولا يجوزونه[2]. هذا فضلاً عمّا أثبته الدّكتور حسن موسى الشّاعر، وبدراسة إحصائية استطاع من خلالها أنْ يثبت أنَّ جميع كتب النّحو المطبوعة قد استشهدت بالحديث الشّريف دون استثناء، حيث قال:" ما وجدتُ كتاباً نحوياً واحداً أغفل ذكر الحديث مطلقاً... وهذا دليلٌ واضحٌ على أنّ الحديث لم يكن معزولاً عن الاحتجاج، أو مرفوضاً في كتب النّحو، ولكن هذه الشّواهد تبقى قليلةً قياساً إلى الشّواهد الأخرى وخاصة الشّعر"[3].

أمّا قولهم بأنَّ الأحاديث بأسرها ليست من نطق النّبي – صلى الله عليه وسلم–، فهذا باطلٌ، وذلك لأنّ هنالكَ من الأحاديث ما هو متواترٌ، وهذا النوع مجزومٌ بأنّه من لفظ النبي، وهو دليل قطعيٌّ من أدلة النّحو يفيد العلم[4]. يقول ابن الأنباري: "اعلم أنّ النّقلَ ينقسم إلى قسمين متواتر وآحاد، فأما المتواتر فلغة القرآن، وما تواتر من السنة، وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعيٌّ من أدلة النّحو يفيد العلم"[5].

أمّا قولُهم بانّ الرُّواةَ جوزوا النقل بالمعنى دون اللفظ فاحتمال نقل المعاني دون الألفاظ الخلاف فيه مشهور، وكما أجازه قومٌ منعه آخرون، بل ذهب إلى المنع كثيرٌ من المحدثين والفقهاء والأصوليين حتى أن بعض الأئمة شدّد في الرواية بالمعنى غاية التّشدّيد، فمنع تقديم كلمة على كلمة أخرى،أو حرف على آخر، وذهب

---

(1) الشّاهد وأصول النحو: خديجة الحديثي: 64.

(2) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني: العدد: (3–4)، ص: 44.

(3) النحاة والحديث النبوي: حسن موسى الشّاعر: 97.

(4) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني: العدد: (3–4)، ص: 44.

(5) لمع الأدلة: ابن الأنباري: 83.

بعض الأئمةِ إلى أنّه لا تجوز الرواية بالمعنى إلاّ لمن أحاط بجميع دقائق علم اللّغة وإلا فلا تجوز الرواية بالمعنى[1].

أمّا القولُ بوقوع اللّحن في كثيرٍ من الأحاديث فيجاب عنه بانّ كثيراً ممّا يرى أنّه لحنٌ، قد ظهر له وجهٌ من الصحة، وقد ألَّف في هذا الباب ابن مالك كتابه: "التَّوضيح في حل مشكلات الجامع الصحيح". وذكر للأحاديث الّتي يشكل إعرابها وجوها يستبين بها أنّها من قبيل العربي الصّحيح[2].

أمّا ما ادَّعاه أبو حيان من أنَّ المتأخرين من نحاة الأقاليم تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث فمردود؛ لأنَّ كتب النحاة من أندلسيين وغيرهم مملوْة بالاستشهاد بالحديث، وقد استدلّ بالحديث الشّريف الصقّلي، والشريف الغرناطي في شرحهما لكتاب سيبويه، وابن الحاج في شرح المقرب و ابن الخبَّاز في شرح الفية ابن مُعطى، و أبو علي الشلوبين في كثيرٍ من مسائله، وكذلك استشهد بالحديث السيرافي و الصَّفَّار في شرحهما لكتاب سيبويه[3].

أمّا القول بتعدد رواية القصة الواحدة، فهذا صحيح وموجود في الكثير من الأحاديث، حيث كان النبي– صلى الله عليه وسلم– يعيد الكلام ثلاث مرات بقصد البيان وإزالة الإبهام[4].

أمّا الفريق الثّالث: **وهم المتوسطون** في موقفهم من الاحتجاج بالحديث الشّريف، ويتمثل هذا الفريقُ بالإمام أبي الحسن الشَّاطبي، فهو يرى أنَّ الحديث يقسم إلى قسمين: قسمٌ اعتنى ناقله بمعناه دون لفظه، وهذا لم يحتج به أهل اللسان، وقسمٌ اعتنى ناقله بلفظه دون معناه، كالأحاديث الّتي رويت بقصد الاستدلال على كمال فصاحته – صلى الله عليه وسلم– والأمثال النبوية، وهذا القسم يحتج به في العربية.

وقال الشَّاطبي في بيان ذلك: "وأمّا الأحاديثُ فعلى قسمين: قسم يعتني ناقلة بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان،وقسمٌ عُرِف اعتناء ناقلة بلفظة

---

(1) مجلة مجمع اللغة العربية: العدد (3–4): ص 44.

(2) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: جـ (3/ 206).

(3) المصدر نفسه : جـ (3/ 207– 208).

(4) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني: العدد(3–4)، ص: 44.

لمقصودٍ خاص كالأحاديث الّتي قُصِد بها بيان فصاحته – صلى الله عليه وسلم- ككتابة لهمذان، وكتابة لوائل بن حجر، والأمثال النبويّة، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية، وابن مالك لم يفصّل هذا التّفصيل الضروري الذي لابد منه، وبنى الكلام على الحديث مطلقا والحق أنّ ابن مالك غير مصيبٍ في هذا. فكأنه بناهُ على امتناع نقل الأحاديث بالمعنى وهو ضعيف"[1].

فهو بهذا الموقف لا يوافق أن تطرحَ الأحاديث جملةً "ولا أن تقبل جملة.[2]وبذلك يكون قد عارض المانعين الاحتجاج بالحديث، ورماهم بالتّناقض وذلك لأنهم لا يستشهدون بحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم- في حين يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم وأشعارهم الّتي فيها الفحش والخنا، ويتركون الأحاديث الصحيحة، كذلك عارض المجيزين الاستشهاد بالحديث مطلقاً دون تفرقه كابن مالك وابن خروف وذلك لانَّ ابنَ مالكٍ لم يفصّلْ هذا التّفصيل الضّروري الذي لا بد منه، وبنى الكلام على الحديث مطلقاً[3].

ولعلَّ من أبرز العلماء الدين الذين وقفوا هذا الموقف الوسط إزاء قضية الاحتجاج بالحديث الشّريف فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين من خلال بحثه الذي نشره في مجلة مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، بعنوان "الاستشهاد بالحديث في اللّغة"، وخلص الشيخ من خلال هذا البحث إلى أنّ من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج بها في اللّغة وهي ستة أنواع[4].

أولها: ما يُروى بقصد الاستدلال على كمالِ فصاحتهِ عليه الصلاة والسلام، كقوله: " حمي الوطيسُ"، وقوله: "مات حتف أنفه".

---

(1) خـزانة الادب:الـبغدادي :جــ (35/1)،انظـر النحاة والحديث النبوي: حسن موسى الشّاعر:56-57

(2) أصول النحو العربي:محمود أحمد نحلة:54

(3) أصول التّفكير النحوي: علي أبو المكارم:144

(4) دراســات في العربية وتاريخها: محمد الخضر حسين: 35ـ36، انظر النحاة والحديث النبوي:حسن موسى الشّاعر:(59-60)،انظر قضايا الاشتشهاد بالحديث الشريف :سهير محمد خليفة:97، انظر مجلة مجمع اللغة العربية الملكي :ج (208/3ـ209)

ثانيها: ما يُروى من الأقوال الّتي كان يتعبد بها، أو أمرَ بالتّعبدِ بها، كألفاظ القنوت والتّحيّات.

ثالثها: ما يُروى على أنّه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم.

رابعها: الأحاديث الّتي رُويت من طرق متعددة واتّحدت ألفاظُها.

خامسها: الأحاديث الّتي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة. كمالك بن أنس، وعبدالملك بن جريج، والإمام الشّافعي.

سادسها: ما عُرِفَ من حال رواته أنّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل ابن سيرين، والقاسم بن محمد، وعلي بن المدني.

ومن الأحاديث مالا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج بها وهي الأحاديث الّتي لم تدوّن في الصّدر الأول وإنّما تُروى في بعض كتب المتأخرين.والحديث الذي يصح أنْ تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه، وهو الحديث الذي دُوّن في الصدر الأول ولم يكن من الأنواع الستة المبينة آنفاً، وقد جعلة على نوعين:حديث يرد لفظُهُ على وجهٍ واحدٍ ، وحديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه. وقد رجّح الأخذ بأحاديث النوع الأول، كما رجّح الأخذ بأحاديث النوع الثاني أيضاً إلا إذا كانت الرواية شاذة أو مطعون في رواتها[1].

أما فيما يخص موقف الحيدرة اليمني من الاستشهاد بالحديث الشريف،فقد كان من المجيزين للاستشهاد به في مسائل اللغة والنحو، وكان في موقفة هذا أقرب لرأي المتوسطين منه إلى رأي المانعين أو المجيزين مطلقا.حيث أورد في كتابة ما يقرب من اثني عشر حديثا استشهد بها على مسائل متنوعة في الكتاب،تجمع ما بين النحو والصرف والدلالة وغيرها. وتجدر الإشارة إلى أنه كان يورد هذه الأحاديث من غير إسنادٍ، مكتفيا فقط بالتّقديم لها بقولة مثلا: قال الرسول-صلى الله عليه

---

(1) أصول التّفكير النحوي :علي أبو المكارم :145-146، انظر قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو :سهير محمد خليفة :97، انظر النحاة والحديث النبوي :حسن موسى الشّاعر 59-60

وآله- [1] أو قولة: وفي الحديث[2].

وكان استشهاده بالحديث يأتي في معظمه من باب الاستئناس والتَّعزير لقاعدة نحوية، أو صرفيَّة، أو لشّاهد قرآني، أو شعري، وليس أدلّ على ذلك من قوله في باب النداء[3]: "والضرب الثالث: نداء الندبة والعمل فيه أنْ تزيد في أوله واواً والفاء، وفي أخره ألفاً وهاء في الوقف، فإنْ وصلت سقطت الهاء مثال الأول قولك: "وازيداه، وعمراه، قال النبي –صلى الله عليه وسلم– : "قُتِل زيدٌ وازيداه، قُتِل جعفرٌ واجعفراه"[4]. كذلك قوله في باب التوكيد[5]: "وتوكيد المعنى يكون بستة ألفاظٍ وهي :نفسُهُ، عينُهُ، كلُّهُ، أجمعُ، أكتعُ، أبصعُ،وهذه الستة أصلٌ ومحمولٌ على الأصل. فالأصلُ منها الأربعة الأولى وهي :نفسُهُ، وعينُهُ،وكلُّهُ، وأجمعُ.والمحمول أكتعُ، وأبصعُ. وإنَّما قلنا:إنَّ الأربعةَ أُصولٌ لأنَّهُ يؤكد بها مجتمعةً ومفترقةً تقول: جاءني زيدٌ نفسُهُ. ورأيت أخاك عينَهُ. وأمرتُ بقبض الدَّراهمِ كلِّها. وخزن فلانٌ المالَ أجمعَ. وتقول:جاءني زيدٌ نفسُهُ عينُهُ وقبضتَ المالَ كلَّهُ أجمعَ. فتجمع بين التوكيدين بغير حرف عطف. وتقول: هذه دراهمك أنفُسُها أعيُنُها، كلُّها جمعاءُ كتعاءُ بصعاءُ، قال رسول الله ـــ صلَّى الله عليه وأله ـــ في علي ـــ عليه السلام ـــ "والله لإنْ أطعتموه واتَّبعتوه لَتدخُلُنَّ الجنَّة أجمعونَ أكتعونَ أبصعونَ"[6]. فالحيدرةُ استشهد بهذا الحديث من باب التَّعزيز والتَّقوية لقاعة نحوية وهي جواز الجمع بين التَّوكيدين دون حرف عطف.

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 256/ 279/ 373.

(2) المصدر نفسه: 167/ 371.

(3) المصدر نفسه: 333.

(4) جـــاء فـــي المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: "وإن قُتِل زيدٌ أو استشهد فأميركم جعفر، فإن قُتِل أو استشهد، فأميركم عبدالله"، جـــ (5/ 274)، كتاب الصوم.

(5) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 406.

(6) لم اعثر على الحديث في المعجم المفهرس

وقد يستشهد الحيدرة بالحديث ليبين من خلاله نوعاً من التَّعبير يجوز فيه الحمل على غير الظاهر. ومثال ذلك عند الحيدرة قوله في باب عمل الصفة المشبهة باسم الفاعل[1]:

"وقلنا: لا ترفع أفعل الظاهر غالباً احترازاً من مسألّتين سمعت إحداهما عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– وهي: " ما من أيام أحبُّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة"[2]، والأخرى جاءت عن العرب وهي: " ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ[3]".

فالحيدرة استشهد بهذا الحديث ليبين من خلاله جواز رفع الصفة المشبهة الّتي على زنة أفعل اسماً ظاهراً، وهو خلاف الأصل. فالأصل يقتضي عدم رفع الصفة المشبهة الّتي على زنة أفعل اسماً ظاهراً؛ وذلك لأنَّها لا ترفع إلا المضمر. كذلك قوله في باب الجزم[4]: "ومعنى اللام الأمر إلا أنها تختص بالغائب دون الحاضر غالباً تقول:"ليقمْ زيدٌ بالكوفة وإنَّما اختص بها الغائب ؛لأنهم كثيراً ما يضعون اللام للبعد، والغائب أبعد من الحاضر؛ ألا ترى أنَّهم يقولون في الإشارة إلى القريب: ذا ولمن يليه ذاك، ولأبعد الأبعدين ذلك، فإذا أمروا الحاضر قالوا:قمْ مبني على الوقف، وليس بمعرب؛ لأنَّه ليس معه حرف مضارعة يستحق به الإعراب. وتقول للغائب: ليقمْ زيدٌ معرب بالجزم والجازم له اللام وهي تكون في ابتداء الكلام مكسورةً، وفي الوصل ساكنةً وربما ادخلوها على فعل الحاضر ولذلك قلنا غالبا وهو قليلٌ جداً، فقالوا: لتقمْ يازيدُ، تشبيهاً بالغائب ومنه الحديث :"لتأخذوا مصافَّكم"[5]. يتضح لنا من خلال ما سبق أنَّ الحيدرة قد استشهد بهذا الحديث ليبين لنا من خلاله جواز إدخال

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 279.

(2) الجامـــع الصحيح: وهو سنن التِّرمذي، كتاب الصوم، جـــ (3/ 131)، انظر: سنن ابن ماجة: كتاب الصوم، جـــ (1/ 550).

(3) الكتاب: سيبويه: جـــ (31/2).

(4) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 370-371.

(5) صحيح مسلم : " وفيه لتأخذوا مناسككم ": جـــ(943/2)، حديث رقم 1297

لام الأمر على الحاضر علماً أ نّها مختصّةٌ بالغائب، وهذا في طبيعته خارج عن الأصل اللُّغوي.

وقد يستشهد الحيدرة بالحديث للإفصاح أو لتوضيح معنى كلمة فيها نوعٌ من الغموض، ومثال ذلك قولة في باب الإعراب[1]: "وسُمي إعرابا لأحد ثلاثة أشياء وهي:

التّبيين، أو التّغيير، أو التّحبيب. أمّا التّبيين فمن قولهم: أعرب الرجل عن حاجته: إذا بيّن وأوضح وفي الحديث: " البكر تُستأمرُ، والثيّبُ تُعرب عن نفسها"[2].

هذا ولابد من الإشارة إلى أنّ الحيدرة كان يورد الحديث بنصّه دون أنْ يحذف أو يزيد فيه شيئاً لخدمة القضية الّتي هو بصدد معالجتها. وإنْ كانت بعض الأحاديث قد تعددت رواياتها إلاّ أنّ موضع الشّاهد فيها ثابتٌ وبالتّالي فهذه الأحاديث تدخل ضمن الأحاديث الّتي اعتمدها الحيدرة للاستشهاد بها في كتابه.

ب. أقوال الصحابة.

يّعدُّ كلام الصحابة – رضوان الله عليهم– حجّةً في اللّغة؛ وذلك لانّه موثوق بفصاحته، وبلاغته. وإذا كان الحيدرة اليمني قد اعتمده في الاستدلال على القضايا المطروحة، فهو لم يكن منفرداً بذلك، وإنّما كان مقلّداً لكثيرٍ من علماء اللغة الذّين اعتمدوه في الاحتجاج.

ولكن على الرغم من اعتماد الحيدرة لأقوال الصحابة في الاستدلال على القضايا المطروحة، إلاّ أنّه كان مقلاً في ذلك جداً، حيث إنّه لم يورد في كتابه أكثر من خمسةِ أقوالٍ استدلّ بها على قضايا نحّوية.

منها قولٌ لعمر بن الخطاب –رضي الله عنه– استشهد به الحيدرة على كسر لام المعطوف في حال العطف على المستغاث[3].

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 166–167.

(2) رواه ابـن ماجـة فـي السنن باب النكاح: الحديث: رقم 1872، انظر همع الهوامع: السُيوطي: ج (53/1) انظر مسند الامام أحمد : ج (192/4).

(3) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 334.

وهو قوله: " يالله وللمسلمين للعلج"[1].ومنها ثلاثةُ أقوالٍ لعلي بن أبي طالب: استشهد بالأول على عدم جواز حذف عائد الصلة إذا كان ضمير رفع، إلا أنْ يطول الكلام. وهو قوله: " ما أنا بالذي أغيبك وما أنا بالذي أخافُك ولا وعيدُك"، والتّقدير: وما أنا بالذي أخافك أو بالذي هو يخافك[2].

أمّا الثّاني: فقد استشهد به على أقسام الكلام[3]، وهو قوله: " يا أبا الأسود انح لهم نحواً، فإن الكلام كلّه ثلاثةُ أشياء اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ جاء لمعنى"[4].

أمّا الثالث والأخير: فقد استشهد به في باب الفاعل والمفعول[5] على أنّ حكم الفاعل الرفع دائماً، وحكم المفعول النّصب دائماً، وهو قوله: " الفاعل مرفوع أبداً، والمفعول به منصوب أبداً، إذا سميت منْ فعل به".

ومنها قول واحد لابن عباس، استشهد به الحيدرة على مجيء أجل بمعنى بَلى[6]، وذلك في إثناء جواب عبدالله بن عباس- رحمه الله- للخارجي حين قال: "ألستم أهل بيتٍ يتقدّم كباركم صغاركم؟ قال له ابن عباس: أجل، أي بلى".

وبعد هذا العرض الموجز لموقف الحيدرة من أقوال الصحابة في الاستشهاد بها على القضايا المطروحة، يمكن الخلاص إلى أنّ الحيدرة في استشهاده بها لم يتجاوز حد التّعزيز والاستئناس فقط لقواعد وقضايا نحوية معهودة لدى العلماء قديماً وحديثاً.

3.1.2 كلام العرب

وهو المصدر الثالث لما يستشهد به في اللغة والنحو.ويقصد به كلام القبائل العربيّة الموثوق بفصاحتها، وصفاء لغتها من منثورٍ ومنظومٍ،قبل بعثته – صلى الله عليه وسلم- وفي زمنه،وبعده إلى أنْ فسدت الألسنة بدخول الأعاجم وكثرة المولدين

---

(1) انظر: الكامل في اللغة والأدب: المبرد: ج (2/ 199).

(2) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 498.

(3) المصدر نفسه: 132.

(4) انظر الكتاب: سيبويه: جـ (12/1)، المقتضب: المبرد: جـ (1/ 141).

(5) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 204.

(6) المصدر نفسه: 161.

وفشو اللحن.[1] ويحتج بالكلام العربي لغرضين:غرض لفظي يدور حول صحة الاستعمال من حيث اللغة والنحو والصرف،وغرض معنوي لا علاقة له باللَّفظ[2].

ويقسم كلام العرب إلى :

أ- **الشِّعر** :ويأتي في المرتبة الثالثة بعد الوحي الإلهي والسنة النبوية الشريفة فصاحةً وبلاغةً. ولذلك فهو ديوان العرب وبه حُفِظت الأنسابُ، وعُرِفت المآثرُ، ومنه تُعُلِّمتْ اللغة[3].

قال ابن رشيق القيرواني في ذلك: "أكبر علوم العرب ووافر حظوظ الأدب، وأحرى إلى أنْ تُقْبَلَ شهادتُهُ، وتُمتثل إرادتُه لقول رسول الله –عليه السلام–: " إنَّ من الشِّعر لحكمة ".... ولقول عمر بن الخطاب– رضي الله عنه– نِعْمَ ما تعلمته العرب الأبيات من الشِّعر، يقدمها الرجل أمام حاجتِه فيستنزل بها الكريمَ، ويستعطف بها اللئيم، مع ما للشعر من عظيم المزيَّة، وشرف الأبينة، وعز الأنفة،وسلطان القدرة "[4].

وبالرغم من الاهتمام بالشِّعر من قبل علماء اللغة ؛ لأنَّه مصدر رئيس من مصادر السماع إلا أنّهم كانوا ينظرون إليه بعين الريبة والشك،ولا يعتمدون منه إلا ما ثبت عندهم وصحت نسبته إلى قائلة، بل إنَّهم في كثير من الأحيان لا يعتمدونه ما لم ترد شواهد أخرى تعززه، ولعل السبب في ذلك عائدٌ إلى أنَّ الشِّعر موطنُ ضرورةٍ، حيث إنَّه يحق للشاعر فيه ما لا يحق للنَّاثر في الخروج على المألوف.

ولذلك فقد زاد اهتمام علماء اللغة والأدب والنحو بالشِّعراء،وقسموهم طبقات، وألفوا الكتب المفيدة فيهم ليجمعوا من الشِّعر الجاهلي والإسلامي الذي يحتج به ما يصح أنْ يكون مادة للتفسير، والفقه، واللغة، والنحو، والبلاغة، وغيرها من علوم العربية. " فقد كان الشِّعر علمَ قومٍ لم يكن لهم علمٌ أصحُّ منه"[5].

---

(1) الشَّاهد وأصول النحو:خديجة الحديثي: 77

(2) في أصول النحو: سعيد الأفغاني :16

(3) المزهر: السُيوطي: جـ (399/2).

(4) العمدة : ابن رشيق القيرواني: جـ (16/1).

(5) المزهر في علوم اللّغة: السُيوطي: جـ (2/ 401).

ولعل من أبرز التّقسيمات الّتي قسم فيها الشّعراء إلى طبقات تلك الّتي أوردها ابن رشيق القيرواني في كتابة العمدة، والّتي قُسِّمَ فيها الشّعراء إلى أربعِ طبقاتٍ:الأولى: طبقة الشّعراء الجاهليين. والثانية: طبقة الشّعراء المخضرمين. وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام. ثم طبقة الشّعراء الإسلاميين. أمّا الطبقة الرابعة والأخيرة، فهي طبقة الشّعراء المحدثين[1].

أمّا فيما يتعلق باستشهاد العلماء بشعر هذه الطبقات، فالبغدادي يرى أنّ الطبقتين الأولى والثانية يحتج بشعرهما إجماعًا. وأمّا الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، ولهذا كان أبو عمرو بن العلاء، وعبدالله بن أبي إسحاق، والحسن البصري، وعبدالله ابن شبرمة يلحّنون الفرزدق، والكميت، وذا الرُّمة وإضرابهم في عدة أبيات أُخذت عليهم ظاهراً.وكانوا يعدُّونهم من المولدين؛ لأنّهم كانوا في عصرهم، والمعاصرة حجاب. وكان أبو عمرو يقول: " لقد حسن هذا المولد حتى لقد هممت أنْ آمر صبياننا برواية شعره يعني بذلك شعر جرير، والفرزدق، فجعله مولداً بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين، وكان لا يعد الشّعر إلاّ للمتقدمينْ، قال الأصمعي: جلست إليه عشر حجج فما سمعته يحتجُّ ببيتٍ إسلامي"[2].

وقد علق الدّكتور علي أبو المكارم على ما ذكره البغدادي بقوله: " وتفسير البغدادي لموقف هؤلاء العلماء – ولموقف عبدالله بن أبي إسحاق بصفة خاصة – تفسير خاطئ؛ فإن هذه المجموعة من العلماء فيما عدا ابن أبي إسحاق قد صرفت جهودها إلى شعر المتقدمين والجاهليين منهم بنوعٍ خاصٍ تتحراه وتحققه وتحفظه وترويه، متأثرين في ذلك بأذواقهم الخاصة أولاً، ثم باهتماماتهم الدينية من قراءة وتفسير وفقه[3].

---

(1) انظـر العمـدة: ابن رشيق القيرواني: جـ (1/ 113)، انظرخزانة الأدب: البغدادي: جـ (1/ 29).

(2) خزانة الأدب: البغدادي: جـ (1/ 30).

(3) أصول التّفكير النحوي: علي أبو المكارم: 45-46

"أمّا موقف ابن أبي إسحاق، فلا يُفْهم منه ما فهمه البغدادي من عدم حجية شعر الفرزدق، وقد بنى البغدادي هذا التّفسير لموقف ابن أبي إسحاق من الفرزدق على فهمه لمعنى حجية النصوص، هذا الفهم الذي يلتقي فيه المتأخرون من النحاة جميعاً لا يكاد يشذ منهم أحد، إذ يتصوّرن أنّ معنى حجية النصوص ضرورة الأخذ بها كلها في مجال التّقعيد اللغوي، وأنّه يجب لذلك أنّ تُغيِّر القواعد تبعاً لتغير النصوص المحتج بها، ولا يضعون في الاعتبار أنّ هذه النصوص لكي يُحتج بها يجب أنّ تبرأ من احتمال الخطأ فيها، والجهل من أصحابها والخلط بين مستوياتها. ... وإذن ليس معنى الاحتجاج بشاعر معين أنْ نلتزمَ سلفاً بكل إنتاجه اللغوي، إذ من الممكن أنْ تتسربَ إلى هذا الإنتاج بعض الأخطاء نتيجة للخطأ والوهم..." [1].

أمّا الطبقة الرابعة فالصحيح أنّه لا يُستشهد بكلامها مطلقاً، وقيل يستشهد بكلام من يوثق منهم بفصاحته، واختاره الزمخشري، وتبعه الرضي الاستراباذي، فإنه استشهد بشعر أبي تمام[2].

وقد ذكر البغدادي أن الزمخشري استشهد في أوائل تفسير سورة البقرة في الكشاف ببيتين من شعر أبي تمام.قال ا لزمخشري في ذلك: " وهو وإنْ كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللّغة، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه. ألا ترى إلى قول العلماءِ: الدليلُ عليه بيتُ الحماسةِ، فيقنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه[3].

وقد أعترض على الزمخشري في ما ذهب إليه، وذلك لأن قبول الرواية مبني على الضبط والوثوق، واعتبار القول مبني على معرفة أوضاع اللّغة العربية والإحاطة بها، وإتقان الرواية لا يستلزم إتقان الدراية[4].

---

(1) أصول التّفكير النحوي: علي أبو المكارم: 45- 46.

(2) خزانة الأدب: البغدادي: (1/ 30)، انظر المدرسة البغدادية في تاريخ في النحو: محمود حسني محمود: 144.

(3) الكشاف: الزمخشري: جـ (1/ 87).

(4) خزانة الأدب: البغدادي:جـ (30/1).

وخلاصة ما تقدم أنّ علماء اللّغة قد اعتمدوا في استشهادهم على القضايا المطروحة على شّعر الطبقتين الأولى والثانية. وإن كان بعضهم قد أجاز الاستشهاد بشعر الطبقة الثالثة كما هو الحال عند الزمخشري، إلا أنَّ فيه خلافاً بين العلماء. أمّا الطبقة الرابعة فقد اجمعوا جميعاً على عدم جواز الاحتجاج بشعرها؛ وذلك لتسرب اللَّحنِ إلى السنة هؤلاء الشّعراء؛ بسبب مخالطتهم الأعاجم، كذلك بسبب التَّطور الحضاري الذي مرت به الدولة العباسية والذي أبعدها عن ألفاظ البداوة وتعبيراتها. قال السُيوطي: " أجمعوا على أنّه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية وفي الكشاف ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها... [1]".

ولكنْ هذا لا يعني أنَّ علماءَ اللغةِ قد أهملوا شعر هذه الطبقة مطلقاً، فكثير منهم استشهد به وتمثّل به وعلى رأسهم شيخ النحاة سيبويه. قال السُيوطي في ذلك: " أول الشّعراء المحدثين بشار بن برد، وقد احتجَّ سيبويه في كتابه ببعض شعره تقرباً إليه؛ لأنّه كان قد هجاهُ لترك الاحتجاج بشعره. ذكره المرزباني وغيره، ونقل ثعلب عن الأصمعي قال: " خُتِم الشّعر بإبراهيمَ بن هَرْمَةَ وهو آخر الحِجج"[2].

قال أبو الفرج:" أخبرني حبيب بن نصر المهبلي، وأحمد بن عبدالعزيز، ويحيى بن علي، قالوا حدّثنا عمر بن شبّه قال: كان الأصمعي يقول: أن بشاراً خاتمة الشّعراء، والله لولا أنّ أيامَهُ تأخرت لفضلّتُهُ على كثيرٍ منهم[3].

ولكن كان استشهادهم وتمثلهم به في غالب الأحيان لا يتجاوز حد الاستئناس وتعزيز الشواهد المحتج بها.

أمّا فيما يتعلق بالاستشهاد بالشّعر المجهول القائل فقد أوضح السُيوطي بأنّه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يُعْرف قائلُهُ وقد صرَّح بذلك ابن الأنباري في كتابه الإنصاف، وكأن علة ذلك خوف أن يكون من المولّد أو من لا يوثق بفصاحة[4].

---

(1) الإقتراح: السُيوطي: 70.

(2) المصدر نفسه : 70.

(3) الأغاني :الأ صفهاني: جـ (3/ 100).

(4) انظـــر: الإقتراح: السُيوطي: 70، انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري: (310/ 435/ 456/ 583).

ويمكن أن يُعوّل على هذا سبب ترك سيبويه في كتابه مجموعةً من الشواهد دون أنْ ينسبها لأصحابها خشيةً منه أنْ ينسب شيئاً منها لغير قائليها خطأ لأنَّ هناك العديد من الشواهد تنسب إلى أكثر من قائل.

أمّا فيما يتعلق بموقف الحيدرة من الشِّعر في كتابه "كشف المشكل في النحو" فقد اهتمَّ به اهتماماً كبيراً، دعاه إلى إفرادِ بابٍ خاصٍ له أطلق عليه اسم "باب الشِّعر وما يفتقر إلى معرفته الشّاعر"، تناول في هذا الباب العديد من القضايا المتعلقة بالشِّعر، كتعريفه له بقوله:

" هو الدرجة العليا من الكلام كلِّه بعد الكلام الإلهي والكلام النبوي. فهما فوقَ كل ذي فوق؛ لبلاغتهما، وشرف التّكلُّم بهما وما سوى هذين الكلامين من كلام العرب فيكون على مرتبتين: عَلْياهُما النَّظم لما جمع بين البلاغة، والوزن، والتَّقفية، وسُفلاهما النَّثر لتعرية من الوزن والتَّقفية"[1].

كذلك تحدَّث في هذا الباب عن شرائط الشِّعر، وهي الوزن، والتَّقفية، والقصد. حيث قال: "فلا يكون شعراً إلاّ بمجموعهما. فإن جاء الكلام موزوناً مُقفّى غير مقصودٍ لم يكن شعراً؛ لأنَّه ربَّما اتفق ذلك في الكلام الفصيح"[2].

وقد ضرب على ذلك العديد من الأمثلة من القرآن الكريم، كذلك استشهد ببيتين للرسول – صلى الله عليه وسلم- وبيت للإمام علي[3].

وتحدَّث في هذا الباب عن أسماء الشِّعر، وهي خمسة: المترادف، والمتواتر، والمتدارك، والمتكاوس، والمتراكب، حيث قام الحيدرة بتعريفها وطرح الأمثلة عليها من الشِّعر[4].

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 627.

(2) المصدر نفسه: 628.

(3) المصدر نفسه: 628.

(4) المصدر نفسه: 629/ 630.

وتحدَّث كذلك عن حروف الشِّعر وهي: التَّأسيس، والدَّخيل، والرِّدف، والرَّوي، والوصل، والخروج، وبعد أنْ قام بتعريفها مثَّل عليها من الشِّعر[1].

كذلك تناول في هذا الباب حركات الشِّعر وهي: الرَّس، والحذو، والتَّوجيه، والمجرى، والنَّفاذ، واللُّزوم. قام بتعريفها وطرح الأمثلة عليها من الشِّعر[2].

وتحدَّث عن عيوب الشِّعر ومحاسنه مع التَّمثيل على ذلك. ومن العيوب الّتي ذكرها الحيدرة، والّتي تُؤخذُ على الشِّعر وتقلل من قيمته: الإقواء، والإكفاء، والإبطاء، والتَّضمين، والسِّناد، والإقعاد[3].

أمّا محاسن الشِّعر: فقد اشترط الحيدرة أن يقدِّم الشَّاعر ثلاثةً وهي: النّحو، واللُّغةُ، والعروضُ، ويعتمد ثلاثةً وهي: مثلٌ بارعٌ، ووصفٌ جامعٌ، وتشبيهٌ واقعٌ، ويُهذِّبُ منه ثلاثةً وهي: الابتداءُ، والاعتمادُ، والانتهاءُ[4].

وذكر الحيدرة في هذا الباب ما يحتاجه الشَّاعر من أنماط بلاغيةٍ وعروضيةٍ، وقد بلغت نيفاً وثلاثين نوعاً وهي: الابتداءُ، والاعتمادُ، والطِّباقُ، والتَّجنيسُ، والتَّقسيمُ، والتَّسهيمُ، والتَّصديرُ، والتَّرديدُ، والتَّبيينُ، والتَّقريعُ، والتَّنغيمُ، والتَّصريعُ، والتَّفويقُ، والتَّسبيغُ، والتَّلميحُ، والتَّرصيعُ، والتَّشبيهُ، والالتِّفاتُ، والتَّوشيحُ، والإعناتُ، والتَّداركُ،والاستعارةُ، والنَّظرُ، والإشارةُ، والتَّقفيةُ، والمبالغةُ، والاستطرادُ، والمنافرةُ، والمماثلةُ، والتَّسميطُ، والتَّخميسُ[5]، وبعد أن قام الحيدرة بذكرها، أفرد باباً آخر لشرحها والتَّمثيل عليها، أطلق عليه اسم، " باب شرح المعاني المذكورة"[6].

وختم الحيدرة حديثه في هذا النِّطاق، بالحديث عن الضَّرورات الشِّعرية من خلال إفراده بابا خاصاً لذلك، أطلق عليه اسم " ما يجوز للشاعر إذا أضطر"[7]،

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 631.

(2) المصدر نفسه: 634.

(3) المصدر نفسه: 635.

(4) المصدر نفسه: 640.

(5) المصدر نفسه: 643.

(6) المصدر نفسه: 644.

(7) المصدر نفسه: 686.

تحدَّث فيه عن الضَّرورات الّتي يدخل فيها الشَّاعر، مع علمه بقبحها وذكر منها نيفاً وأربعين ضرورةً، وخصص للصَّنف المنتهي في الرَّداءة مع جوازه باباً سماه "باب من الضرورات آخر"[1]، ذكر فيه ثماني عشرة ضرورة مع التَّمثيل بالشِّعر.

هذا وقد أشار محقق الكتاب الدكتور هادي عطية مطر الهلالي، إلى أنَّ الحيدرة على الرغم من إيجازه للشعر لكنَّهُ لا يقل أهميةً في آرائه عن أقوال العلماء الآخرين قال:" ولا أقول: إنَّه أقدر من ابن طباطبا أو التَّبريزي أو ثعلب وغيرهم، ولكنني أقولُ: إنَّ ما أودعهُ في كتابهِ عن الشِّعر يجعلنا نحكمُ عليهِ بأنَّهُ من الرُّواد الأوائل الذين أضافوا مجهوداً قيِّماً لما يحتاجه الشُّعراءُ"[2].

ولعلَّ من أبرز أحكامه في الشِّعر قوله: "فإنْ قالتْ لك العامةُ: خيرُ الشِّعرِ أكذبهُ، فقل: بلْ خيرُ القولِ أصدقُهُ"[3]، حيثُ عاب النُّقادُ المبالغة في الكذب عند الشُّعراءِ.

فالذين قالوا أعذبُ الشِّعر أكذبُهُ لم يريدوا الكذب الواقع في مطلق الكلام، وإنَّما أرادوا المبالغةَ في الصورةِ الشِّعريَّة[4]، وثمَّةَ فرقٌ بين الصدق الفني، والصدق في مطلق الكلام والكذب في مطلق الكلام، والكذب في عالم الشِّعر. ولذلك فمقولة الحيدرة تحتاج إلى تأمُّل نظرٍ لأنّه قد يقصد بذلك أن يكون العمل الأدبي صورةً، صادقةً ومعبرةً عن الواقع المعاش، وأنْ يكون بعيداً عن التَّكلُّف والتَّعقيد اللَّذين يقللان من قيمته ويبعدانه عن جوهر الواقع.

أمّا فيما يتعلق باستشهاد الحيدرة بالشِّعر في كتابه على القضايا المطروحة فقد أورد المصنف في كتابه قرابة ستمائةَ وسبعةً وسبعين بيتاً من الشِّعر، جاءت موزعة على مختلف فصول الكتاب. ولذلك فقد أحتلَّ الشَّاهد الشِّعري المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث نسبه الاستشهاد. ومما يلفت النَّظر أنَّ الحيدرة في استشهاده بالشِّعر لم يقتصر على طبقة من الطبقات، أو على فترة من الفترات دون أخرى،

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 694.

(2) المصدر نفسه: 110.

(3) المصدر نفسه: 642.

(4) انظر تاريخ النقد الادبي عند العرب : احسان عباس : 435

إنما كان استشهاده شاملاً لجميع الفترات والطبقات، مما يدل على مدى احترام الحيدرة وتقديره لما صدر عن العرب في مختلف العصور، وإن كان جل تركيزه في الاستشهاد على شعراء الجاهلية وصدر الإسلام، حيث بلغ عدد الأبيات الّتي استشهد بها لشُعراء هذه الفترة ما يقرب من ثلاثمائة شاهد شعري جاءت موزعة على مختلف فصول الكتاب، ومن أبرز الأمثلة الّتي استشهد فيها الحيدرة بشعر هذه الفترة قوله: في باب البناء[1]:" ونوع من الظروف وهو كل ظرف قُطِعَ عن الإضافة نحو: قبلُ وبعدُ وقطُّ وعَوْضُ. قال الأعشى في عَوْضُ:

رَضِيعَيْ لِبانٍ ثَدْيَ أمٍ تَحَالفَا   بأسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفرَّقُ "[2]

وقوله في باب الاستثناء[3]: " الاستثناء ينقسم على خمسةِ أقسامٍ: مقدمٍ، و منقطعٍ، و موجبٍ، و غيرِ موجبٍ، ومفرّغٍ. فالمقّدم مثل: ما جاءني إلا زيداً أحدٌ وقيل له مقدم؛ لأنه قُدِّم على المستثنى منه. قال حسان بن ثابت:

والنَّاس ألْبٌ عَلَيْنا فِيكَ لَيْسَ لَنا   إلاّ السُّيُوفَ وأطرافَ القَنَا وَزَرُ "[4]

كذلك استشهد الحيدرة في كتابه بشعر الطَّبقة الثالثة، وإنْ كان هنالك خلافٌ في صحة الاستشهاد بها كما ذكر البغدادي في خزانته، ولعلَّ من أبرز الشُّعراء الَّذين استشهد بأشعارهم من أبناءِ هذه الطبقة: جرير، والفرزدق، والأخطل، ومثال ذلك قوله في باب الأفعال الّتي لا تتصرف[5] في أثناء حديثه عن حبذا: "ويجوز دخول حرف الجر على التَّمييز بعدها فيكون في اللفظ مجروراً وهو في المعنى منصوباً مثل: حبذا زيدٌ من رجلٍ. قال جرير عطية:

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 174.

(2) ديوان الأعشى: 275، انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:ابن الانباري: جـ (1/ 401)، انظر الجمل للزجاجي: 87.

(3) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 316.

(4) ديوان حسَّان: 113، انظر الكامل: المبرد:ج(2/ 120)، انظر الكتاب : سيبويه: جـ(2/ 236) وقد نسبه لكعب بن مالك.

(5) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 263.

يَا حَبَّــذا جَبَلُ الرَّيَّــانِ مِــنْ جَبَــلٍ   وحبَّــذا سَاْكِــنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَاْنَا"[1]

وقوله في باب البدل[2]: "ويجوز بدل الظَّاهر من المضمر نحو: مررتُ به زيد، وأعطيته المسكين درهماً. وقال الفرزدق:

أَقُولُ لعَبْدِالله لَمَّا سِقَاؤُنَا   ونَحنُ بِوَادِي عَبْدَ شَمْسٍ وهاشِمِ
عَلَى حالةٍ لَوْ أنَّ في القَــومِ حاتِـمــاً   على جُــودِهِ ما جَاْدَ بالمَــاءِ حاتـِـمِ[3]

فأبدل حاتماً من الهاء في جوده".

أمّا فيما يتعلق باستشهاده بشعر الطبقة الرابعة وهم المولَّدون أو المحدثون كما أطلق عليهم بعض العلماء، فعلى الرغم من إجماع العلماء بعدم صحة الاحتجاج بشعر هذه الطَّبقة إلاّ أنَّ الحيدرة قد استشهد وتمثّل به في العديد من المواضع، حيث أورد في كتابه ما يقرب من ثلاثةٍ وثلاثين بيتاً لشعراء مولدين، جاءت موزعة على مختلف فصول الكتاب، نسب منها المؤلف أربعةً وعشرين بيتاً والبقيَّةُ نسبها المحقق.

أمّا أبرز الشِّعراء المولدين الذين أحتجَّ بشعرهم فهم: بشار بن برد، أبو العتاهية، والبحتري، ابن الدُّمينة، أبو تمَّام، ابن دريد، كشاجم، المتنبي، أبو نواس.

هذا وقد بلغ عدد الأبيات الّتي استشهد بها الحيدرة لشعراء مولدين على قضايا نحوية من بين مجموع الأبيات المولدة ما يقرب من أحد عشر بيتاً جاءت موزعة على النحو الآتي: بيتٌ واحدٌ لابن الدُّمينة (ت: 180/ 183هـ)، استشهد به على انتصاب الاسم بعد "لو" بفعل مقدر يدل عليه المذكور[4]، وهو قوله:

رَمَتْنِــيْ بِطَــرْفٍ لو كَمِيًّا رَمَتْ بِهِ   لَبُلَّ نجِيْعــاً سَحْــرُهُ وبَنَائِــقُــهُ [5]

ومنها اثنان لأبي: تمام: (ت: 231هـ)، استشهد بالأول على بناء حذارِ المعدول عن حاذره على الكسر[6]، وهو قوله:

---

(1) شرح ديوان جرير: محمد إسماعيل عبدالله الصّاوي: جـ (1/ 569).

(2) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 414.

(3) ديوان الفرزدق: جـ (2/ 279)، عنوان القصيدة: "لؤم بين اللّحى والعمائم".

(4) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 236.

(5) ديوان ابن الدمنية: 54.

(6) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 178.

الحَــقُّ أبلــجُ والسُّيُوفُ عَـــوَارِي فَحَــذارِ مِنْ أســدِ العَرِينِ حَــذارِ[1]

واستشهد بالثاني على بناء " قَدْ "على الوقف[2]، وهو قوله:

" قَدْكَ اتَّئِبْ أرْبَأتَ في الغُلْوَاءِ"[3].

ومنها اثنان لابن دريد (ت: 321هـ)، من نسب المحقق وليس من نسب المصنفِ، استشهد بأولهما على ثبوت الواو في الفعل المستقبل المعتل بها إذا اتَّصل بضمير جماعة المؤنث[4]، وهو قوله:

يَطْفُونَ في الآلِ إذا الآلُ طَفَا[5].

واستشهد بثانيهما على مجيء الأولى بمعنى الذين[6]، وهو قوله:

هُمُ الأولى إنْ فاخرُوا قال العُــــــلا بِفِيْ امرئٍ فأخرهمُ عَفْرَ البَـــــرى[7]

ومنها شاهد لكشاهم، (ت: 350هـ)، استشهد به على الإشارة للمذكر المؤنث بتيكَ[8]، وهو قوله:

بــكــرانِ لكــنْ لهـــذهِ مِئــــةٌ وتِيــكَ ثِنتــانِ وأثْنَتَــا عَشَــــرَةَ[9]

ومنها واحد لأبي العتاهية (ت: 211هـ)، استشهد به على مجيء اللام بمعنى العاقبة[10]، وهو قوله:

لِدوا لِلمــــوتِ وابْنــُوا للخــرابِ فَكُلُّــكُــمُ يَصــيِــرُ إلى ذهــابِ[11]

---

(1) شرح ديوان أبي تمام: إيليا الحاوي: 289.

(2) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 180.

(3) شرح ديوان أبي تمام: التبريزي: جـ (1/ 22) وعجزه :كَمْ تَعْذلونَ وأنتم سُجرائي.

(4) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 464.

(5) مقصورة ابن دريد: 120.وصدره "يرْسُبْنَ في بحرِ الدُّجى وبالضحى ".

(6) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 494.

(7) مقصورة ابن دريد: 121

(8) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 146.

(9) ديوان كشاجم: 210.

(10) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 357.

(11) ديوان أبي العتاهية: 46، انظر تاريخ الادب العربي :كارل بروكلمان:جـ (36/2)

ومنها واحدٌ لأبي نواس (ت: 198هـ)، استشهد به على عدم جواز دخول حرف الجر (الكاف) على المضمر[1]، وهو قوله:

تَصِفُ الطّلولَ على السَّماعِ بها   أَفَذُو العيانِ كأنْتَ في العَلَمِ[2]

ومنها ثلاثةٌ للمتنبي (ت: 354)، اثنان منها من نسب المصنف وواحد فقط من نسب المحقق. استشهد بأولها على الإشارة للمفرد المؤنث بهذي[3]، وهو قوله:

هَذِي برزتِ لنا فهِجْتِ رَسِيْســـاً   ثمَّ انْثَنَيْتِ وَمــا شَفَيْتِ نَسِيْساً. [4]

واستشهد بثانيهما على عدم جواز إعمال الحروف محذوفة[5]. وهو قوله:

بَيْضــاءُ يَمْنَعُهــا تُكَلَّــمَ دَلُّهـــا   خفـــراءَ يمنعهُا الحياءُ تَميسا [6]

واستشهد بآخرها وهو من نسب المحقق في باب التَّوكيد اللفظي[7]، وهو قوله:

كلُّ مَنْ شادَ مَفْخَراً فَلْيشُدْهُ   هَكَذا هَكَذاْ وإلاّ فَلاَ لا [8]

أمّا بقية الأبيات المولَّدة الّتي استشهد بها الحيدرة، فقد جاءت على مسائل وقضايا صرفية، ولغوية أخرى سأكتفي فقط بالإشارة إلى مواضعها في الكتاب[9].

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 359.

(2) شرح ديوان أبي نواس: جـ (2/ 313).

(3) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 146.

(4) شرح ديوان المتنبي: البرقوني: جـ (1/ 301).

(5) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 345.

(6) شرح ديوان المتنبي: البرقوني: جـ 1/ 304.

(7) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 403.

(8) شــرح ديــوان المتنبــي:البرقونــي :308، الاشباه والنظائر: جلال الدين السُّيوطي: جـ (7/ 274).

(9) كشف المشكل في النحو :الحيدرة اليمني:(146/ 201/ 464/ 521/ 532/ 537/ 539/ 541/ 567/ 607/ 644/ 645/ 648/ 649/ 651/ 654/ 654/ 667/ 670/ 673/ 680).

برد الحقِ إلى أهله من خلال نسبة الشواهد إلى أصحابها، انظر مواضعها في الكتاب[1].

كذلك استشهد الحيدرة بأنصاف الأبيات كثيراً، وقد بلغ مجموع شواهده من هذا النوع ما يقرب من المائة وسبعة شواهد، بما في ذلك شعر الرَّجز الذي اعتمده كشاهد رئيس في الكثير من القضايا، ومثال ذلك قوله في باب المبني[2].

" والذي بُنِيَ من الأسماء على الكسر: أمسِ وهؤلاءِ.... وجَيْرِ عند من يعتقده اسماً قال الشَّاعر:

قال لها جَيْرِ لأَفْعَلَنَّهُ"[3].

وقوله في باب ظرف المكان[4]:

" فإن حذفت الظرف وأوقعتَ موقعه اسماً غير ظرفٍ انتصب انتصاب الظرف أيضاً نحو قولهم:

زيدٌ مزْجر الكلب، ومقعد الخاتن، ومناط الثُّريا أي: موضع ذلك، قال الشَّاعر: والطيبونَ معاقِدَ الأزرِ"[5].

ب- " أمثال العرب وأقوالها"

المثل لغة: ورد في الصِّحاح أنَّ المثلَ كلمة تسويةٍ يقال هذا (مِثْلُهُ) و (مَثَلُهُ)، كما يقال شِبْهُهُ و شَبَهُهُ[6].

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 232/ 362/ 434/ 444/ 457/ 520/ 531/ 565.

(2) المصدر نفسه: 177ــ 178.

(3) البيت مجهول القائل.

(4) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 301.

(5) البيت للخرنق بنت هافان وصدره، "النازلين بكلّ معترك"، الديوان: 29، انظر: الكتاب: سيبويه: جــ (202/1)، جــ (2/ 58/ 64)، انظر: الجمل في النحو: الزجاجي: 15.

(6) الصِّحاح: الجوهري (مادة مثل): 614، انظر اللسان: ابن منظور: جــ (11/ 610).

وهو جملة من القول مقتطعة من كلام، أو مرسلة بذاتها، تنتقل ممن وردت فيه إلى مشابهة بدون تفسير [1].

أمّا اصطلاحاً: فقد أورد العلماء القدماء والمحدثون عدة تعريفات للمثل لعلَّ من أبرزها قول المبرِّد: "المثل مأخوذٌ من المثال، وهو قولٌ سائرٌ يُشبَّهُ بهِ حال الثاني بالأول، والأصل فيه التَّشبيه" [2].

كذلك عرَّفه ابن السكِّيت بقوله: " المثل لفظ يخالف لفظ المضروب له، ويوافق معناهُ معنى ذلك اللفظ، شبهوه بالمثال الذي يُعمل عليه غيره" [3].

أمّا أبو هلال العسكري فقال فيه: "أصل المثل من التَّماثل بين الشيئين في الكلام كقولهم: كما تدينُ تُدانُ" [4].

ومن علمائنا المحدثين الذين أولوا المثل شيئاً من العناية والاهتمام الدكتور يوسف عز الدين الذي قال في تعريفه: "هو الصورة الصادقة لحال الشعوب والأمم، ففيه خلاصة الخبرات العميقة الَّتي تمرَّست بها عبر السنوات الطويلة من حضارتها، وهو الخلاصة المركَّزة لمعاناتها وشقائها، وسعادتها وغضبها ورضاها" [5].

كذلك قال الدكتور شوقي ضيف في تعريف المثل "إنَّ المثل عبارة عن مجموعةٍ من العبارات تُضرَب في حوادث مشبهةٍ للمواد الأصلية الَّتي جاءت فيها، ولا تتغير بل تجري كما جاءت على الألسنة وإنْ خالفت قواعد النحو والتَّصريف" [6].

هذا ويرى الدكتور محمد أبو صوفة أنَّ المثل سواء أكان في معناهُ الظَّاهري المُسجِّل للحدث أم بمعناه الباطني الذي يشتمل على الموعظة والحكمة، فأنه مظهرٌ

---

(1) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، جـ (2/ 860)، انظر: أمثال وأمثال لكل الأجيال: جمع وتحقيق: خميس إسماعيل: جـ (15/1).

(2) الأمثال العربية ومصادرها في التُّراث: محمد عبداللطيف: 19.

(3) المصدر نفسه: 19.

(4) معجم الأمثال العربية: محمود إ سماعيل صيني وآخرون: ط.

(5) المصدر نفسه: ط.

(6) الفن ومذاهبه في النثر العربي شوقي ضيف: 20.

حضاريٌّ يتصل بجذور الشَّعب، فهو تراث العامّة والخاصّة، وهو واحد من أهم مكونات الشَّخصيَّة الأدبية العربية، وهو ملمحٌ من ملامحها الأصلية[1].

يستنتج مما سبق أن المثل في اللغة بمعنى الشَّبه أو النَّظير، ولذلك يقال فلان مثلُ فلانٍ بمعنى شِبْهه أو نَظيره.

أمّا في الاصطلاح اللغوي فهو عبارة عن قولٍ موجزٍ بليغٍ، يعكس خبرات وتجارب السابقين، ويمتاز بالإيجاز وصحة المعنى، وسهولة اللغة، وهو صالح لكل زمان ومكان.

ولذلك قال النَّظَّام: "يجتمع في المثل أربعة أشياء لا تجتمع في غيره من الكلام: إيجازُ اللفظِ، وإصابةُ المعنى، حسنُ التَّشبيهِ، وجودةُ الكتابةِ"[2].

ويضاف إلى ذلك أنَّ الأمثال تعتبر مرآة صادقة لحضارة الشَّعب وضروب تفكيره، ومناحي فلسفته، ومثله الأخلاقية والاجتماعية[3].

أمّا أقوال العرب: فهي كل ما صدر عن العرب البلغاء من منظوم أو منثور. وقد أجمع العلماء على صحةِ الاحتجاج بما ثبت صدوره عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم قبل بعثة النبي – صلى الله عليه وسلم–وفي زمنهِ إلى أنْ فسدت الألسنة بدخول الأعاجم وانتشار اللحن[4].

أمّا فيما يتعلق باعتماد العلماء لأقوال العرب وأمثالها كأدلة من أدلة النَّحو، فهي إلى جانب الشِّعر تعتبر المنبع الثَّالث للاستشهاد بها في النَّحو والصَّرف واللُّغة بشكل عام بعد القرآن الكريم والحديث الشريف. وهي مصدر ثرٌّ يمكن الاعتماد عليه كثيرا في الاحتجاج ؛ وذلك لتضمنها الكثير من مسائل اللغة والنَّحو.

والقرآن الكريم والحديث الشَّريف يجب أنْ يكونا قدوةً لعلماء اللغة لاعتماد أقوال العرب وأمثالها كمصادر مهمة من مصادر اللغة.

---

(1) الأمثال العربية ومصادرها في التَّراث: محمد عبداللَّطيف أبو صوفة: 22.

(2) الأمثال الشَّائعة: محمد توفيق أبو علي: 11.

(3) الأمثال الشعبية اللبنانية دراسة وتصنيف: أميل بديع يعقوب: 16.

(4) الشَّاهد وأصول النحو: خديجة الحديثي: 77.

حيث ورد في القرآن الكريم العديد من الأمثال من باب التّوضيح والتّفصيل والتّبيين ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الله لا يستحي أنْ يضربَ مثلاً ما بعوضةً فما فوقها﴾ [1].

كذلك كان ضربُ الأمثالِ الأسلوب المحبب لدى النبي – صلى الله عليه وسلم– في طرحه لأحاديثه، مما أكسبها الوضوح والبيان حتى غدت صالحةً لكل زمانٍ ومكانٍ، ومثال ذلك قوله: "لا يُلسعُ المؤمنُ من جحرٍ مرتين"[2].

والحيدرة اليمني كغيره من العلماء الذين اعتمدوا أقوال العرب وأمثالها مصدراً من مصادر الاستدلال، لذلك فقد أورد في كتابه ما يقرب من واحدٍ وعشرين قولاً ومثلاً جاءت موزعةً على مختلفِ فصولِ الكتاب.

كان يقدم لها غالباً بقوله مثلاً: جاء في المثل[3]، قال بعض العرب[4]، نحو قولهم[5]، وغيرها من العبارات التي تشير للقارئ أنَّ هذا مثل أو قولٌ من أقوال العرب. وتجدر الإشارة إلى أنَّ الحيدرة كان يستشهد في بعض الأحيان بالمثل أو القول الواحد على أكثر من قضيةٍ، ومثال ذلك استشهاده بقول العرب: "لولا عليٌّ لهلك عمر" على دخول لولا على الأسماء[6]، كذلك استشهد به على مجيء لولا حرف غير عامل بمعنى الإمتناع [7]، واستشهد به أيضاً على جواز دخول اللام على الفعل الماضي إذا كانت اللام جواباً للولا[8].

---

(1) البقرة: 26.

(2) معجم الأمثال العربية: محمود إسماعيل صيني وآخرون: ك.

(3) كشف الشكل في النحو: الحيدرة، اليمني: 160/ 337.

(4) المصدر نفسه: 228/ 261.

(5) المصدر نفسه 145/ 167/ 183/ 246/ 392.

(6) المصدر نفسه: 135.

(7) المصدر نفسه: 160.

(8) المصدر نفسه: 252.

أمّا المعايير التي اعتمدها الحيدرة في استشهاده بأقوال العرب وأمثالها، فهي لا تتعدى في بعض الأحيان الوقوف من خلالها على أصل كلمة مختلف فيها بين علماء اللغة، ومثال ذلك:

قوله في باب الأفعال التي لا تتصرف[1]:" وكان الفراء يقول: إنَّ نعم وبئس إسمان ويستدل على ذلك بدخول حروف الجر عليهما في قول بعض العرب: "لبئست البنت بنعم المولود نصرتُها بكاءٌ وبرُّها سرقةٌ"[2]، وقول الآخر: "نعم السيرُ على بئس العِيْرُ"[3].

يتضح من خلال المثال أنَّ الحيدرة قد أورد هذه الأقوال ليبين من خلالها الأدلة التي اعتمدها الكوفيون فيما ذهبوا إليه في حقيقة أصل هذه الألفاظ. فقد ذهبوا إلى أنَّ نعم وبئس إسمان بدليل دخول حرف الجر عليهما. أمّا البصريون فقالوا بفعيلة هذه الألفاظ، واعتمدوا في ذلك على مجموعة من الأدلة ذكرها ابن الأنباري في كتابه[4].

كذلك استشهد بها الحيدرة ليبين من خلالها مخالفتها في بعض الأحيان للأصل اللغوي وللقواعد اللغوية المطَّردة. ومثال ذلك استشهاده بها على مجيء خبر عسى مفرداً، وهذا مخالف للأصل، لانَّ خبرَها غالباً يكون فعلاً مستقبلاً.قال:" وأحكامها مختلفة كثيرة منها أن خبرها لا يكون في الغالب إلا فعلاً مستقبلاً.

تقول كاد زيد يقومُ. وجعل يقولُ كذا. وأخذ يحدثنا ... وربما جعلوا خبرها اسماً ولذلك قلنا في الغالب[5]، قال بعض العرب : "عسى الغويرُ أبؤسا" [6].

أيضاً استشهد بها على حذف حرف النِّداء من النكرة، وهذا أيضاً مخالف للأصل اللغوي، لأنَّ الأصل يقتضي عدم جواز حذف النداء من النكرة سواء كانت

---

(1) كشف الشكل في النحو: الحيدرة، اليمني: 260-261.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الانباري: جـ (199/1)

(3) المصدر نفسه:جـ : (98/1)

(4) أنظر المصدر نفسه: جـ (97/1)

(5) كشف المشكل النحو الحيدرة اليمني : 227-228.

(6) مجمع الأمثال: الميداني : جـ (17/2)

مقصودة، أو غير مقصودة؛ "وذلك لأنها شائعة فتحتاج إلى أنْ يلزمها الدليل على النداء وإلاّ فالكلام مُلبس"[1].

قال:" وأمّا الممتنع: فهو ضد الأحكام الواجبة، وحذف النّداء من النكرة مقصودة أو غير مقصودة نحو أن تقول: في يا رجلُ ويا رجلاً من أهل العراق، رجل أقبل، ورجلاً من أهل العراق أقبل، وقد جاء في المثل: "أطرق كراً إنّ النعامةَ في القرى"[2] و"افتد مخنوقُ"[3]، أي يا كرا، ويا مخنوق، فإن الأمثال موضوعةٌ على ما سُمعتْ عليه ولا يجوز تبديلها سواء أصابت حقيقة الأصل أو خرجت عنها، ألا ترى أنّهم قالوا في المثل: "أساء سمعاً فأساء أجابه"[4]، بفتح الهمزة من أجابة وذلك غير جائز في غير المثل[5].

وا ستشهد بها أيضاً ليوضّح أو ليبين من خلالها معنى كلمة فيها نوع من الغموض والإبهام. ومثال ذلك قوله في سبب تسمية الإعراب بذلك:[6] "وسُمي إعراباً لأحد ثلاثة أشياء وهي: التبيين، أو التغيير، أو التحبيب. أمّا التبيين فمن قولهم: أعرب الرجل عن حاجته: إذا بيّن وأوضح. وأمّا التغيير فمن قولهم: عربت معدة الصبي: إذا تغيرت. والكلمة تتغير بالإعراب. وأما التّحبب فمن قولهم: امرأة عروب: أي متحببة إلى زوجها، والإعراب يحسن الكلمة ويحببها إلى المتكلّم والسّامع ".

وكان يستشهد بها الحيرة أحياناً من باب التعزيز والتقوية لقاعدة نحوية أو أصلٍ لغويٍّ معروف لدى العلماء ومثال ذلك استشهاده في باب الحروف التي ليست بعاملة[7] على مجيء "لولا" حرف امتناع للوجود، حيث قال: "ولولا بمعنى الامتناع

---

(1) المقتضب :المبرد : جـ (261/2)

(2) مجمع الأمثال: الميداني: جـ (431/1)

(3) المصدر نفسه:جـ (78/2).

(4) المصدر نفسه: جـ (330/1)

(5) كشف المشكل في النحو:الحيدرة اليمني: 337.

(6) المصدر نفسه: 166-167.

(7) المصدر نفسه: 160.

أعني أنَّه يمتنع بها الشيء لوجود غيره وفي المثل: "لولا عليٌّ لهلك عمر" تقديره: امتنع هلك عمر لوجود عليٍّ.

خلاصة القول أنَّ الحيدرة قد اعتمد أقوال العرب وأمثالها شواهد نحوية و أدلة يمكن أنْ تفيد في تعزيز القواعد وتقويتها والملاحظ أنَّ رأي الحيدرة فيما وصفته هذه الأقوال والأمثال ليس خاصاً به، بل جاء رأيه تقليداً لغيره من النحاة الذين سبقوه.

أمَّا فيما يتعلق بالمنهج الذي اعتمده الحيدرة للاستشهاد بهذه الأقوال والأمثال العربيّة، فهو بذلك لم يكن ملتزماً بمنهج معين وذلك لأنه تارةً يوردها منفردة دون تعزيزها ودعمها بشواهد أخرى ومثال ذلك قوله في باب التمييز[1]:" والمسموح في مثل قولهم: ما في السماء موضع إهابٍ خالياً. وما في الثوب قدر راحةٍ طاهراً، أي: مقدار ذلك أو مساحته، وذلك أنَّه يقدر بالذراع وما يجري مجراه".

وتارةً أخرى يوردها معززةً بشاهد من القرآن أو الحديث أو الشعر. ومثال تعزيزها بالقرآن قوله في باب العطف[2]، على مجيء أم بمعنى بل:" والمنقطعة هي التي لا تكون بعد استفهام، فلا تقتضي تعيين شخص وتكون بمعنى بل. مثل قولهم: إنها لإبلٌ أم شاء؟ المعنى: بل هي شاء، فتقول: نعم، أو تقول: لا ويكون الكلام معها منقطعاً مما قبلها. وقال تعالى: ﴿أم أنا خيرٌ من هذا الذي هو مهينٌ﴾ [3]. أراد: بل أنا خيرٌ من هذا ".

ومثال تعزيزها بالحديث الشريف قوله في باب عمل الصفة المشبهة باسم الفاعل[4]:" وقلنا لا ترفع أفعل الظاهر غالباً احترازاً من مسألتين سمعت إحداهما عن الرسول ــ صلى الله وعلى آله – وهي: "ما من أيام أحبُّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة"[5].

---

(1) كشف الشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 311.

(2) المصدر نفسه: 392.

(3) الزخرف: 52.

(4) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 279.

(5) هذا الحديث سبق تخريجه.

والأخرى جاءت عن العرب وهي: "ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد"[1]. فجرى أحبُّ صفةً لأيام، ورفع بها الصوم، وجرى أحسن صفة لرجل ورفع به الكحل".

أمَّا تعزيزها بالشِّعر فقد ورد ذلك في باب إنّ وأخواتها[2]: حين قال:" تقول: لو أنَّ زيداً قام لكلمته. فهذا موضع يصلح فيه الفعل دون الاسم، لأنك تقول: لو قام زيدٌ لكلمتة. لأنَّ لو من خواص الأفعال، فلم يسمع في كلام العرب منطوقاً بها مع الاسم إلاّ أن يكون موضعاً يتقدر فيه الفعل مثل قولهم: "لو ذاتُ سوارٍ لطمتني"[3]، أراد لو لطمتني ذات سوار لطمتني. وقال ابن الدُّمينة:

رمتنـــي بطرفٍ لو كميّاً رمـــت به   لبـــلَّ نجيعـــاً سَحْـــرُهُ وبنائـــقـــهُ[4]

أراد: لو رمت كميّاً رمته، فحذف الفعل الأول لدلالة الثاني عليه".

4.1.2 لغات العرب:

تُعدُّ لغات العرب أحد المصادر المهمة التي اعتمد عليها علماء اللغة في الاحتجاج على القضايا اللغوية عامةً، ولم تكن هذه اللغات على درجة واحدة من الفصاحة والبلاغة، وإنَّما كانت متفاوتة فيما بينها، ولذلك فقد تفاوتت درجة الاحتجاج بها وذلك حسب قربها أو بعدها من الأمم الأخرى المجاورة، فكلما كانت اللغة بعيدة عن الأمم الأعجمية كلما كانت على درجة أعلى من الفصاحة والبلاغة، وبالتالي كانت نسبة الاحتجاج بها والأخذ عنها أكبر، وعلى العكس من ذلك كلما كانت قريبةً من تلك الأمم تداخلها اللحن والفساد وبالتالي قلة نسبة الاحتجاج بها.ونتيجة لذلك فقد اعتمد العلماء في الاحتجاج على لغات القبائل الواقعة في قلب الجزيرة العربية وابتعدوا عن لغاتْ القبائل التي تقطن على السواحل أو بالقرب من الأعاجم[5].

---

(1) الكتاب: سيبويه: جـــ (31/2).

(2) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 236.

(3) مجمع الأمثال: الميداني: جـــ : (2/ 174)

(4) سبق تخريجه.

(5) انظر في أصول في النحو: سعيد الأفغاني: 21.

وتلك كانت خطة البصريين في الاحتجاج، أمَّا الكوفيون فقد أخذوا عمَّن أخذ عنهم البصريون، وزادوا عليه احتجاجهم بلغات أخرى أبى البصريون الاحتجاج بها.

حيث أخذوا عن أعراب سواد الكوفة من تميم وأسد، وأعراب سواد بغداد من الحطيمة الذين غلَّطهم البصريون ولحَّنوهم[1].

ولهذا افتخر البصريون على الكوفيين بقولهم: "نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب، وأكله اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشَّواريز وباعة الكواميخ"[2].

ولذلك فقد اتَّفق معظم العلماء القدماء على أنّ قريشاً أفصح العرب السنةً وأصفاهم لغةً[3].

ولهذا أُعتمد عليها اعتماداً كبيراً في الأخذ والاحتجاج، ولعل السر وراء هذه المنزلة العالية التي اكتسبتها هذه اللغة دون بقية اللغات الأخرى، انّ قريشاً كانت إذا ما أتتها الوفود فإنها تختار من كلامها وأشعارها أطيبه فتضيفه إلى لغتها، حتى غدت بعد ذلك لغة قريش أفصح وأبلغ لغات العرب قاطبةً. روى ابن جني قائلاً: "ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم وكشكشة ربيعة"[4].

وقال النبي –صلى الله عليه وسلم– يفتخر بفصاحته: "أنا افصح العرب ولدتني قريش ونشأت في بني سعد بن بكر فأنَّى يأتيني اللحن"[5].

قال أبو نصر الفارابي في ذلك: "كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وإبانةً عمَّا في النَّفس"[6].

أما لغات قيس وتميم وأسد فتأتي في المرتبة الثانية بعد لغة قريش فصاحةً وبلاغةً، وبالتالي فقد أُعتمدت كثيراً في الأخذ والاستشهاد من قبل العلماء. قال

---

(1) أصول النحو العربي: محمود أحمد نحلة: 60-61.

(2) الشاهد وأصول النحو: خديجه الحديثي: 155.

(3) المصدر نفسه: 154.

(4) لغات العرب وأثرها في التوجيه النحوي: فتحي عبد الفتاح الدجني: 50.

(5) خزانة الأدب: البغدادي: جـ (25/1)

(6) الاقتراح: السيوطي: 59.

السُّيوطي في الاقتراح: "والذين نُقلت عنهم اللغة العربيّة وبهم أقتدي وعنهم أُخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإنّ هؤلاء عنهم اكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتعريب"[1].

ثم تأتي بعد ذلك من حيث الفصاحة ونسبة الأخذ والاستشهاد لغات هذيل، و بعض الطائيين، حيث لم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم[2].

أمّا القبائل التي لم يؤخذ عنها فقد فصلها السيوطي نقلاً عن الفارابي مبيناً سبب ذلك؛ لمجاورتها الأمم الأخرى وهي: لخم، جذام، قضاعة، غسان، إياد، تغلب، النمر، بكر، عبد القيس، أزد عُمان، عبد القيس، أهل اليمن، بني حنيفة، سكان اليمامة، ثقيف، سكان الطائف، حاضرة الحجاز[3].

وتجدر الإشارة إلى أنّه يمكن اعتبار صحة اللغة وسلامتها من اللحن والفساد هو المقياس الرئيس في الأخذ أو الرد حتى لو تم تجاوز الضابط الزّماني والمكاني في ذلك. والدّليل على ذلك إ سقاط العلماء الاحتجاج بشعرأمية بن أبي الصلت، وعدي بن زيد العبادي وحتى الأعشى على الرغم من أنّهم شعراء جاهليون، ومن المعلوم أنّ العصر الجاهلي من عصور الاحتجاج ولكن بسبب مخالطتهم الأعاجم مُنع الأخذ بشعرهم. وبالمقابل أجازوا الاحتجاج بكلام الشافعي المتوفى في القرن الثالث؛ وذلك لنشأته في بيئةٍ عربيةٍ لم يخالطها الفساد وكذلك لسلامة لغته من اللحن[4].

ومما يؤكد ذلك ما قاله ابن جني في الخصائص: "علة امتناع الأخذ عن أهل المدر كما يؤخذ عن أهل الوبر ما عُرِض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد، ولو عُلم أنّ أهل مدينة باقون على فصاحتهم لم يعرض للغتهم شيء من

---

(1) الاقتراح: السيوطي: 59.

(2) المصدر نفسه: 59.

(3) المصدر نفسه: 60.

(4) انظر في أصول النحو: سعيد الأفغاني: 26.

الفساد لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر وكذلك لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من الخلل والفساد لوجب رفض لغتها"[1].

أمَّا فيما يتعلق بموقف الحيدرة من لغات العرب، فقد اعتمدها كغيره من العلماء في الاستدلال والاحتجاج بها على مختلف قضايا اللغة وأخص بالذكر هنا قضايا النحو، وإنْ كانت نسبة استشهاده بها واعتماده عليها قليلةً جداً مقارنةً بالأصولِ اللغويةِ الأخرى. حيث لم يتجاوز استشهاده بها أكثر من تسعة مواضع جاءت موزعة على مختلف القضايا النَّحوية في الكتاب.

وأود أن أُشير إلى أنّ الحيدرة لم يكن يشير في أثناء استشهاده بتلك اللغات إلى أسماء القبائل التي تنتمي إليها تلك اللغات. فقط كان يكتفي بالتقديم لها بقوله على سبيل المثال لا الحصر: وفيها لغتان[2]، وفيها ست لغات[3]، وهكذا باستثناء تصريحه بلغة الحجاز وتميم وذلك إثناء حديثه عن ما النافية حيث قال:" وتكون حرفاً في موضعين: زائدة مثل: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُم﴾[4]، ونافية مثل: ما زيدٌ قائماً، وما أخوك منطلقاً، ترفع الاسم وتنصب الخبر في لغة أهل الحجاز وهي أفصح؛ لنزول القرآن عليها، قال تعالى: ﴿ما هذا بشراً﴾ [5]، وترفع الاسم والخبر بعدها على الابتداء والخبر في لغة تميم وهي أقيس لاشتراك الأسماء والأفعال بها" [6].

ومن أبرز المواضع التي اعتمد فيها الحيدرة لغات العرب في الاستشهاد دون الإشارة إلى أسماء تلك اللغات قوله في باب الاسم المبهم:" وفي المؤنث المفرد خمس لغات: هذه، وهاتا، وهذي، وتلك، وهاتيك بكسر التاء"[7].

---

(1) الخصائص: ابن جني: جـ (7/2)

(2) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 420/147.

(3) المصدر نفسه: 362.

(4) النساء: 155.

(5) يوسف: 31.

(6) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 231-232.

(7) المصدر نفسه: 145.

كذلك قوله في الباب نفسه: (الاسم المبهم)"إنّ في هؤلاء أربع لغات: القصر، والمدّ، والتّشديد، والتّخفيف[1].

وقوله إنّ في أ يمُنْ ست لغات: أيمن بالكسر والفتح، ولَيْمُنْ الله، وأيم، وهَيْمُ الله، ومَنْ الله، وما الله "[2].

أمّا عن المنهجيّة التي اعتمدها في إثناء استشهاده بلغات العرب فهو أيضاً لم يلتزم فيها بمنهجيّة معينة، وذلك لأنه كان يوردها غالباً معززةً بشاهد من القرآن أو الشعر ومثال ذلك: قوله في باب مالا ينصرف[3]:" فأمّا الثلاثي ساكن الوسط مثل هنْدٍ، ودَعدٍ، وجُمْلٍ ففيه لغتان: منهم من يصرفه لخفته.

ومنهم من لا يصرفه لاجتماع العلتين فيه. قال الشاعر مجمع بين اللغتين:

لم تَتَلفَّعْ بِفَضْـــلِ مِئْزَرِهَــــا دَعدٌ ولم تغذُ دعدُ بالعُلَـــبِ[4]

كذلك قوله في باب الاسم المبهم[5]:" وفي ثنيه المذكر والمؤنث لغتان: التّشديد، والتخفيف، وقد قرئ: ﴿فذ انِّك برهانان من ربك﴾ [6] و﴿إنْ هذانِّ لساحران﴾"[7].

ونادراً ما كان يوردها منفردةً دون تعزيزها بشواهد أخرى من القرآن أو الشعر ومثال ذلك: قوله في باب الأفعال اللازمة[8]:" وفعل لا يتعدى البتة بنفسه، ولا بواسطة من غيره، وهي أفعال الألوان، وأفعال الطِّباع والعاهات ... والألوان مثل

---

(1) كشف المشكل في النحو:الحيدرة اليمني : 147.

(2) المصدر نفسه:362.

(3) المصدر نفسه: 419-420.

(4) ديوان جرير: 103.

(5) كشف المشكل في النحو الحيدرة اليمني: 146-147.

(6) القصص: 32. قرأ بالتشديد ابن كثير وأبو عمرو. انظر كتاب السبعة في القراءات: ابن مجاهد : 493

(7) طـه: 63. قـرأ بالشـديد ابـن كثيـر وحده : انظر كتاب السبعة في القراءات : ابن مجاهد :419

(8) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 255.

أحمرّ، وابيضّ، وأصفرّ وفيها ثلاث لغاتٍ: أفعلّ مثل احمرّ، وافعالّ مثل: أحمارّ، وفعوعل مثل: أحمرمر ".

الفصل الثالث

القياس والعِلّة النَّحويّة

1.3 القياس عند الحيدرة.

القياس لغةً: التَّقدير، يقال قاس الشَّيءَ يقيسهُ، قيْساً وقياساً، واقتاسَهُ وقيَّسهُ إذا قدَّره على مثاله[1].

وجاء في المعجم الوسيط: قاس الشَّيءَ على غيره، وبه- قوساً، وقياساً: قدَّرهُ على مثاله[2].

اصطلاحاً: هو حملُ غير المنقولِ على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول، في كل مكانٍ وإنْ لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم؛ وإنَّما لمّا كان غيرُ المنقولِ عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه، وكذلك كل مقيسٍ في صناعة الإعراب[3]، وقيل تقدير الفرع بحكم الأصل. وقيل هو حمل فرعٍ على أَصلٍ بعلَّةٍ، وإجراء حكم الأصل على الفرع. وقيل هو إلحاق الفرع بأصل بجامع. وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع. وهذه الحدود كلُّها متقاربةٌ[4].

وقيل أيضاً في تعريفه: هو الجمع بين أولٍ وثانٍ تقتضيه في صحَّة الأول صحَّة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول[5].

هذا وقد عبَّر عنه بعض المحدثين بقولهم: "هو إلحاق ما لم يُسمع من العرب بذاته بما سُمعِ عنهم والنُّطق بنوعه في حكم ثبت لهذا النَّوع بطريق الاستقراء"[6]. أو محاكاة العرب في طرائقهم اللّغويّة، وحملُ كلا منِا على كلامهم في صوغ أصول المادَّة، وفروعها، وضبط الحروف، وترتيب كلماتِها. أو هو إلحاق مسألة ليس لها

---

(1) لسان العرب: ابن منظور: مادة (قيس) جـ (6/ 187).

(2) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية: جـ (66/2).

(3) الإغراب في جدل الإعراب: ابن الأنباري: 45- 46.

(4) لمع الأدلة: ابن الأنباري: 93.

(5) الحدود: الرُّماني ضمن رسالتان في اللغة: 66.

(6) القياس النّحوي: مفتاح الخلاَّب: 203.

حكم معين بمسألةٍ لها حكم مع ملاحظة ما بين المسألتين من تشابه يستدعي قياس إحداهما على الأخرى[1].

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أنّ اللُّغوي إذا اشتق مادةً من مواد اللّغة على نسق مادةٍ أُخرى سُمّي ذلك العمل قياساً. ولذلك فالقياس اللّغوي هو مقارنةُ كلمات بكلمات، أو صيغ بصيغ، أو استعمالٍ باستعمال؛ رغبةً في القياس اللُّغوي، وحرصاً على اطّراد الظّواهر اللغويّة[2].

ويمكن الخلاص من هذه التّعاريف إلى أنَّ القياس هو حمل أمرٍ غير معلومٍ، على أمرٍ معلومٍ، مع وجود علّةٍ جامعةٍ بينهما، هي الّتي سوَّغت حمل أحد الأمرين على الأخر " هذا ويعدُّ القياس معظم أدلة النَّحو والمعّول عليه في غالب مسائله"[3]، كما أشار السُّيوطي لذلك في اقتراحه.

وتجدر الإشارةُ هنا إلى أنّ اللّغويين قد تأثروا إلى حدّ كبيرٍ جداً بالفقهاء في تعريفهم للقياس؛ وذلك لأنَّ أصول الفقهِ سابقةٌ لأصول النَّحو في الظُّهور. والقياس هو الدّليلُ الرابع بعد الكتاب، والسُّنة، والإجماع عند الأصوليين. ولذلك فتعريف القياس عند النُّحاة هو نفسُهُ عند الأصوليين. حيث قال الأصوليون في حدّه: " هو إلحاقُ أمرٍ غيرِ منصوصٍ على حكمة بأمرٍ آخر منصوصٍ على حكمه، للاشتراك بينهما في علّة الحكم"[4].

ومثلما اعتمد النُّحاةُ القياس دليلاً قطعيّاً من أدلَّة النَّحو، كذلك اعتمدهُ الفقهاء، فجمهورُ الفقهاءِ على أنَّ القياس حُجَّةٌ، وهم يستدلُّون على حجيّته بالكتاب، والسُّنة، والآثار والمعقول[5].

---

(1) القـياس الـنّحوي: مفتاح الخلاّب: 203، انظر معجم المصطلحات اللّغوية والصرفية: محمد اللبدي: 190.

(2) من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس: 8.

(3) الاقتراح: السيوطي: 89.

(4) أصـول الفقه الإسلامي: أحمد محمود الشافعي: 111، انظر أصول الفقه الإسلامي: زكريا البَرّي: 86.

(5) أصول النّحو العربي: محمود أحمد نحلة: 97.

ومن أقدم النّحاةِ الذين أشاروا إلى القياس، قبل دراسته دراسةً مستقلّةً في كتب الأُصول النّحوية، هو عبدالله ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت: 117هـ). وكان من أقدم من يُنسب إليه الولوع بالقياس من متقدّمي النحاة[1]. فمما يذكره النّحاة، ويتناقله الرواة، ويسجلُهُ المؤرخون، عن هذه الشخصيّة الفذّةِ "أنَّه أوّل مَنْ فرَّع النَّحو وبعَّجه"[2]. وأنَّه في تفريعه له، قد اعتمد على "مد القياس والعلل"[3]، حتى أنَّه كان " شديد التَّجريد للقياس"[4].

بعد ذلك ظهرت لهذا الأصل دراساتٌ عديدةٌ ومستقلةٌ من نواحٍ عديدةٍ، منها: تعريفه لغةً، واصطلاحاً، واستعمالاً، وأركانه الأساسيّة، وأهميّة كل منها،وأنواعه، واستعمالات كل منها. ومن النّحاةِ القدماء الذين تناولوه في دراساتهم، وتأليفهم، بشكلٍ مفصّلٍ ابن جني، وابن الأنباري، وجلال الدين السُّيوطي، وغيرهم[5].

1.1.3 أركانُ القياسِ

للقياس أربعةُ أركانٍ أشار إليها ابن الأنباري في كتابه " لمع الأدلة"، وهي: أصلٌ: وهو المقيس عليه، وفرعٌ: وهو المقيس، وعلّةٌ جامعةٌ، وحكمٌ[6].

وقد وضّح ابن الأنباري هذه الأركان بقوله: " وذلك مثل أنْ تركّب قياساً في الدّلالة، على رفع ما لم يُسمَّ فاعله، فتقول: اسمٌ أُسند الفعل إليه مقدَّماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل. فالأصل هو الفاعل، والفرع ما لم يسمَّ فاعله، والعلّة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرّفع... وعلى هذا النّحو تركيبُ كل قياسٍ من أقيسه النّحو"[7].

---

(1) أصول التفكير النّحوي: علي أبو المكارم: 11.

(2) أنباه الرواة: القفطي: جـ (2/ 105).

(3) أصول التفكير النّحوي: علي أبو المكارم: 11.

(4) أخبار النّحويين البصريين: السيرافي: 43، انظر القياس في النحو: منى الياس: 10.

(5) انظر الشاهد وأصول النّحو: خديجة الحديثي: 231.

(6) لمع الأدلة: ابن الأنباري: 93، انظر الاقتراح: السُّيوطي: 91.

(7) المصدر نفسه: 93.

أ- الأصل المقيس عليه:

وهو النّصوص اللّغوية المنقولة عن العرب سواء كان النّقل بواسطة السّماع، أو الرّواية، وسواء كانت الرّواية عن طريق المشافهة، أو التّدوين. وكذلك القواعد النّحويّة التي وضعها النّحاة، بعد ملاحظة هذه النّصوص[1].

ومصطلحا الأصل، والمقيس عليه، مصطلحان مترادفان، مستعملان بمعنىً واحدٍ في القياس النّحوي. وهما عند ابن جنّي والنّحاة، النّصوص اللّغويُّة المنقولة عن العرب الفصحاء.

هذا وقد اختلف علماءُ النّحو في الأصل المقيس عليه، وما يجب أنْ يتوافر فيه من شروط؛ وذلك لانّ الكلام المسموع عن العرب على اختلاف لغاتهم، إمّا أنْ يكون مطّرداً، وإمّا أنْ يكون شاذاً، والاطراد معناهُ التتابعِ والاستمرار، بينما الشّذوذ معناه التّفرّق والتّفرُّد، ولذلك جعل علماء العربيّة ما استمّر من الكلام بمثابة المُطّرِد، بينما ما تفرّد وتفرّق عن بقية بابه شاذاً[2].

ولذلك أشار ابن السّراج إلى أنّه ربما يشذُّ الشيء عن بابه، فإذا كان القياس مطّرداً في جميع الباب فلا يُعْتَدُّ بالشاذ، ولا يطّرِدُ في نظائرِه، وهذا مستعملٌ في كثير من العلوم؛ لأنّه لو أعترض بالشّاذ على القياس، لأدى ذلك إلى بطلان الكثير من العلوم[3].

وعلى هذا الأساس مضى ابن السّراج في تقسيم الشّاذ على ثلاثة أضرب وهي: ما شذّ عن بابه وقياسه، وما شذّ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس، وما شذّ عن القياس والاستعمال[4].

---

(1) أصـــول التفكيـــر النّحوي: علي أبو المكارم: 95، انظر أصول النّحو العربي: محمود أحمد نحلة: 113.

(2) انظر الشاهد وأصول النّحو: خديجة الحديثي: 234.

(3) انظر الأصول في النّحو: ابن السراج: 56- 57.

(4) المصدر نفسه: 57.

ولعلَّ هذه التقسيمات التي ذكرها ابن السَّراج، هي نفسُها التي اعتمدها ابن جني في تقسيم الكلام من حيث الاطّراد والشُّذوذ إلى أربعة أقسام وهي[1]:

الأول: ما كان مطّرداً في القياس والاستعمال جميعاً.

وهذا هو الغاية المطلوبة، والذي لا خلاف فيه مثل: قام زيدٌ، وضربتُ عمراً، ومررتُ بسعيدٍ.

الثاني: ما كان مطَّرداً في القياس، شاذاً في الاستعمال.

وذلك نّحو الماضي من (يذر)، و (يدع) وكذلك قولهم: " مكان مُبْقِلٌ"، هذا هو القياس. والأكثر في السَّماع: باقلٌ.

الثالث: ما كان مطَّرداً في الاستعمال، شاذا في القياس.

كتصحيح استحوذ، واستنوق الجمل.

الرابع: ما كان شاذاً في القياس والاستعمال جميعاً.

وهو كتتميم مفعول فيما عينة واو نحو: ثوبٌ مصوونٌ، ومسكٌ مدووفٌ.

ومن الشَّروط التي اعتمدها ابن جنّي في المقيس عليه، أنَّ الكثرةَ ليست شرطاً فيه، فقد يقاس على القليل؛ لموافقته شروط القياس ويُمنع القياس على الكثير؛ لمخالفته تلك الشُّروط.

ومثال الأول: قولهم في النّسب إلى شنوءة- شَنَئِي، فقاسوا عليها ركوبة- رَكَبِي، وحلوبة- حَلَبِي.

ومثال الثاني: الذي مُنع القياس عليه على الرّغم من كثرته، قولهم في ثقيف- ثَقَفِي، قريش- قُرَشِي. فلم يُجيزوا أنْ يقال في سعيد- سعْدي، ولا في كريم- كرْمي؛ وذلك لمخالفة شروط القياس[2].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ ابن جني لا يجيز القياس على الشَّاذ، إلاّ في الضَّرورة. يقول: " سألتُ أبا علي- رحمة الله- عن هذا فقال: "كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أنْ نقيس شِعْرَنا على شِعْرِهِم، فما أجازته الضَّرورة لهم أجازته لنا، وما حضرته عليهم حضرته علينا... فما كان من أحسنِ

---

(1) الخصائص: ابن جنّي: جـ (1/ 98- 99).

(2) المصدر نفسه: جـ (1/ 116- 117).

ضروراتهم، فليكن من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم، فليكن من أقبحها عندنا"[1].

ب- الفرع (المقيس):

وهو الركن الثَّاني من أركان القياس بعد المقيس عليه، ويمكن القول في حدِّه، بأنّه الكلام المحمول على الكلام العربي الفصيح.

قال المازني: " ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب. ألا ترى أنَّك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنّما سمعت البعض، فقست عليه غيره، فإذا سمعت: " قام زيدٌ أجزت ظرف بشرٌ و كرم خالدٌ"[2].

ولذلك يُفهم من كلام المازني، أنّه يجوز لنا أن نصوغ على أي وزن ثبت استعماله في كلام العرب،وإن لم ينطقوا به، فمثلا يجوز لنا أن نأتي من"ضرب "على وزن جعفر فنقول "ضربب" مع أنّهم لم ينطقوا به. ومثل هذا القياس غرضة التّمرين، لذلك لا يلزم إثبات صيغٍ لم ينطق بها العرب في كلامهم. فمثلاً لا نصوغ على وزن "جالينوس" و "ميكائيل" لعدم ثبوتها في كلام العرب[3].

والمقيس عند النّحاة أربعة أقسام[4]:

الأوّل: حمل الفرع على الأصل في القياس:

ومثال ذلك إعلال الجمع وتصحيحه، حملاً على المفرد. ومن ذلك قولهم: " قِيَمٌ " و " دِيَمٌ " في قيمةٍ وديمةٍ.

الثاني: حمل الأصل على الفرع في القياس:

ومثاله: إعلال المصدر لإعلال فعله، وتصحيحه لصحته. "كقمتُ قياماً" و " قومتُ قواماً ".

الثالث: حمل النّظير على النّظير: والنّظير إمّا أن يكون في اللّفظ، أو في المعنى، أو فيهما معاً.

---

(1) الخصائص: ابن جنّي: جـ (1/ 324- 325).

(2) الشاهد وأصول النّحو: خديجة الحديثي: 241.

(3) شذا العرف في فن الصرف: أحمد الحملاوي: 143.

(4) الاقتراح: السيوطي: 94- 95.

فإذا استطاع الفعل أن يحمل الضّمير في مثل قولك: "زيدٌ أخواك زارهما" لم يستطِع اسم الفاعل السَّببي تحمُّل الضّمير، ولذلك وجب إظهارهُ، فنقول: "زيدٌ أخواك زائرٌ إياهما هو" ولا يجوز استتاره؛ لقصور اسم الفاعل في العمل عن الفعل. فهذا التّركيب في جملة اسم الفاعل السَّببي مقيسٌ غيرُ مسموعٍ، فتاتي أنت وتقيس الصّفة المشبهه على اسم الفاعل فتقول: "زيدٌ أخواك حَسُنَ في عينه هما" قياساً على جملة اسم الفاعل المتقدّمه، فهذا قياسٌ على مقيس.

والثانية: جواز القياس على أصل أُختلف في حكمه. كقولهم في (إلاّ): إنها نابت مناب فعل، فهي تعملُ عملَهُ قياساً على "يا" فإنّ إعمال "يا" مختلفُ فيه.

ولا بد من التّنويه إلى أنَّ النّحاةَ قد قسموا الأحكام النّحوية إلى ستة أقسام[1] وهي:

أولاً: الحكم الواجب: كرفع الفاعل وتأخيره عن الفعل.

ثانياً: الحكم الممنوع: والممنوع كأضداد ذلك.

ثالثاً: الحكم الحسن: والحسن كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرطٍ ماضٍ.

رابعاً: الحكم القبيح: والقبيح كرفعه، بعد شرطِ المضارع.

خامساً: خلاف الأُولى: وخلاف الأولى كتقديم الفاعل في نحو: ضرب غُلامُهُ زيداً.

سادساً: الحكم الجائز: والجائز على السّواء كحذف المبتدأ أو الخبر، وإثباتُهُ حيث لا مانعَ من الحذف، ولا مقتضى له.

أمّا فيما يتعلّق بموقف الحيدرة من القياس فقد جاء متبايناً، ففي الوقت الذي اعتمد عليه كأصل من أصول النّحو، إثناء طرحه لبعض المسائل النّحوية وتوضيحها، نجدهُ في بعض المواقف يرفضه ولا يعتمد عليه، وخصوصاً إذا كان معتمداً على بيت شعرٍ، أو مثلٍ شاذٍ غير مطّرد في بابه. ولذلك ارتأيت تقسيم ما بحثه الحيدرة من مسائلَ تتعلّق بهذا الجانب إلى قسمين، عرضت في القسم الأول المسائلَ التي رفض فيها القياس على الشّاذ، وكانت جميعُها تعتمد على القياس السّماعي، الذي يستند إلى النّص. أمّا القسم الثّاني فقد عرضت فيه المسائل التي اعتمد فيها القياس كأصل من أصول النّحو.

---

(1) الاقتراح: السُّيوطي: 44، انظر ارتقاء السيادة: الشاوي: 41

أولاً: المسائل التي رفض فيها القياس على الشّاذ

قياس " أَفْعِل به" على " ما أَفْعَل" في التَّعجب[1].

قال الحيدرة: " وكل فعل امتنع فيه" ما أفعلَه " يمنع فيه" أفعل به" وهو أفعلهم، وفلان افعل من فلان. فكما لا يجوز ما أبيضَه، لا يجوز أبيض به، ولا زيد أبيض من عمروٍ، ولا هو أبيضُ القومِ. وقد جاء بيت شاذٌ لا يقاس عليه، وهو قول طرفة ابن العبد:

إذا الرِّجالُ شَتَوا واشتّد أكلُهُمُ فأنْت أبيضُهُم سِرْبالَ طبّاخِ [2]

ومعنى البيت في الهجاء أنه لا يسودُ ثوب هذا المهجو من دخان المطبخِ؛ لأنه لا ينحر للضيفِ، ولا يطبخ في الشتوةِ، وهي المجاعة حين يشتد أكل الرجال أي: يعسر طلبه.

فقوله: أبيضهم كلامٌ ضعيفٌ، لم يُسمع فيه إلاَّ هذه اللَّفظة وحدها. فأمّا قول الشاعر: أبيض من أُختِ بني إباضِ[3].

فالشاعر هنا أراد البَيض لا البياض، ولو سُمع مع بيت طرفه غيره، لكان مذهباً مسلوكاً؛ لأن الشّاذ لا يكون من جهتين ولا أكثر، وإنّما يُسمع من جهة واحدة"[4].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ مسألة التَّعجب من البياض والسَّواد، هي إحدى المسائل الخلافية، التي فصّل فيها ابن الأنباري القول. وذلك من خلال عرضه لآراء كل من الكوفيين والبصريين فيها.

---

(1) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 328.

(2) ديوان طرفة: 147، انظر مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية " ديوان طرفة" : تحقيق الدكتور علي الهروط: 70، البيت في الديوان:

إنْ قلتُ نصرٌ فنصرٌ كان شرفني قِدَماً وأبيضُهمُ سربالَ طبّاخِ

(3) البيت لرؤبة بن العجاج، وصدره: جاريةٌ في ثوبها الفضفاض، انظر: شرح المفصّل لابن يعيش: جـ (93/6)، الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري جـ (149/1)

(4) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 329.

فالكوفيون يُقرُّون بجواز التَّعجب من البياض والسَّواد، دون سائر الألوان؛ وذلك لانهما أصل الألوان كما يقولون. واستدلوا على ما ذهبوا إليه بالسّماع، والقياس، وتمثَّل السَّماع بالبيت الذي أوردهُ الحيدرة في كتابه، ومنع فيه القياس على الشَّاذ.

أمّا البصريون فقد أنكروا ذلك، وقالوا بعدم التّعجب من هذين اللونين دون سائر الألوان[1].

حذف حرف النّداءِ من النَّكرة[2].

قال الحيدرة: " وأمّا الممتنع، فهو ضد الأحكام الواجبة، وحذف حرف النّداء من النّكرة مقصودة وغير مقصودة، نّحو أنْ تقول في يا رجلُ ويا رجلاً من أهل العراق، رجلُ أقبل، ورجلاً من أهل العراق أقبل. وقد جاء في المثل: " أطرق كراً إنّ النَّعامة في القرى" و " أفتد مخنوقٌ"، أي يا كرا، ويا مخنوقُ، فإنّ الأمثال موضوعةٌ على ما سُمعت عليه، ولا يجوز تبْديلها سواء أصابت حقيقة الأصل، أو خرجت عنها. ألا ترى أنّهم قالوا في المثل: " أساء سمْعاً فأساء أجابه"، بفتح الهمزة من أجابه، وذلك غير جائز في غير المثل، فعلى هذا لا يقاس على أطرق كرا لأنه مثل. وقد عيب على امرئ القيس قوله:

لَعَمرْي لَسَعْدُ بن الرَّبابِ إذا عدا أحبُّ إلينا مِنْكَ فَافرْس حَمْر[3]

أراد يا فافرس، فحذف حرف النّداء من النَّكرة".

أمّا سيبويه فقد أقرَّ بجواز ذلك ولكنه، قال إنّه ليس بالكثير ولا بالقوي[4].

لاحظنا أيضاً في هذه المسألة أنّ الحيدرة قد رفض فيها القياس على الشّاذ. حيث يرى النّحاةُ بعدم جواز حذف حرف النّداء من النَّكرة، وأمّا ما جاء في الأمثال من جواز ذلك، فهذا شاذٌ لا يقاسُ عليه؛ وذلك لأنَّ الأمثال تُوخذ على الأصل، ولا يجوز تبديلها، أو التّصرف بها، حتى وإنْ كانت خارجة على الأصل اللُّغوي.

---

(1) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري: جـ (1/ 148- 152).

(2) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 336- 337.

(3) شرح ديوان امرئ القيس: منشورات دار إحياء التراث العربي، بيروت: 91.

(4) الكتاب: سيبويه: جـ (2/ 231).

دخول حرف الجرّ على المضمر[1]:

قال الحيدرة: " ومنها ما يدخل على الظّاهر دون المضمر، وذلك تسعةُ أحرفٍ وهي: "كاف التّشبيه، ومُذ، ومنذُ، وحتّى، وواو القسم، وتاؤه، ورُبَّ، وواوها، وفاؤها"، تقول: ما رأيتُ أحداً، ولا يجوز كهُو، ولا كأنت، فأمّا قول أبي نواس:

تصِفُ الطّلـولَ على السّماعِ بها　　　أفَـذُوا العَيانِ كأنـتَ في العلـمِ[2]

فإنّه شاذٌ، لا يقاسُ عليه ومثله في الشذوذ قولهم: ربُّه رجلاً".

لاحظنا من خلال عرض المسألة السّابقة، أنّ الحيدرة قد رفض فيها القياس على الشّاذ. وذلك أنّ هنالك قسماً من حروف الجر تدخل على الظّاهر دون المضمر، وهي الأحرف المبنيّة مسبقاً، ورغم ذلك فقد جاء بيت من الشّعر، دخل فيه أحد هذه الحروف على المضمر، ومثل هذا البيت كما أشار الحيدرة شاذٌ لا يقاس عليه.

بعد هذا العرض لأبرز المسائل الّتي رفض فيها الحيدرة القياس على الشّاذ، تجدر الإشارة إلى أنّ مسألة القياس على الشّاذ، من المسائل التي شغلت النّحاة كثيراً، وجعلتهم إزاء ذلك فريقين: فالبصريون يرون أنّه لا يجوز القياس على الشّاذ، ولذلك فهم يبنون أقيستهم على ما اطّرد وشاع من كلام العرب." حتى أنّهم في كثير من الأحيان، يردُّون شواهد الكوفيين، بحجّة أنّها شاذةٌ لا يقاس عليها"[3].

أمّا الكوفيون فقد كانوا عكس ذلك تماماً، فهم يأخذون بالشّاذ ويقيسون عليه. وبهذا يكون الحيدرة قد أخذ برأي البصريين في عدم جواز القياس على الشّاذ، وخالف الكوفيين الذين أجازوه واعتمدوا عليه كثيراً في بناء قواعدهم.

ثانياً: المسائل التي اعتمد فيها الحيدرة القياس.

مثلما رفض الحيدرة القياس على الشّاذ في بعض المسائل، اعتمده في مسائل أُخرى، ولا بُدّ من الإشارة إلى أنّ آراء الحيدرة في تلك المسائل– سواء التي رفض فيها القياس، أو التي اعتمده فيها– هي آراء سابقيه من النّحاة، فلم يكن منفرداً في

---

(1) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 359.

(2) شرح ديوان أبي نواس: تحقيق إيليا الحاوي: 313.

(3) الشّهاب الخفاجي نحوياً: (رسالة ماجستير): حاتم القضاة: 91.

تلك الآراء، وإنّما كان متابعاً لغيره، ولعلّ من أبرز تلك المسائل التي اعتمد فيها الحيدرة القياس ما يلي:

حمل لا على إنّ:

قال الحيدرة: " أمّا "لا" فمحمولةٌ على "إنّ"؛ لأنّ "لا" للنفي، و "إنّ" للإيجاب. والعرب تحمل النّقيض على النّقيض، فكما تقول: إنّ غلامَ السَّفرِ افضلُ منك، تقول: لا غلامَ سفرٍ أفضلُ منك"[1].

يتضح من خلال ما سبق أنّ الحيدرة قد وافق في هذه المسألة القياس، حيث أجاز حمل "لا" على "إنّ"؛ وذلك لأنّ العرب تحمل النقيض على نقيضه، حيث إنّ "إنّ" تفيد الإيجاب، و "لا "تفيد النفي.

حمل عسى على لعلّ:

قال الحيدرة: "وأمّا عسى فمحمولةٌ على لعلّ، لأنّ معناهما التّرجي، والعرب أيضاً تحمل النّظير على النّظير، فكما تقول: لعلّ زيداً قائمٌ. تقول: عسى زيداً قائمٌ"[2].

لاحظنا في هذه المسألة أنّ الحيدرة قد وافق فيها القياس وذلك من خلال إقراره بجواز ذلك. فكما حمل العرب النّقيض على نقيضه، أيضاً حملوا النّظير على نظيره؛ وذلك لأنّ كلاً منهما(عسى ولعل) تفيد معنى التّرجي.

" أنا وأنتَ" أعرف المضمرات:

قال الحيدرة: "وأعرف المضمرات أنا ثمَّ أنت؛ لأنك تُغلّب أنا على أنت وغيره. وكلّ معرفةٍ غُلّبت على غيرها فهي أعرف منها. فتقول: أنا وأنت قمنا، ولا تقول: أنا وأنت قمتُما. وتقول: أنت وهي قمتما، ولا تقول: قاما. وقس على ذلك المغلَّب، والمغلّب عليه من المعارف"[3].

أيضاً اعتمد الحيدرة القياس في هذه المسألة، من خلال إجازة القياس عليها في شتّى أنواع المعارف. فكلّ معرفةٍ غُلّبَتَ على غيرها، فهي أعرف منها. ألا ترى

---

(1) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 233.

(2) المصدر نفسه: 233.

(3) المصدر نفسه: 448.

أنَّ المذكَّر لمّا غُلّب على المؤنث كان أعرف منه. وكذلك المعرفة لمّا غُلّبت على النَّكرة كانت أعرف منها وهكذا.

حمل " رُبَّ" على "كم":

قال الحيدرة: " ومعنى رُبَّ وواوها وفائها التّقليل. تقول: رُبَّ رجلٍ لقيتُ ثلاثةً، وأربعةً، ورُبَّ امرأةٍ خيرٌ من رجُلٍ، أي قليلٌ من النّساءِ كذلك. ونقيضُها "كمْ" للتَّكثير، وربما حملوها عليها، قال امرؤ القيس:

رُبَّ رامٍ مــن بـنــي ثـُعَـلٍ　　　مُخْــرِجٍ كفيــه مــن سُتْـرِهِ[1].

أي كثيرٍ من بني ثُعلٍ"[2].

كنت قد أشرتُ في مسألةٍ سابقةٍ أنَّ العرب كما حملوا النَّظير على نظيره، فكما حملوا عسى على لعلّ، حيث إنَّ كلاً منهما تفيد معنى التَّرجي، كذلك حملوا النّقيض على نقيضهِ، من خلال حملهم رُبَّ على كم. فكم تفيد التَّكثير، ونقيضها رُبَّ التي تفيد معنى التَّقليل.

الدليل على فعليَّة الأفعال التي لا تتصرَّف:

قال الحيدرة: " إنَّها تُفسِّر الفعل المحذوف، وتدلُّ عليه دلالةً قويةً، في باب اشتغال الفعل على المفعول بضميره. فكما تقولُ: زيداً ضربتُ أباهُ، والمعنى: أهنتُ زيداً ضربت أباهُ، تقول: زيداً لستُ مثلهُ، أي نافيتُ زيداً لستُ مثلَهُ. ويجوز على بعده: زيداً نِعْمَ الرَّجلُ أخوه، أي مدحتُ زيداً نعم الرَّجلُ أخوهُ. ومثلُه زيداً حبّذا قائماً أبوه معناه: قربتُ زيداً حبّذا قائماً أبوهُ، وهاتان المسألتان لم يستعملا كثيراًفي كلامهم، ولكنَّ القياس يُسوِّغ ذلك"[3].

نلاحظ في هذه المسألة أيضاً، أنَّ الحيدرة قد اعتمد فيها القياس، وذلك من خلال موافقته الصريحة بجواز قياس جملة زيداً نعم الرَّجل، وزيداً حبذا قائماً أبوه، على جملة زيداً ضربت أباه، وزيداً لست مثله، ولعلَّ الهدف من وراء هذا القياس؛

---

(1) شرح ديوان أمرؤ القيس: دار إحياء التراث العربي: بيروت: 97.

(2) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 354.

(3) المصدر نفسه: 260.

إظهار مدى قدرة هذه الأفعال على تفسيرها للفعل المحذوف في باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره.

حمل "كاد، وعسى، وجعل، وأخذ، وطفق، وكرب، وما النّافية على كان وأخواتها".

قال الحيدرة: "وأمَّا كم هي؟ فثلاثَةَ عَشَرَ فعلاً سوى ما تصرَّف منها وما حُمِل عليها، وهي: كان، وأصبح، وأمسى، وظل، وبات، وأضحى، وصار، وليس، وما زال، وما دام، وما انفكّ، وما برح، وما فتئ. ولكلّ واحدةٍ منها مستقبلٌ يعمل عمله مثل: يكون، ويصبح، إلاّ ليس فلم يُستعمُل منها للمستقبل، والذي حُمل عليها ستة أفعالٍ وحروفٍ. فالأفعال: كاد، وعسى، وجعل، وأخذ، وطفق، وكرب، والحروف ما النّافية"[1].

أيضاً الحيدرة في هذه المسألة يبدو واضحاً أنَّه قد اعتمد القياس، من خلال موافقته على حمل تلك الأفعال والحروف السّابقة الذّكر في العمل على كان وأخواتها؛ وذلك أن كلاً منها يحتمل معنى الفعل.

2.3 العلّـــة النحوية عند الحيدرة.

وهي الرّكن الثّالث من أركان القياس، وتُعدُّ السَّبب الذي من أجله أعطي المقيس حكم المقيس عليه.

والعِلّةُ لغةً المرض. وهي حدث يشغل صاحبه عن وجهه، كأنَّ تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول. و(اعتّل) أي مرض فهو عليلٌ[2].

هذا ويرى ابن فارس أن الأصل (أعتلّ) يفيد ثلاثة معانٍ لغويّة هي: التّكرر، أو التّكرير، أو العائق، أو المرض[3].

اصطلاحاً: وهي عبارة عن تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، أي انتقال الذّهن من المؤثّر إلى الأثر، كانتقال الذهن من النّار إلى الدُّخان[4]،

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 220-221.

(2) مختار الصحاح: أبو بكر الرازي: 450.

(3) معجم مقاييس اللغة: ابن فارس: جــ (4/ 12- 14).

(4) الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جنّي: (رسالة ماجستير) محمد الحجوج: 115

1.2.3 بدايات نشوء العلّة

لعلّ أول مَنْ يُنسبُ إليه تعليل النّحو، وذكر أسباب إعرابه عبدالله بن إسحاق الحضرمي[1].

أمّا ابن جنّي فكان يرى أنّ أبا عمرو بن العلاء أول من نقل استعمال التعليل عن العرب. فقد أورد نصّاً عن الأصمعي، عن أبي عمرو، أنّه قال: " سمعت رجلاً من اليمن يقول: " فلانٌ لغوبٌ، جاءته كتابي فاحتقرها"، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة؟"[2]. فيرى ابن جنّي أن هذا مبدأ التّعليل عند النّحاة[3].

بعد ذلك جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلامذته فعلّلوا وتوسعوا في التّعليل، ولذلك يرى الدكتور شوقي ضيف أنّ الخليل بن أحمد أول من بسط القول في العلل النّحوية[4].

بعد ذلك توالت الدّراسات حول هذا الأصل المهم من الأُصول النّحوية من قبل كثير من النّحاة مثل ابن السَّراج، وابن جنّي، وابن الأنباري، والسُّيوطي[5].

2.2.3 أقسام العلل

لقد قسّم الزّجاجي في كتابه " الإيضاح في علل النّحو" العلّة إلى ثلاثة أقسام[6]:

العِلّة التّعليميّة: وهي التي يُتوصّلُ بها إلى تعلُّم كلام العرب.

العِلّة القياسيّة: مثل أنْ يقال لمن قال: نصبت (زيداً) بـــ (أنَّ) في قوله:" إنَّ زيداً قائمٌ": ولِمَ وجب أنْ تنصب (أنَّ) الاسم؟ فالجواب عن ذلك أنْ تقول: لأنَّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحكمت عليه فأعملت إعماله لمَّا ضارعته.

العِلّة الجدلية النّظريّة: وهي كل ما قيلَ به في باب " أنَّ " بعد هذا، مثل أنْ يقال: فمن أي جهةٍ شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهوها؟ أبا لماضية أم

---

(1) تاريخ آداب اللغة العربية: جرجي زيدان: جـــ (1/ 420).

(2) الخصائص: ابن جنّي: جـــ (1/ 250).

(3) الشاهد وأصول النّحو: خديجة الحديثي: 317.

(4) المصدر نفسه: 317.

(5) الاستراباذي نحوياً:(رسالة ماجستير) أحياء الحجاج: 33.

(6) الإيضاح في علل النّحو: الزجاجي: 64- 65.

المستقبلة أم الحادثةِ في الحال، أم المتراخية، أم المنقطعة بلا مهلة؟ وحيث شبهوها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قُدّم مفعولُهُ على فاعله نحو: ضرب زيداً عمرو، وهلاّ شبهتموها بما قُدّم فاعله على مفعوله لأنّه هو الأصل...".

أمّا ابن جنّي فقد قسّم العلل إلى ثلاثةِ أنواعٍ هي[1]:

العلل النّحويّة: وعبر عنها بعدّة مسميات، منها علل العربيّة، وعلل النّحويين، وعلل أهل العربيّة، وعلل النّحو، وعلل الإعراب.

العلل الكلاميّة: وكان يعبّر عنها أحياناً بعلل الكلام، وعلل المتكلّمين.

العلل الفقهيّة: وعبّر عنها أيضاً بعدّة مسميّات، منها علل المتفقّهين، علل المتقنين، علل الفقه.

بعد ذلك بيّن ابن جنّي أنّ علل النّحويين أقربُ إلى علل المتكلّمين منها إلى علل المتفقّهين. وذلك لأنّهم يحيلون على الحسّ ويحتجّون فيه بثقل الحال، أو خفتها على النّفس، وليس كذلك علل الفقه؛ وذلك لأنّ علل المتكلّمين مبنيةٌ على العقل. والمنطق في حين أنّ علل الفقه أعلامٌ، وإماراتٌ لوقوع الأحكام، ووجه الحكمة فيها خفيّة عنّا، غير بادية الصفحة لنا[2].

أمّا أبو عبدالله الحسين بن موسى الدنيوري فقد قسّم في كتابه " ثمار الصناعة" اعتلالات النّحويين إلى صنفين[3]:

الصنف الأول: علّةٌ تُطّرد على كلامِ العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم.

الصنف الثّاني: علّةٌ تُظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم، ومقاصدهم في موضوعاتهم.

أمّا فيما يتعلّق بموقف الحيدرة من العلل، فقد كان من المكثرين منها، وخصوصاً في القسم النّحوي من الكتاب. ولعل هذه الكثرة دليلٌ واضحٌ على شدّة اهتمامه بهذا العلم كغيره من النّحاة السّابقين، ودليلٌ على مدى إفادته منه في شرح

---

(1) الأصـول اللّغـوية في كتاب الخصائص لابن جنّي: (رسالة ماجستير): محمد الحجوج: 115.

(2) الاقتراح: السّيوطي: 104.

(3) ثمار الصناعة في علم العربية : الدنيوري : 135

مسائل اللّغة، والنّحو على حد سواء. ومما يدلُّ أيضاً على مدى اهتمام الحيدرة بهذا العلم، أنّه أفرد للعل في كتابه باباً خاصاً بها أطلق عليه اسم " باب علل البناء، والإعراب في المعرب والمبني"[1]، عرض من خلاله لعلل البناء، والإعراب في الأسماء، والأفعال، وقد بلغ عددُها كما أشار خمسَ عللٍ منها ثلاثٌ لبناء الاسم، واثنتان لإعراب الفعل.

ويمكن القول أنَّ معظم العلل التي أوردها الحيدرة في كتابه هي من العلل التّعليمية البسيطة[2]، التي تهدف إلى تفسير الظّواهر اللّغويَّة بصورة يسيرة، وسهلة، وبعيدةٍ عن الغموض والتّعقيد. ومثال ذلك قوله في حديثه عن الأسماء الصحيحة:"وسُميت صحيحةً لسلامة أواخرها من حروف العلّة"[3].

وكذلك قوله في حديثه عن الاسم المضمر: "وسُمي مضمراً؛ لأنَّه كنّى به عن الظّاهر للاختصار ألا ترى أنَّ قولك: إخوتك قاموا، أخصر من قولك: قام إخوتك فلانٌ وفلانٌ وفلانٌ إلى منتهى العدد"[4].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّه كان يميل في قليل من الأحيان إلى العلل الجدَليّة الدّقيقة[5]، في تفسير بعض الظّواهر اللّغوية، ومثال ذلك قوله في حديثه عن كان وأخواتها:" ومن أحكامها أنَّه لا يجوز أنْ يُستثنى خبر ما لزم أوّله "ما" بإلاَّ، فلو قلت: ما زالَ زيدٌ إلا عالماً، لم يجزْ، لأنَّك إذا قلت: زال زيدٌ عالماً، نفيت عنه العلم. فإذا أجبت بحرف نفي فقلت: ما زال زيدٌ عالماً، نفيت النّفي، ونفي النّفي إيجاب. فأوجبت له العلم، فلو قلت: إلاَّ عالماً، نفيت عنه العلم بإلاَّ لأنّ الاستثناء من الموجب منفي،

---

(1) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 501- 509.

(2) المصـــدر نفسه : 134/ 137/ 138/ 139/ 140/ 141/ 152/ 168/ 172/ 203/ 204.

(3) المصدر نفسه: 137.

(4) المصدر نفسه: 141.

(5) المصدر نفسه: 217/ 254/ 267/ 278.

فيكون موجباً للخبر بما، نافياً له بألاّ في فينةٍ واحدةٍ، وهذا محال، ولو قلت: ما كان زيدٌ إلاّ قائماً، كان جائزاً وكذلك الباقي"[1].

أمّا فيما يتعلق بأنواع العلل عند الحيدرة، فبعد تتبُّعي لكتابه" كشف المشكل في النّحو" وجدته قد أورد العِلّة النّحويّة بأسماءٍ كثيرةٍ لعل من أبرزها:

علّة الثّقل:

(لغةً) ثِقَلُ الشيء: وزنه، والحِملُ الثقيل، ما يشقُّ على النَّفس من دينٍ، أو ذنبٍ، أو نحوهما[2].

اصطلاحاً: استثقال اللّفظ لكثرة أصواته، أو لثقلها، أو لتقارب مخارجها، أو لثقل حروفه[3].

ومثالها عند الحيدرة قوله في علة عدم دخول التنوين الأفعال: " وأمّا الفعل فلم يدخله التّنوين. لثقله وعدم تمكُّنه"[4].

وكذلك قوله في علّة حذف حروف العلّة من الأسماء المنقوصة: " وحُذِفتَ منها الحروف العلائل؛ استثقالاً للحركات عليها"[5].

عِلّة الفرق:

الفرق لغةً: المميِّز أحدهما عن الأخر[6]، وهي عِلّةٌ تتصل بقصد الإبانة، إذ يُعطى للحكمين المتشابهين مظهران مختلفان توخياً لدقّة الدّلالة[7].

والتعليل بالفرق، أو تحقيق أمن اللَّبس يعد من العلل التي تتبع من ذوق المتكلّم، وشعوره بالحرص على أنْ يكون كلامُهُ مفهوماً بيّناً لا غموض فيه من غير إفصاح[8].

---

(1) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 224.

(2) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية: جـ (1/ 198).

(3) الاستراباذي نّحويا: (رسالة ماجستير) أحياء الحجاج: 42.

(4) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 509.

(5) المصدر نفسه:186.

(6) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية: جـ (2/ 692).

(7) علل النّحو: ابن الورّاق: 84.

(8) الكوفيون في النّحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر: الحموز: 146.

ومثالها عند الحيدرة قوله في علة مجيء التنوين: " وجيء به فرقاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف. وفرقاً بين الاسم والفعل. وفرقاً بين المفرد والمضاف. لأنّ المضاف والفعل وما لا ينصرف لا يدخلها التنوين"[1].

عِلّة القوّة:

القوّة لغةً:ضد الضعف، وهي جمع قوة من قوى الحبل[2].

اصطلاحاً: هي القدرة، والاستطاعة، والطّاقة[3]. وهذه العِلّةُ تتفق وروح اللغةِ، وما في المجتمع من أعراف، ومعتقدات، وتقاليد من حيث إنّ البقاء دائماً للأقوى[4].

ومثالها عند الحيدرة قوله في عِلّة نصب الاستثناء بالفعل الموجود: " والناصب للاستثناء الفعل الموجود، متعدياً كان أو لازماً، لأنّه قوي باعتماده على "إلاّ" فتعدى إليه، ولا يجوز أنْ يُنصب بفعل محذوف تقديره استثنى ولو جاز ذلك لجاز نصب العطف على تقدير أعطف، والنّفي على تقدير أنفي، إلى غير ذلك من المعاني الجمّة"[5].

عِلّة الضّعف:

الضّعف لغةً: بفتح الضَاد، وضمّها ضُد القوةِ[6].

اصطلاحاً: تعني عدم القدرة والاستطاعة.

ومثالها عند الحيدرة قوله في عِلّة تسمية الحرف بذلك: " وسُمّى حرفاً لضعفه، وضعف من حيث كان معناه في غيره فشبّه بحرف الشيء الذي هو طرفة لاعتماد الطّرف على غيره، ولأنّ الحرف يُنزّل منزلة الجزء من الكلمة، هذا إنْ

---

(1) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 509.

(2) معجم مقاييس اللّغة : ابن فارس: جـ (5/ 37).

(3) تكملة المعاجم العربية: رينهارت دوزي: جـ (8/ 429).

(4) الكوفيون في النّحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر: الحموز: 139.

(5) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 322.

(6) مختار الصحاح: لأبي بكر الرازي: 381.

أخذته من هذا المعنى، وإنْ أخذته من حيث ضعف ولم يأتلف منه كلام تام فهو مشبَّه بالناقة الضعيفة التي ضعفت عن الحمل والامتهان، واسم تلك النّاقة حرف"[1].

علَّة الخفَّة:

الخفة لغةً : ضد الثقل، والرجوح يكون في الجسم، والعقل، والعمل[2]. وهذه العِلَّة أيضاً نابعة من روح اللّغة؛ وذلك لأنّ اللّغة العربيّة دائماً تميل إلى التيسير، والتخفيف على الناطقين بها.

ومثالها عند الحيدرة قوله في عِلَّة صرف الأسماء الثلاثية المذكَّرة ساكنة الوسط: " ويجوز في مثل: نوْح وهوْد ولوْط –عليهم السلام – الصرف لخفته، وإنْ كان فيه العجمة والتعريف؛ لأنَّه ثلاثي ساكن الوسط، والقياس منع صرفه، وإنما جاز ذلك لأنّه ثلاثي بوزن "فُعْل" وهو أخف الأوزانِ"[3].

علَّة التَّعادل:

لغة بمعنى التَّساوي[4].

اصطلاحاً: حمل قضية لغويَّة على أخرى، رغبةً في المساواة بينهما[5].

ويرى الدكتور عبدالفتاح الحموز، أنّ هذه العِلَّة يمكن اتخاذها عمدةً رئيسة في تعليلِ مسائلَ نحويّةٍ، وصرفيةٍ بعيداً عن العشوائيةِ، أو الاعتباطيّةِ من حيث ما يصيب الألفاظ العربيّة من التغيُّرات التي تسهم في إخراجها عن القياس، وعمَّا يجب أنْ تكون عليه في الأصل[6].

ومثالها عند الحيدرة قوله في عِلَّة اختصاص الأسماء بالجر: "وتختص الأسماء بالجر؛ لأنَّ أصله الإضافة، ومعنى الإضافة الملك، والمالك لا يكون إلاّ

---

(1) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 155- 156.

(2) لسان العرب: ابن منظور: جـ (9/ 79).

(3) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 428.

(4) المعجم الوسيط: مجمع اللّغة العربيّة : جـ (594/2).

(5) الأصول اللّغوية في كتاب الخصائص لابن جنّي:(رسالة ماجستير): محمد الحجوج: 151.

(6) التعادل في العربيّة، بحث نشر في مجلة مؤتة للبحوث والدراسات: الحموز: 38.

ذاتاً، والذات لا يكون اسماً، وأيضاً فإنّ الأسماء خفيفةٌ والجر ثقيل، فدخلها للتعديل، ولخفتها وتمكنها دخلها التنوين"[1].

علّة النّيابة:

لغةً: من (ناب) عنه ينوب (منابا) قام مقامه[2].

اصطلاحاً: هي إقامة لفظٍ، أو حرفٍ، أو حركةٍ مقامَ لفظٍ أو حرفٍ من باب التجانس اللّغوي.

ومثالها عند الحيدرة: قوله في عِلّة منع أسماء الأفعال من التثنية، والجمع، والتّأنيث: " أمّا حكمُها في أنفسها فإنّها لا تُثنّى، ولا تجمع، ولا تؤنث مع كونها أسماء، ومُنعت من التثنية، والجمع والتأنيث؛ لأنّها نابت منابَ مصدرٍ، وفعلٍ، وكل واحدٍ منهما لا يدخل عليه شيء من ذلك"[3].

علّة الحمل على النّظير:

النّظير لغةً: المثلُ والمساوي[4].

وحقيقة التنظير أن يكون الشيء يشبه الشيء لا يفوته إلاّ انطباق القاعدة. فهو نمطٌ من قياس الاستعمالات اللّغوية بعضها على بعض بعلة الشّبة[5].

ومثالها عند الحيدرة: قوله في عِلّة حمل عسى على لعلّ: " وأمّا عسى فمحمولةٌ على لعلّ لأنّ معناها التّرجي. والعرب أيضاً تحمل النّظير على النّظير، فكما تقول: لعل زيداً قائمٌ تقول: عسى زيداً قائمٌ"[6].

علّة الحمل على النّقيض:

النّقيض لغةً: هو المخالف[7].

---

(1) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 168.

(2) مختار الصحاح: أبو بكر الرازي: 684.

(3) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 491.

(4) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية: جـ (2/ 940).

(5) نظرية التّعليل في النّحو: حسن الملخ: 127.

(6) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 233.

(7) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية: جـ (2/ 956).

اصطلاحاً: هو حمل ظاهرة لغوية على أخرى، مخالفةً لها في الحكم.

ومثالها عند الحيدرة: قوله في عِلَّة حمل"لا"على"إنّ" " أمّا" لا " فمحمولةٌ على "إنَّ" "لأنَّ "لا" للنفي، و "إنّ" للإيجاب والعرب تحمل النقيض على النقيض، فكما تقول: إنَّ غُلامَ السفر افضلُ منك تقول: لا غلامَ سفرٍ أفضلُ منك"[1].

علّة الاختصار:

الاختصار لغةً: حذف الفضول من الشّيء[2].

اصطلاحاً: هو التّعبير عن المعاني بأقل قدر ممكن من الألفاظ والعبارات. ويبدو أنّ الحيدرة قد استمدّ هذه العِلّة من واقع اللّغة العربيّة التي تميل دائماً إلى الإيجاز، وكذلك من العرب الذين يؤثرون دائماً الإيجاز وحذف فضول الكلام، ولذلك قالوا: خيرُ الكلامِ ما قلَّ ودلَّ.

ومثالها عند الحيدرة قوله في عِلّة المجيء بأسماء الأفعال: "جيء بها لغرض عظيم، وهو الاختصار ألا ترى أنّكَ تقول للواحد صه يا زيدُ وللاثنين صه يا زيدان، والجميع صه يا زيدون، وللمؤنث صه يا هند، ولجماعتها صه يا هندات، فيكون أخصر من قولك: اسكت، اسكتا، اسكتوا، اسكتي، فانظر كلمة من حرفين بصيغةٍ واحدةٍ قد نابت لك عن كلام طويل: أفعالٍ، ومصادرَ، وضمائرَ وصيغٍ مختلفاتٍ"[3].

علّة المشابهة: (المضارعة):

الشَّبه والشِّبه: المثلُ وأشبه الشيءُ الشيءَ: ماثلهُ[4].

اصطلاحاً: هي عِلَّةٌ تقوم على إكساب المتشابهين حكماً واحداً[5].

ومثالها عند الحيدرة: قوله في عِلَّة إعراب الفعل المضارع: " وأما الأفعال المضارعة فهي كل فعل لزمت أولَهُ إحدى الزوائد الأربع. فإنّه يُعرب ما لم يتصل به إحدى النّونات الثلاث نوني التّأكيد ونون جماعة النساء ومعنى المضارعة

---

(1) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 233.

(2) المعجم الوسيط: مجمع اللّغة العربيّة: جـ (1/ 237).

(3) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 493.

(4) لسان العرب: ابن منظور: جـ (13/ 503).

(5) الاستراباذي نحوياً: (رسالة ماجستير): أحياء الحجاج: 42.

المشابهة؛ وذلك أنَّ الفعل شابه اسم الفاعل فأُعرب وأصله البناء، كما أنَّ اسم الفاعل شابه الفعل فعمل، وأصله أنْ يكون معمولاً فيه لا عاملاً"[1].

ومثالها كذلك عند الحيدرة قوله في سبب تسمية حروف المضارعة بذلك:

" وسميت حروف مضارعةٍ لأنه بها ضارع الفعل الاسم فالتاء للحاضرين، والغائبةُ المفردة. والياء للغائبين والغائبات. والنون للجماعة فيهم المتكلم، وتكون للواحد العظيم. والألف تدخل على فعل المُخْبِر عن نفسه فقط بغير تعظيم نحو: أن تقول: أنا أفعلُ[2]".

عِلَّة الضَّرورة الشِّعرية:

الضرورة لغةً: الحاجة. وقد اضطر إلى الشيء أي أُلجيء إليه.

اصطلاحاً: ذهب الجمهور إلى أنّ الضرورة هي خروج الشاعر على الأصل اللغوي لظرف طارئ، وتكون في الشعر ولا تكون في النَّثر.

ومثالها عند الحيدرة: يتمثل في حذف الياء من الاسم المنقوص في حالة النّصب، وشاهده:

ولـــو أنَّ واشٍ بالمــدينـــة دارُهُ   وداري بأعلى حضرموت اهتدى لِيا[3].

فقال واشٍ والأصلُ " لو أنّ واشياً "[4].

عِلَّة العِوض:

العوض لغةً: البدل، والخَلَف، والجمع أعواضٌ[5].

اصطلاحاً: أنْ يقع في الكلمة انتقاصٌ من التثنية، والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما، فتدورك ذلك بزيادة التَّنوين[6].

---

(1) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 170.

(2) المصدر نفسه: 163.

(3) البيت لقيس بن الملّوح: ديوانه: 237.

(4) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 691.

(5) المعجم الوسيط: مجمع اللّغة العربيّة: جـ (2/ 643).

(6) ظاهرة التعويض في العربيّة: الحموز: 6.

ومثالها عند الحيدرة قوله في علة إعراب الأسماء السّتة بالحروف دون الحركات: " وإنّما أُعربت بالحروف دون الحركات؛ لاعتلالها وذهاب لاماتها. فصار الحرف كالعوض من لام الكلمة المحذوفة"[1].

كذلك قوله في علة تسمية تنوين العوض: " وتنوين العوض، يلزم الظروف في مثل: يومئذٍ وساعتئذٍ وحينئذٍ وليلتئذٍ وما أشبه ذلك، وسمي تنوين عوض لأنّه ينوبُ منابَ جملةٍ ويُستغنى بذكره عن ذكرها. فيكونُ عوضاً منها[2].

علّة الحمل على اللّفظ:

اللّفظ لغةً: هو ما يتلفظ به الإنسان، أو مَنْ في حكمه مهملاً كان أو مستعملاً[3].

اصطلاحاً: هي أن يّحمل اللّفظ في إعرابه على لفظ أخر.

ومثالها عند الحيدرة قوله في عِلّة إعراب الفعل الثاني المعطوف على جواب الشرط: " وكذلك لو عطفت على الجواب فعلين الأول منهما بالفاء، والثاني بالواو جاز في الثاني الرفع، والنصب، والجزم وعليه القراءة: ﴿ وإنْ تُبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبْكم به الله فيغفرُ لمن يشاء ويعذبُ من يشاء ﴾[4].

يُقرأ " يعذب" بالرفع، والنصب، والجزم، فالجزم عطف على اللفظ"[5].

علّة الاستحسان:

لغةً (الحُسْنُ) ضد القبح ونقيضه. ويُستحسنُ الشّيءُ يُعدُّ حسناً[6].

واستحسنه وجده حسناً، واستحسن معنى الكلام: استملحه ووجده حسناً مليحاً[7].

---

(1) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 140.

(2) المصدر نفسه: 511.

(3) كتاب بالتّعريفات: الجرجاني: 220.

(4) البقرة: 284.

(5) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 380. " بالجزم قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، وحمزة، والكسائي، انظر كتاب السّبعة في القراءات: ابن مجاهد: 195.

(6) لسان العربْ: ابن منظور: جـ (13/ 114- 117).

(7) تكملة المعاجم العربيّة: رينهارت دوزي: جـ (3/ 173).

عِلَّة المجاورة:

الجوار لغةً: بمعنى الملاصقة. تقول: جاوره مجاورةً وجواراً ساكنه ولاصقه في المسكن[1].

اصطلاحاً: هي حمل اللّفظ الثّاني على الأول، أو العكس وإعطاؤه حكمه بسبب المجاورة، والقرب ليصبح مثله[2].

ومثالها عند الحيدرة قوله في عِلَّة بناء بعض الأسماء على الكسر: "وما كُسر فعلى أصل التقاء الساكنين، أو لمجاورة ياء وكسرة في مثل قولك: فيه، وعليه، وإليه، وبه، كُسرت الهاء لمجاورة كسرت الباء"[3].

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه العِلّة نابعة من روح اللّغة، ومن الأعراف والتقاليد السّائدة في المجتمع وذلك أنَّ الجارَ مأخوذٌ بجرم جاره، وما للجار على جاره من حقوق وواجبات بينّها الإسلام[4].

عِلَّة السَّبق:

السبق لغةً: التقدم إلى الشَّيء. واستبق القوم إلى الأمر أي بادروا، وسابق إلى الشَّيء مسابقةً، وسباقاً: أسرع إليه[5].

اصطلاحاً: هي أنْ يعمل لفظ في آخر لسبقه إليه، أو لقربه منه.

ومثالها عند الحيدرة قوله في عِلَّة إعمال الفعل الأول في باب التّنازع عند الكوفيين وحجتهم أنّه أسبق الفعلين، والثاني طارئ عليه فهو أحق بالعمل منه[6].

---

(1) المعجم الوسيط: مجمع اللّغة العربيّة: جـ (1/ 146).

(2) الأصـول اللّغـوية فـي كـتاب الخصـائص لابـن جنّي: (رسالة ماجستير): محمد الحجوج: 155.

(3) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 507.

(4) الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر: الحموز: 139.

(5) المعجم الوسيط: مجمع اللّغة العربيّة: جـ (1/ 416).

(6) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 472.

عِلَّة التَّضمين:

التضمين لغةً: الاحتواء، ومنه تضمَّن الوعاء الشَّيءَ: احتواه، واشتمل عليه[1].

اصطلاحاً: إيقاع لفظ موقع غيره، ومعاملته معاملته؛ لتضمنه معناه واشتماله عليه[2].

ومثالها عند الحيدرة قوله في عِلّة بناء الأسماء والظروف: " وأمّا الظروف والأسماء فلعلةٍ وهي تضمنها ألف الاستفهام، ومشابهتها إياها، لانك إذا قلت: مَنْ أبوك؟ أين بيتك؟ فالمعنى أبوك فلان أم غيره، أبيتك كذا أم سواه؟ "[3].

العِلَّة المركّبة:

وهي العلّة التي يجتمع فيها أكثر من مُسبِّب لحصولها.

ومثالها عند الحيدرة قوله في علَّة منع الأسماء الأعجميّة من الصرف: "ومنها نوعٌ يكون معرفةً أعجمياً فيمنعه من الصرف التعريف والعجمة، وذلك نحو: إبراهيم، إسماعيل، جبرائيل، وميكائيل، وما أشبه ذلك"[4].

عِلّة الحِرْص:

الحِرْصُ لغةً: الجشع. وقد حَرَص الشَّيء اشتدت رغبته فيه[5].

ومثالها عند الحيدرة قوله في عِلّة إعراب المفعول به (نائب الفاعل) إعراب الفاعل: "وأعرب هذا المفعول بالرفع؛ لقيامه مقام الفاعل. وإنّما أُقيم مقام الفاعِل وأُعطي إعرابه؛ حرصاً على أنْ لا يبقى فعل بغير فاعل. إذ لا يكون حدث إلاّ من ذات"[6].

عِلَّة الاستغناء:

الاستغناء لغةً: عدم الحاجة إلى الشَّيء[7].

---

(1) المعجم الوسيط: مجمع اللغَة العربيّة: جـ (1/ 546).

(2) المصدر نفسه: جـ (547/1).

(3) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 484.

(4) المصدر نفسه: 419.

(5) المعجم الوسيط: مجمع اللّغة العربيّة: جـ (1/ 166).

(6) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 210.

(7) المعجم الوسيط: مجمع اللّغة العربيّة: جـ (1/ 671).

اصطلاحاً: تعني ظاهرة الاستغناء فناء بعض الاستعمالات اللّغوية، وبقاء بعض الرُّكام اللّغوي الذي يدل عليها، وقد تعرض كثير من الأنماط اللّغوية لهذه الظّاهرة كفناء مذكر أُنثى، أي أنّث كما هو مفترض[1].

ومثالها عند الحيدرة قوله في عِلّة عدم جواز نعت المضمر: " ولا يجوز نعت المضمر؛ لأنّه لم يضمر حتى عُرِف، فاستغنى عن النعت لانّ معنى النَّعت البيان"[2].

وقوله كذلك في عِلّة تسمية الاسم الظّاهر:

"وسُمِّي ظاهراً. لظهوره، وتجليه، واستغنائه بنفسه عما يفسِّرُهُ خلافاً للمضمر، والمبهم، والناقص"[3].

عِلّة التَّمكن:

التَّمكّن لغةً: علو الشأن والمنزلة[4].

اصطلاحاً: المتّمكن من الأسماء، هو الذي يقبل الحركات الثلاث: الرفع، والنصب والجر. أي ما لم يكن مبنياً. فإذا كان مصروفاً مع هذا سُمَّي متمكّناً أمكن. وإذا كان ممنوعاً من الصّرف سمَّي متمكّناً غير أمكن[5].

ومثالها عند الحيدرة قوله في علّة دخول التنوين الأسماء:" وإنّما دخل الاسم لتمكّنه في الاسمية، ولأنّه خفيفٌ، كما قال سيبويه: دخل التنوين الأسماء علامةً للأمكن، فالأمكن عندهم والأخفَّ عليهم"[6].

عِلّة التلازم:

التلازم لغةً: عدم المفارقة.

اصطلاحاً: ملازمة شيء لشيء أخر بحيث يصبح وكأنَّهُ جزءٌ من ذلك الشَّيء.

---

(1) التعليل النّحوي عند البصريين: يحيى القاسم: 192.

(2) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 386.

(3) المصدر نفسه: 137.

(4) المعجم الوسيط: مجمع اللّغة العربيّة: جـ (2/ 888).

(5) المصدر نفسه: جـ (2/ 888).

(6) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 509، انظر الكتاب: سيبويه: جـ(22/1).

ومثالها عند الحيدرة قوله في عِلّة تسميته الأسماء المعتلّة بذلك: "وسُميت معتلّةً لأنَّ حروف العلّة تلزم أواخرها، وجملتُها ستةُ ألفاظٍ تُحفظُ ولا يقاس عليها، وهي: أبوك، أخوك، فوك، حموك، هنوك، ذو مالٍ"[1].

وقوله كذلك في عِلّة تسمية الفعل الأجوف بذلك: " ويسمى أجوفاً للزوم حرف العلّة جوفَه، وهو مثل قام، وباع"[2].

علّة النّقص:

النقص لغةً: بمعنى خسّ وقلّ[3].

ومثالها عند الحيدرة قوله في علّة تسمية الاسم المنقوص بذلك: " وسُمِّيت منقوصةً؛ لأنَّها نقصت عن إعرابها شيئين هما: الرفع، والجر. تقول: هذا القاضي فتسكِّن الياء، ومررتُ بالقاضي، فإذا صرت إلى النَّصب صحَّت الياء، وتحّركت لخفة الفتحة، فتقول: " رأيتُ القاضيَ يا هذا. وقاضيَ البصرةِ"[4].

كذلك قوله في علة عدم اعتبار الأفعال الستة المحمولة على كان من أخواتها: "وكانت هذه الأفعال محمولةً على كان، ولم تكن من أخواتها، لأنها تنقص عنها أشياء منها: أنَّ أخبارها مقصورةٌ على الفعلية، ووجهٌ آخر وهو أنَّها لا تعملُ إلاَّ بمعنى المضي والحال، ولا يعمل فيها مستقبلٌ صريحٌ، ولا أمر ولا نهي؛ لأنها في الأصل تأتي حكايةً لحال الفاعل فيجوز أنْ تقول: سيكونُ زيدٌ قائماً، تكن قائماً، ولا يجوز سيكادُ يقومُ، ولا تكدْ تقوم"[5]

علّة الأصل:

لغةً: أصل الشَّيء أساسه الذي يقوم عليه[6].

---

(1) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 139.

(2) المصدر نفسه: 152.

(3) المعجم الوسيط: مجمع اللّغة العربيّة: جـ (2/ 955).

(4) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 138.

(5) المصدر نفسه:230.

(6) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية: جـ (1/ 20).

اصطلاحاً: ما يُبنى عليه غيره[1]، وثبت حكمه بنفسه[2].

ومثالها عند الحيدرة قوله في علّة عدم جواز نفي فعل الحال: " فأمّا فعلُ الحالِ، فلا ينقسم لأنّه حدٌّ ما بين الزمانين، ولا يصحُّ نفيه لعللٍ منها: أنَّه هو الأصل الذي انفصل عنه الماضي، وتفرّع عنه المستقبل، والأصل لا يجوز اطّراحه، ومنها أنَّ النَّفي، والإيجاب أصلان في الأفعال"[3].

علّة الأصل والفرع:

سبق تعريف الأصل. أمّا الفرْعُ: فالفرعُ من كل شيء أعلاهُ[4].

اصطلاحاً: خلاف الأصل، وهو اسم لشيء يُبْنى على غيره[5].

ومثالها عند الحيدرة قوله في علّة أنَّ عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال: " واعلم أنَّ عوامل الأسماء أقوى في الأفعال؛ لأنَّ الإعراب أصلٌ في الأسماءِ وفرعٌ في الأفعالِ، فلذلك يعمل الفعل في الاسم، ولا يعمل الاسم في الفعل. وعلى هذا تقول: الأسماء معمولٌ فيها غيرُ عاملةٍ، والأفعال عاملةٌ ومعمولٌ فيها؛ لأنَّها تعمل في الاسم، وتعمل فيها الحروف"[6].

علّة الفضلة:

الفضلة لغةً: ما زادَ عن الحاجة أو ما بقي من الشّيء[7].

ومثالها عند الحيدرة قوله في علّة نصب المفعول به: " وأعطي النَّصب؛ لأنّه فضلة في الكلام، فاعطي أخفُّ الحركاتِ لتزول بزواله"[8].

---

(1) كتاب التعريفات: الجرجاني: 38.

(2) الأصول اللّغوية في كتاب الخصائص: لابن جنّي (رسالة ماجستير) :محمد الحجوج: 140

(3) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 150.

(4) المعجم الوسيط: مجمع اللّغة العربيّة: جـ (2/ 691).

(5) كتاب التعريفات: الجرجاني: 189.

(6) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 165.

(7) المعجم الوسيط: مجمع اللّغة العربيّة: جـ (1/ 700).

(8) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 204.

عِلَّةُ عدم الزَّوالِ:

لعلَّ المقصود بها ملازمة الشيء حالة معينة في كل أحواله.

ومثالها عند الحيدرة قوله في علّة تسمية البناء:" وسمّي بناءً؛ لأنّه لا يزول، ولا يتغيّر بدخول العوامل المختلفة"[1].

علّة الدُخول:

لغةً: دخل المكان دخولاً: صار داخله[2].

ومثالها عند الحيدرة قوله في علّة إعراب فعل الأمر بالجزم إذا كان للغائب: " ومتى كان الأمر للغائب كان معرباً بالجزم غير مبني، وكان معه اللام مثل: " ليقمْ زيدٌ". وليقمْ عمروٌ وأُعرِب؛ لأنّه لم يخلُ من حروف المضارعة. وخُصَّ بالجزم؛ لدخول اللام عليه. ولا يجوز سقوطها منه غالباً. فإنْ سقطت رُفع الفعل على الخبر وإن كان معناه الأمر"[3].

علّة الحذف:

الحذف لغةً: القطع. وحذف الشَّيء إسقاطُهُ[4].

ومثالها عند الحيدرة قوله في علّة تسمية الجزم: " وسُمّي جزماً؛ لأنّه حذف حركةٍ، أو حرفٍ، والجزم في اللّغة القطع"[5].

علّة الجرّ:

الجرّ لغةً: السَّحب. وانجرَّ بمعنى انجذب[6].

ومثالها عند الحيدرة قوله في علّة تسمية الجرّ: " وقيل للجرّ جرٌ لأنّه يجر معاني الأفعال إلى الأسماء"[7].

---

(1) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 172.

(2) المعجم الوسيط: مجمع اللّغة العربية: جــ (1/ 274).

(3) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 480.

(4) المعجم الوسيط :مجمع اللغة العربية:جــ(1/ 168).

(5) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 168.

(6) المعجم الوسيط: مجمع اللّغة العربيّة: جــ (1/ 116).

(7) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 168.

علّة الجمع ونهاية الجمع:

وهي العلة التي يكون سببها كون تلك الأسماء على صيغة منتهى الجموع. ومثالها عند الحيدرة قوله في علّة منع صيغ منتهى الجموع من الصَّرف: " ومنها نوعٌ يكون نكرةً قد جُمع جمع التكسير فيكون المانع له الجمع، ونهاية الجمع. وذلك كل جمعٍ ثالثُ حروفه ألفٌ، وبعد الألف ثلاثة أحرف، أو حرفان، أو حرف مضعَّف مثل: دنانير، مساجد، دوابّ"[1].

علّة العدول:

العدول لغةً: بمعنى الميل والانحراف[2].

اصطلاحاً: خروج الاسم عن صيغته الأصليّة إلى صيغة أخرى[3].

ومثالها عند الحيدرة قوله في علّة منع الأسماء التي على زنة "فُعَل" من الصّرف: " ومنها نوعٌ معرفةٌ معدولٌ من فاعل إلى فُعَل فيمنعهُ التّعريف والعدل، وذلك مثل: عُمَر وقُثَم وزُفَر. مما لا يجوز دخول الألف واللام فيه"[4].

علّة تحقيق أمن اللبس:

اللبس لغةً: الاختلاط. يقال أُلبس عليه الأمر: اشتبه واختلط[5].

وأمن اللبس مظهرٌ من مظاهر التّخفيف في النحو العربي؛ لأنّه يعطي المتكلّم الحريّة في صوغ التّراكيب، والألفاظ[6].

ويُعدّ تحقيق أمن اللبس كذلك من أهم سمات العربية الرئيسيّة؛ لانّ اللّغة الملبسة التي تخضع للحزر، والتخمين، والحدس لا تصلح أنْ تكون وسيلةً للتّخاطب والتّفاهم[7].

---

(1) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 423.

(2) المعجم الوسيط: مجمع اللّغة العربيّة: جـ (1/ 594).

(3) كتاب التعريفات: الجرجاني: 170.

(4) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 420.

(5) المعجم الوسيط: مجمع اللّغة العربيّة: جـ (2/ 819).

(6) نظرية التعليل في النّحو: حسن الملخ: 130.

(7) الكوفيون في النّحو والصّرف والمنهج الوصفي المعاصر: الحموز: 146.

ومثالها عند الحيدرة قوله في علّة عدم جواز الحمل على اللفظ ففي باب المفعول المحمول على اللفظ: " اعلم أنّه متى صح لك في هذا الباب في كل واحد من الاسمين أنْ يكون فاعلاً والأخر مفعولاً مثل: ضرب زيدٌ عمراً، وضرب زيداً عمروٌ ولم يجز الحمل على اللفظ ووجب التبيين خشية اللبس لم يكن إلاّ التحقيق ومتى لم يصح جواز الفعل للأسمين، بل لأحدهما وأمن اللبس جاز القلب والحمل على اللفظ اتّكالاً على المعنى"[1].

علّة التّسمية:

ومثالها عند الحيدرة قوله في تسمية الاسم:" وسمِّي اسماً لأنّه سما بمسماه كما قال طاهر بن أحمد: ومعنى سُموّه أنَّه أبان عنه شخصاً، وغير شخصٍ، فرفعه إلى رتبة الفاعل؛ لأنَّ كل اسم يجوز أنْ ينْسب إليه الفعل وإخراجه إلى حالة الوجود، إذ قبل أنْ ينطق به غير شيءٍ، فإذا نُطق به دلَّ على الذَّوات، ولولا الاسم لم يعْرَف المسمى"[2].

علّة الزيادة:

الزيادة لغةً: ما زاد على الشَّيء[3].

اصطلاحاً: وهي العلة التي تحدث نتيجة زيادة بعض الحروف على أصل الكلمة.

ومثالها عند الحيدرة قوله في علّة منع الأسماء من الصّرف:" ومنها نوعٌ خامسٌ يكون معرفةً قد زيد في أخره ألف ونون ليستا من اصله في الاشتقاق، فيمنعه التّعريف، والزّيادة، وذلك ما جاء من الأعلام بوزن فَعْلان، وفِعْلان، فُعْلان، فُعيلان نحو: مروان، وعمران، وعُثْمان، وسُليمان، لأنَّ اشتقاقه من المرْو، والعمرِ، والعثْمِ، وهو اندمال الجرح على فساد"[4].

---

(1) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 453.

(2) المصدر نفسه: 134.

(3) المعجم الوسيط: مجمع اللّغة العربيّة: جـ (1/ 411).

(4) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 420.

علّة الوقوع:

الوقوع لغةً: السقوط[1].

اصطلاحاً: هي العلّة التي تحدث نتيجة وقوع اللفظ موقع لفظ أخر.

ومثالها عند الحيدرة قوله في علّة بناء المبهمات: "وإنّما بُنيت لوقوعها موقع مبني، فهو فعل الأمر فهذا وشِبْهُهُ وقع موقع أشرْ، أو نبّهْ وكلها معارف لأنّ تعريف الإشارة لا يفارقها"[2].

علّة الاتّساع:

الاتّساع لغةً: الامتداد. اتّسع الشّيء: امتدّ وطال[3].

اصطلاحاً: ضربٌ من الحذف إلاّ انّك لا تقيم المتوسّع فيه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، وتحذف العامل في الحذف وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب[4].

ومثالها عند الحيدرة قوله في علّة تقدّم الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً: " ومن الجائز في هذا الباب أنّ الخبر إذا كان ظرفاً، أو حرفاً، جاز تقدمه على الاسم لاتساع العرب في الحروف والظروف[5].

قال تعالى: ﴿ إنّ لدينا أنكالاً وجحيماً ﴾[6]و﴿ إنّ فيها قوماً جبّارينَ﴾[7].

وكذلك قوله في باب عمل اسم الفاعل واسم المفعول: بأنّ اسم الفاعل قد يعمل على غير الصيغة التي يعمل عليها دائماً وهي صيغة "فاعل"؛ إتساعاً. فكما يعمل على صيغة "فاعل" وهو الأصل يعمل على صيغة "مفْعال" وفعُول، وفَعِل، وفعّال"[8].

---

(1) مختار الصحاح: أبو بكر الرازي: 732.

(2) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 148.

(3) الأصول اللّغوية في كتاب الخصائص لابن جنّي:(رسالة ماجستير) : محمد الحجوج: 131.

(4) الكليات: الكفوي: 33، انظر الأشباه والنظائر: السّيوطي: جـ (1/ 18).

(5) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 238.

(6) المزمل: 12.

(7) المائدة: 22.

(8) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 271.

ولا بد من الإشارة إلى أنَّ الحيدرة قد أورد في كتابه عللاً أخرى فضلاً عما سبق ذكره، سأكتفي فقط بذكر اسم العلَّة وموضعها من الكتاب.

علّة الإشباع[1]، علَّة القصر[2]، علَّة الحمل على الموضع[3]، علَّة التبيين[4]، علَّة التغيير[5]، علَّة التحبيب[6]، علَّة الشّرف[7]، علَّة التّعدي[8]، علَّة الانقطاع[9]، علَّة السّماع[10]، علّة الاختصاص[11]، علَّة التّمليك[12]، علَّة الملابسة[13]، علَّة عدم التّصرف[14]، علَّة القرب[15].

من خلال ما تقدم يمكن الخلاص إلى أنَّ الحيدرة قد اتكأ في كتابه على العلَّة النَّحوية كثيراً في تفسيره للكثير من القضايا النَّحوية، وإنّ دلّ هذا على شيء فإنّما يدلُّ على مدى اعتداد الحيدرة بهذا الأصل اللّغوي كغيره من الأصول اللّغوية الأخرى.

---

(1) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 602.

(2) المصدر نفسه: 138.

(3) المصدر نفسه: 397.

(4) المصدر نفسه: 166.

(5) المصدر نفسه: 167.

(6) المصدر نفسه: 167.

(7) المصدر نفسه: 203.

(8) المصدر نفسه: 270.

(9) المصدر نفسه: 316.

(10) المصدر نفسه: 492.

(11) المصدر نفسه: 371.

(12) المصدر نفسه: 367.

(13) المصدر نفسه: 368.

(14) المصدر نفسه: 285.

(15) المصدر نفسه: 472.

الفصل الرابع

الإجماع واستصحاب الحال

1.4 الإجماع لغة واصطلاحاً.

لغةً: العزم والتصميم على الأمر. ومن هذا قوله تعالى:﴿اجمعوا أمركم وشركاءكم﴾[1]، أي اعزموا، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا صيام لمن لا يجمع الصيام من الليل"، أي يعزم ويصمم[2].

وقيل معنى الإجماع الاتفاق[3].

اصطلاحاً: لقد عرَّفه جمهور الفقهاء بقولهم:

هو اتفاق المجتهدين من أُمة محمد -صلى الله عليه وسلم- في عصر من العصور بعد وفاته على حكم شرعي[4].

ولذلك يرى ابن حزم أنَّه لا إجماع إلاّ عن نص. وذلك النَّص إمّا كلام منه -عليه السلام- فهو منقول ولا بد محفوظ حاضر، وإمّا عن فعل منه- عليه السلام- فهو منقول أيضاً كذلك، وإمّا إقراره- إذا علمه فأقره ولم ينكره- فهي أيضاً حال محفوظة[5].

أمّا مفهوم الإجماع لدى جمهور النّحاة فهو إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة[6].

---

(1) سورة يونس: 71.

(2) أصول الفقه الإسلامي: زكي الدين شعبان: 78، انظر أصول الفقه الإسلامي: مصطفى الزلمي: جـ (1/ 67).

(3) القاموس المحيط: الفيروز أبادي: جـ (3/ 15).

(4) أصـــول الفقـــه الإسلامي: محمد الخضري بك: 271، انظر أصول الفقه الإسلامي: محمد السراج: 174.

(5) الإحكـــام فـــي أصول الأحكام: ابن حزم: جـ (4/ 531)، انظر ابن حزم: محمد أبو زهرة: 394.

(6) الاقتراح: السيوطي: 83.

يتضح لنا من خلال التَّعاريف السَّابقة للإجماع أنّ هنالك تقارباً شديداً بين مفاهيمه سواء اللّغويّة أو الاصطلاحية وحتى لدى النّحاة، فعلى الرُّغم من تعدد هذه التعاريف إلاّ أنَّها جميعاً لا تخرج على معنى الاتفاق.

ولعلّ الفارق يكمن بين الفقهاء والنّحاة من خلال نظرة كل منهم إلى هذا الأصل من حيث صلاحيته كدليل يُحتَجُّ به من علم إلى آخر. فجمهور الفقهاء مجمعون على حُجّيّته بأدلة من الكتاب والسنة[1]، ويرونه دليلاً نقلياً تالياً في الترتيب لكتاب الله وسنة رسوله، لأن المرجع في المسائل التي لم يرد فيها نص من الكتاب أو السنة هو اجتهاد علماء الأمة. فإذا نُقل عنهم اجتهاد في إثبات حكم من الأحكام فلا معنى لإعادة البحث فيه[2].

أمّا النُّحاة فيرون أنّ الإجماع حُجَّةٌ ما لم يخالف المنصوص و المقيس على المنصوص. وهذا ما صرَّح به ابن جني في الخصائص بقوله: "واعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حجةً، إذا أعطاك خصمُك يده ألاّ يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص. فإنْ لم يعطِ يدَهُ بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه؛ وذلك لأنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– من قوله: " أمتي لا تجتمع على ضلالة"، إنَّما هو منتزعٌ من استقراء هذه اللّغة. فكل من فرق له عن عله صحيحة، وطريق نهجه كان خليلَ نفسه وأبا عمروٍ فكره"[3].

1.1.4 أنواع الإجماع

الإجماع عند الفقهاء نوعان: إجماعٌ صريحٌ، ويكون ذلك باتفاق المجتهدين جميعاً على قولٍ أو فعلٍ معين، بحيث لا يتخلَّف منهم أحدٌ تجاه هذا الأمر[4].

---

(1) أصـــول الفقـــه الإســـلامي: محمد مصطفى شلبي: جـــ (1/ 176)، انظر أصول الفقه الإســـلامي: عـــبدالوهاب خـــلاف: 47، انظر أصول الفقه الإسلامي: وهبه الزحيلي: جـــ (1/ 538– 546).

(2) أصول النّحو العربي: محمود أحمد نحلة: 79.

(3) الخصائص: ابن جنيّ: جـــ (1/ 190– 191).

(4) أصول الفقه الإسلامي: محمد مصطفى شلبي: 183– 184.

وإجماعٌ سكوتي.ويكون ذلك من خلال صدور قول أو فعل عن بعض المجتهدين فيوافقُهُ قسمٌ، وقسمٌ يسكت دون تعليق فلا يُصرِّح بالموافقة أو الرفض لذلك الأمر. ولا خلافَ عند جمهور العلماء في أنَّ الأول منهما إجماعٌ يُحتجُّ به، بينما الثاني فقد اختلفوا فيه بين نافٍ له مطلقاً، وبين معترفٍ بحجيته مطلقاً، وبين متوسط يقرُّ به إذا كان المصرِّحون به أكثر من الساكتين[1].

أمّا الإجماع اللّغوي فله ثلاثةُ أنواعٍ لعلّ من أبرزها:

إجماعُ الرواةِ:

ويكون ذلك باتفاق الرواة جميعاً على رواية معنية لشاهد من الشواهد[2]، ومثال ذلك ما ذكره ابن الأنباري في معرض ردِّه على الكوفيين، الذين ذهبوا إلى أنَّ "كما" تأتي بمعنى "كيما"، ويجوز نصب ما بعدها واحتجوا على ذلك بقول الشاعر:

اسمعْ حديثاً كما يوماً تحدِّثُه   عن ظهرِ غيبٍ إذا ما سائلٌ سألا[3].

حيث قرر ابن الأنباري أنَّ هذا البيت لا حجة لهم به، لأنَّ الرواة أجمعوا على أنَّ روايته بالرفع لا بالنَّصب، ثم قال: " ولم يروه أحدٌ" كما يوما تحدثُه" بالنصب إلا المفضّل الضبّي وحده، فإنه كان يرويه منصوباً، وإجماع الرواة من نحويي البصرة والكوفة على خلافه، والمخالف له أقومُ منه بعلم العربيّة"[4].

إجماع العرب:

وهو في عرف النّحاة حجّةٌ كأنْ يتكلّم العربي بشيء ويسكت الجميع على ذلك، فسكوت الجميع دليلٌ على إجماعهم على ذلك الشيء.

قال السُّيوطي في ذلك: "إجماع العرب حجّةٌ، ولكن أنّى لنا الوقوف عليه، ومن صوره أنْ يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه"[5].

---

(1) أصول الفقه الإسلامي: محمد مصطفى شلبي: 183- 184، انظر أصول الفقه الإسلامي: محمد أبو زهرة: 162.

(2) أصول النّحو العربي: محمود أحمد نحلة: 79.

(3) لسان العرب: ابن منظور: جـ (15/ 233) مادة (كمي).

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري: جـ (2/ 585- 592).

(5) الاقتراح: السُّيوطي: 85.

واستدلَّ على ذلك بجواز توسيط خبر "ما" الحجازية ونصبه بقول الفرزدق:

فأجمعــوا قد أعاد اللهُ نِعْمتَهم إذ هُمْ قريشٌ وإذ مــا مِثْلَهم بشرُ[1].

وردَّه المانعون بأن الفرزدق تميميٌّ تكلم بهذا معتقداً جوازه عند الحجازيين فلم يصب. ويجاب بأنّ الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين، ومن أمانيهم أنْ يضفروا له بزلّة يُشنّعون بها عليه مبادرين لتَخْطِئته، ولو جرى شيء من ذلك لنُقِل لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك إذْ اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليلٌ على إجماع أضداد الحجازيين والتّميميين على تصويب قوله[2].

إجماعُ النُّحاة:

والمقصود بذلك إجماع أهل المصرين الكوفة والبصرة على قضيةٍ نحويَّةٍ معينةٍ. ومثال ذلك إجماعهم في مسألة أصل اشتقاق الاسم حيث نُقل عن البصريين والكوفيين قولهم: أجمعنا على أنَّ الهمزة في أولِه همزة التعويض[3].

أمّا فيما يتعلق بقضية الخروج على الإجماع، فقد وقف العلماء إزاء ذلك مواقف متباينة: فمنهم من أجاز ذلك وعلى رأسهم ابن جنيّ، ولكن شريطة ألاّ يخالف الخروج المنصوص و المقيس على المنصوص. وألاّ يكون الخروج لنزوةٍ عقليَّةٍ أو لمجرد الخروج على أراءِ العلماء السابقين.

واستدلَّ ابن جني على جواز الخروج على الإجماع بمخالفة أبي العباس المبرِّد العلماء في جواز تقديم خبر ليس عليها. حيث إنّ العلماء أجمعوا على جواز ذلك، أمّا هو فقد خرج على الإجماع بإنكار ذلك[4]. هذا وقد احتَجَّ ابن جنيّ لأبي العباس مؤيداً مخالفتَه للإجماع بقوله: " لعمري إنَّ هذا ليس بموضع قطع على الخصم، إلاَّ أنَّ فيه تشنيعاً عليه، وإهابةً إلى تركه، وإضافةً بعذره في استمراره عليه وتهالكه فيه من غير إحكامه، وإنعام الفحص عنه، وإنّما لم يكن فيه قطع لأن

---

(1) شرح الأشموني على الألفية: جـ (1/ 229)، مغني اللبيب: ابن هشام: جـ (1/ 82)، المقرب: ابن عصفور: 112.

(2) الاقتراح: السُيوطي: 85.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري: جـ (8/1).

(4) الشاهد وأصول النّحو: خديجة الحديثي: 436.

للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس، ما لم يلوَ بنص، أو ينتهك حرمة شرع. فقس على ما ترى فإنني إنّما أضع من كل شيء مثالاً موجزاً"[1].

يتضح من خلال هذا النص أنّ ابن جنيّ من المجيزين الخروج على الإجماع. فهو يرى أنَّ الخروج على الإجماع لا يُعدُّ حجةً على العالم، ما دام متدبراً لما يقوم به. وإنّما يكون حجةً عليه في حال خروجه على المنصوص، و المقيس على المنصوص، أو في حال انتهاكه حرمة الشرع.

ولا بد من الإشارة إلى أنَّ ابن جنيّ قد أباح لنفسه الخروج على الإجماع، من خلال تخريجه لقول العرب: " هذا جحرُ ضبٍ خربٍ"، حيث قال في ذلك: " فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدى هذا العلم، وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم: " هذا جحُر ضبٍ خربٍ"، فهذا يتناوله أخر عن أول، وتالٍ على ماضٍ، على أنّه غلطٌ من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقعون عنه، وإنّه من الشاذ الذي لا يُحمل عليه ولا يجوز رد غيره إليه، وأمّا أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع، وذلك أنه على حذف المضاف لا غير"[2].

ومنهم مَنْ منع الخروج على الإجماع، ويمثلهم أبو البركات الأنباري الذي استدل بالإجماع كثيراً في الرد على النّحاة الذين تفردوا بآراءَ بنوا عليها أحكاماً مخالفةً لما أجمع عليه النّحاة، وعدّ المخالفةَ غيرَ جائزةٍ، ووصف الرأي المخالف بالفساد والخطأ[3].

ومن أمثلة استدلاله بالإجماع في الرد على المخالفين، ردّه على الخليل في ذهابه إلى أنّ (أيّهم) في قولنا: "لأضربنَّ أيُّهم أفضلُ" مرفوع بالابتداء، وأنَّ افضل خبره، وجعله (أيهم) استفهاماً بحمله على الحكاية بعد قول مقدَّر إذ التقدير عنده في هذا المثال: " لأضربنَّ الذي يقال له: " أيُّهم أفضل"[4].

---

(1) الخصائص: ابن جنيّ: جـ (1/ 190).

(2) المصدر نفسه: جـ (1/ 192- 193).

(3) الشاهد وأصول النّحو: خديجة الحديثي: 438.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الانباري: جـ (2/ 710).

يقول ابن الأنباري راداً على مذهب الخليل: "وأمَّا ما ذهب إليه الخليل في الحكاية.. فبعيد في اختيار الكلام، وإنَّما يجوز في الشّعر، ألا ترى أنّه لو جاز مثل هذا لجاز أنْ يقال: "اضرب الفاسقُ الخبيثُ بالرفع أي: اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث، ولا خلاف أنّ هذا لا يقال بالإجماع" [1].

وبعد هذه المقدمة الموجزة عن الإجماع سأتعرض للحديث عن موقف الحيدرة من هذا الأصل اللّغوي، فالحيدرة كغيره من النّحاة قد اعتمد على هذا الأصل في تقرير العديد من القواعد النّحوية وإنْ كان مقلاً في ذلك، إلاّ أنّ هنالك العديد من المواضع في كتابه " كشف المشكل"، تشهد على مدى اعتماده عليه.

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ الحيدرة كان يصرِّح في كتابه غالباً وخصوصاً المسائل التي اعتمد في تقريرها على هذا الأصل، بلفظ الإجماع. ومثال ذلك قوله في باب أقسام الكلام:" وهو ينقسم على ثلاثة أقسام: أسماء وأفعال وحروف يدل على صحة هذه القسمة السَّماع والإجماع والقياس ...أمّا الإجماع فما أجمع عليه المصنفون من قولهم: الكلام ثلاثةٌ ولم يقل أحدٌ منهم خلاف ذلك"[2].

وقوله في باب عمل الصفة المشبهة باسم الفاعل: " ومتى كانت الصفة نكرة ليس معها ألفٌ ولامٌ، جاز في الاسم الذي بعدها إنْ كان فيه ألفٌ ولامٌ ثلاثةُ أوجه: الرفع والنصب والجر، مثال ذلك: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ، وحسنِ الوجهَ، وحسنِ الوجهُ، فإنْ كان الثاني معرّفاً بالإضافة جاز فيه وجهان: أحدهما الرفع إجماعاً نّحو: برجلٍ حسنٍ وجهُهُ، والثاني الجر بخلاف، ولم يجزه غيرُ سيبويه وأصحابه وهو مررتُ برجلٍ حسنِ وجهِهِ[3]. نلاحظ من خلال المثالين السابقين أنَّ الحيدرة قد نطق بلفظ الإجماع بصريح العبارة ففي المثال الأول ذكر أنَّ العلماء قد أجمعوا على أنَّ الكلام على ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف وفي المثال الثاني ذكر أنَّ العلماء قد أجمعوا على رفع الاسم الذي يأتي بعد الصفة المشبهة في حال إضافته.

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الانباري: جـ (2/ 716).

(2) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 132، انظر الكتاب: سيبويه: جـ (12/1).

(3) المصدر نفسه: 276.

كذلك كان الحيدرة في بعض الأحيان يذكر بعض العبارات التي تشير إلى أنّ هذا من الإجماع كتصريحه بعبارة " بلا خلاف"، في أكثر من مسألة في الكتاب. مثال ذلك قوله في باب العطف: " إلاّ أنّك متى عطفت بالرفع بعد الخبر كان من ثلاثة أوجه: على موضع اسم إنّ، وعلى المضمر في خبرها، فإذا قلت: إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ، كان التقدير: هو وعمروٌ وعلى الابتداء، والخبر محذوف تقديره: إنّ زيداً قائمٌ، وعمروٌ قائمٌ، وتكون عاطفاً جملةً على جملةٍ فهذا كلهُ في إنّ بلا خلاف وفي أنّ بخلاف"[1].

وقوله في جواز تقديم خبر ليس وما زال على أسمائها: "ويجوز ما زال قائماً زيدٌ. وليس قائماً زيدٌ بلا خلاف"[2].

كذلك قوله في باب الاستثناء المنقطع: "وفي المنقطع خلافٌ. فالحجازيون لا يجيزون إلا نصبَه كائناً ما كان. وبنو تميم يجيزون أتباعه الأولى إذا كان من الأحدين أو تابعاً لهم فيقولون: ما جاء العربُ إلا فلانٌ الديلمي، وما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ بالرفع، فأمّا إذا كان غيرَ تابعٍ للأحدين كان منصوباً عند الجميع بلا خلاف بينهم، كقولك: ما في الدار أحدٌ إلاّ ساريةً"[3].

يبدو واضحاً من خلال الأمثلة السابقة أنّ الحيدرة كان يصرح بصريح العبارة في بعض الأحيان بلفظ الإجماع، وفي بعض الأحيان يذكر بعض العبارات التي تشير إلى هذا المصطلح كقوله: بلا خلاف، وإنْ دلَّ هذا على شيء فإنّما يدل على مدى اعتداد الحيدرة بهذا الأصل اللّغوي في كتابه.

2.4 استصحاب الحال عند الحيدرة.

لغةً: الملازمة وعدم المفارقة[4].

اصطلاحاً: عرّفه الأصوليون بقولهم:" هو عبارة عن ثبوت الحكم في الزمن الحاضر، لثبوته في الماضي لعدم وجود مغيِّرٍ يغيره"[5].

---

(1) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 238.

(2) المصدر نفسه: 222.

(3) المصدر نفسه: 317-318.

(4) الشّاهد وأصوال النّحو: خديجة الحديثي: 446.

(5) اصـوال الفقـه الإسلامي: محمد سراج: 271، انظر معجم مصطلحات أصول الفقه: علاء الدين نجم: 10.

أمّا استصحاب الحال في عُرْف النّحاة فقد عرّفهُ ابن الأنباري بقوله: " إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"[1]. والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حيث يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب[2].

هذا وقد عرّفه الدكتور تمام حسان بقوله:" ومعنى الاستصحاب البقاء على الصورة الأصلية المجرّدة من قبل النّحاة، سواء أكانت هذه الصورة صورة الحرف، أو صورة الكلمة، أو صورة الجملة"[3].

أمّا فيما يتعلق بموقف كل من الأصوليين والنحويين من هذا الأصل، فالأصوليون يعدُّونه أحد الأصول الفقهية الستة التي اختلف الفقهاء في الأخذ بها أدلةً لأحكامهم، وهي: " الاستحسان، والمصالح المرسلة، والاستصحاب، والعُرْف، وشرع مَنْ قبلَنا، ومذهب الصحابي[4].

ولذلك عدّه الأُصوليون دليلاً سلبياً لا دليلاً إيجابياً. إذ أنّه بقاء الأصل على ما هو عليه لعدم الدّليل على التغيير، ولأنّه سلبي على ذلك النّحو فقد قرر الفقهاء أنّه آخر ما يُرجع إليه عند الفتوى[5].

أمّا النّحاة فيعدُّونه من أضعف الأدلة، ولذلك لا يجوز التمسك به في حال توفر أدلةٍ أخرى أقوى منه. وهذا ما صرَّح به ابن الأنباري حيث قال:

"واستصحاب الحال من أضعف الأدلة. ولهذا لا يجوز التّمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمين معناه. كذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم"[6].

---

(1) الإغراب في جدل الإعراب: ابن الأنباري: 46.

(2) لمع الأدلة: ابن الأنباري: 141.

(3) الأصول: تمام حسان: 69.

(4) أصول النّحو العربي: محمود أحمد نحله: 141.

(5) الشاهد وأصول النّحو: خديجة الحديثي: 448.

(6) لمع الادلة: ابن الأنباري: 142.

وبهذا نلاحظ أنَّ هنالك تقارباً واضحاً في موقف كل من الأصوليين والنّحاة إزاء هذا الأصل. فعلى الرغم من إقرار الطرفين بأن استصحاب الحال أصل من أصول الاستدلال إلاّ أنَّهم أجمعوا على أنّه من أضعف الأدلة. وبالتالي فهو يأتي في المرتبة الأخيرة من حيث صحة الاستدلال في حال توفر أدلة أقوى منه.

أمّا موقف الحيدرة من هذا الأصل فقد كان من المجيزين الاستدلال به والاعتماد عليه كأصل من أصول النّحو. وليس أدلَّ على ذلك من اعتماده عليه في كثير من مواضع كتابه في تقرير العديد من القواعد النّحويّة.

ولكن على الرغم من اعتماد الحيدرة عليه كثيراً إلاَّ أنَّه لم يصرح في كتابه بمسمى هذا الأصل بشكل مباشر، ولو مرة واحدة وإنَّما كان يستعيض عن ذلك بكلمة الأصل أو وأصله وما إلى ذلك من عبارات تشير إلى هذا الأصل. ومثال ذلك استدلاله به في باب الإعراب بقوله:" وتختص الأسماء بالجر؛ لأنَّ أصله الإضافة ومعنى الإضافة الملك، والمالك لا يكون إلا ذاتاً، والذَّات لا تكون إلا اسماً، وأيضاً فإنّ الأسماء خفيفة، والجر ثقيل، فدخلها للتعديل، ولخفتها وتمكنها داخلها التنوين"[1].

كذلك استدلَّ به في باب ظرف الزمان بقوله: " وأصل الظروف الإعراب؛ لأنها أسماءٌ فلا يُبني منها شيء إلاّ لعلة وقفاً على الأصل مثل: إذْ، وإذا، ومتى، وأنّى وفتحاً طلباً للخفة، مثل أيَّانَ، والآنَ، وكسراً على أصل التقاء الساكنين. وضماً على جهة الإعراب مثل: قبلُ وبعدُ وقطُّ"[2].

واستدلّ به أيضاً في باب الاستثناء بقوله:

"وقلنا في الاستثناء المقدَّم لا يجوز رفعه ولا جره؛ لأنَّ الرفع والجر فيه لا يكونان إلا إتباعاً، فإذا قلت: ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ، ولا مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ، فزيدٌ بدل من أحد. ولا يجوز أن تقول: إلا زيداً فتنصبه على أصل الاستثناء وهو أضعف الوجهين، فإذا قلت: ما جاء إلا زيداً أحدٌ لم يجز الاتباع لأن البدل لا يتقدم على

(1) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 168.

(2) المصدر نفسه: 296.

المبدل منه، فلم يبقَ إلّا أنْ تنصبه على أصل الاستثناء فقوي الوجه الضعيف حتى صار لا يجوز غيره"[1].

يتضح لنا من خلال الأمثلة السابقة أنّ الحيدرة وإنْ كان قد اعتمد على أصل استصحاب الحال في تقرير تلك المسائل إلّا أنّه لم يصرِّح بمسماه بشكل مباشر وإنّما اكتفى بذكر لفظ "الأصل" وهو ما يشير إلى هذا الأصل اللغوي.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الحيدرة كان في كثير من المواضع يورد هذا الأصل معززاً بشواهد أُخرى من القرآن، أو الشعر ولعل السبب في هذا التعزيز؛ كون هذا الأصل من أضعف الأدلة، فلذلك يلجأ الحيدرة إلى تقويته بالشواهد الشعرية والقرآنية. ومثال ذلك استدلاله به في باب التثنية[2] بقوله:

" والمثنى هو كلُّ اسمٍ ضممت إليه مثلَه من جنسه، وعبَّرت عنهما بلفظٍ واحدٍ؛ للاختصار نَحو قولك: جاءني الرجلان والمرأتان. وأصل التثنية العطف. فإذا قلت: جاءني الزيدان. فالأصل زيدٌ وزيدٌ. فعبر عنهما بعبارة واحدة فكان أخصر. ولو أضطر شاعرٌ رجع إلى الأصل كما قال رؤبة:

كـأنَّ بيـنَ فكِّـها والفـكِّ فارةَ مسكٍ ذُبِحت في سُكِّ[3]

أراد بين فكيها".

كذلك استدلّ به في باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل[4] بقوله: "ومعنى اللام الغرض كمعنى "كي"، وهي في الأصل لام جرٍّ تدخل على المفعول من أجله، ولذلك كُسِرت ومثالها في الواجب: زرتُك لِتزورَني، وفي النفي: ما سألتكَ

---

(1) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 319.

(2) المصدر نفسه: 182.

(3) إصـلاح المـنطق: ابن السِّكّيت: 7، انظر أمالي الشجري: جـ (10/1)، انظر كتاب أسرار العربيّة: ابن الأنباري: 48.

(4) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 382 .

لِتحرمَني، قال الله تعالى:﴿ ما كان اللهُ لِيذرَ المؤمنين على ما أنتم عليه﴾ [1]. وقال تعالى:﴿ما كان الله لِيعُذِبَهم وأنتَ فيهم﴾ [2].

ولكي يتضح موقف الحيدرة أكثر من هذا الأصل لا بُدّ من عرض مجموعةٍ من الأمثلة اعتمد فيها هذا الأصل في الاستدلال ومنها:

استدلاله بهذا الأصل في باب الحروف التي ليست بعاملة وذلك بقوله: " واعلم أنَّ عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال؛ لأنَّ الإعراب أصلٌ في الأسماءِ وفرعٌ في الأفعالِ، فلذلك يعمل الفعل في الاسم، ولا يعمل الاسم في الفعل، وعلى هذا تقول: الأسماءُ معمولٌ فيها غيرُ عاملةٍ والأفعال عاملةٌ ومعمولٌ فيها؛ لأنَّها تعمل في الاسم وتعمل فيها الحروف، والحروف عاملةٌ غيرُ معمولٍ فيها لأنَّها تعمل في الاسم والفعل، ولا يعمل فيها شيء" [3].

واستدلَّ به أيضاً في باب الحال بقوله: " وأمَّا الجائزُ فإنّ العامل في الحال متى كان فعلاً متصرِّفاً أو ما أشبه المتصرِّف من أسماء الفاعلين و المفعولين جاز تقديم الحال عليه وتأخيرها عنه وهو الأصل مثال ذلك كلّه:

جاء زيدٌ راكباً. وجاء راكباً زيدٌ. وراكباً جاء زيدٌ. وتقول في اسم الفاعل: زيدٌ آخذٌ مالَهُ موفوراً. وزيدٌ موفوراً آخذٌ مالَهُ. وكذلك اسم المفعول"[4].

واستدل به في باب الأفعال المتعدِّية بقوله:

"وكما قلنا عن أصل مفعولي الظن وأخواته، ومفعولي أعلمتُ، أعني الثاني، والثالث، الابتداء والخبر. فيجوز أنْ يقع موقع الثاني من ظننتُ، والثالث من أعلمتُ ما جاز أنْ يقع خبراً للمبتدأ مثل: ظننتُ زيداً قام ويقومُ، وأبوه قائمٌ، وأمامك، وفي الدار. ومثل أعلمتُ زيداً عَمْراً قام، وأعلمتُ زيداً عَمْراً في الدار"[5].

واستدلّ به أيضاً في باب المعرفة والنكرة بقوله:

---

(1) آل عمران : 179.

(2) الأنفال : 33.

(3) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 165.

(4) المصدر نفسه: 306- 307.

(5) المصدر نفسه: 268.

"والنكرة اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون واحد، فالنكرة أصلٌ والمعرفة طارئةٌ عليها؛ لأنَّ النّكرة بمنزلة العموم، والمعرفة بمنزلة الخصوص، والخصوص طارئ على العموم. يدلك على ذلك أنّ النّكرة لفظ يجمع المعروف والمنكور، والموجود والمعدوم، فلو قلت: شيءٌ دخل تحته كلُّ معروف ومنكور وموجود وباقٍ ومعدومٍ فإنَّ في المعنى أو منتظر في الاستقبال، ولو قلت: زيدٌ أو الكعبة أو أنا أو هذا لاختص بشيء واحد معروف ولم يدخل تحته غيره، غير أنَّ النّكرة وإنْ كانت هي الأصل، فهي إذا اجتمعت هي والمعرفة غُلِّبَت المعرفة عليها فنقول: جاءني رجلٌ وزيدٌ ضاحكين وتنصب على الحال ولا ترفع الصفة، وتصير النّكرة مع المعرفة بمنزلة المعرفتين إحداهما أعرف من الأخرى"[1].

نستطيع الخلاص مما تقدّم أنَّ الحيدرة قد اعتدَّ بهذا الأصل كثيراً في تقرير العديد من مسائل النّحو، وإنْ لم يكن يصرّح بمسمى هذا الأصل مباشرةً فهو عنده أصلٌ معتبرٌ كبقية الأصول الأخرى.

(1) كشف المشكل في النّحو: الحيدرة اليمني: 447.

الفصل الخامس

مذهب الحيدرة النحوي

قبل الإفصاح عن مذهب الحيدرة النحوي تجدر الإشارة إلى أنَّ هنالك العديد من المؤشرات أو الإيماءات التي يمكن من خلالها تحديد المذهب النحوي لأي عالم من العلماء، وهي متفاوتةٌ فيما بينها من حيث درجة الإفصاح عن المذهب النحوي، ولعل من أبرزها.[1]:

أ- التّصريح المباشر من قبل العالم بالمذهب الذي يعتنقه، وهذا يُعدُّ من أقوى الأدلة التي يمكن من خلالها تحديد المذهب النحوي.

ب- المصطلح النحوي: حيث إنَّ إكثار العالم من استخدام مصطلح معين سواء كان بصرياً أم كوفياً، يُعدُّ أحد الدلائل التي تعين على تحديد المذهب ، ولكن هذا الدّليل لا يصل في إفصاحه عن المذهب درجة التّصريح المباشر من قبل العالم.

ج- أيضاً من خلال اختيار العالم لآراء أحد الطرفين (البصريون والكوفيون) وبشكل متكرر يُعدُّ أحد الدّلائل التي تُنبئ عن المذهب النحوي للعالم، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبن الأنباري، فعلى الرغم من عدم تصريحه بمذهبه إلاَّ أنَّ اختيارَه المتكرر لآراء البصريين ، يدل على أنّه من أتباع المذهب البصري.

د- أيضاً يمكن تحديد المذهب النحوي من خلال المصادر والمراجع التي يعتمد عليها العالم في الأخذ، حيث إنَّه إذا كان من أتباع المذهب البصري مثلاً نجده أكثر ميولاً إلى مؤلفات البصريين منها إلى مؤلفات الكوفيين، والعكس كذلك. ولكن هذا الدّليل لا يُعدُّ قاطعاً في تحديد المذهب؛ وذلك لأنَّ معظم الكوفيين مثلاً قد اعتمدوا على كتاب سيبوبه في دراساتهم.

---

[1] الاسترابادي نحوياً: (رسالة ماجستير): أحياء الحجاج: 124

أمّا عن طبيعة هذا الخلاف وبداياته ما بين الكوفيين والبصريين، وهل يرقى هذا الخلاف إلى تسمية الكوفة والبصرة بالمدرستين؟ فقد أشار محقق الكتاب الدكتور هادي عطية مطر إلى ذلك بقوله:

"والحُجَّةُ في رفض تعدد المدارس أنَّ النحو استوى ونضج في البصرة. وكتاب سيبويه خير دليل على ما أقول، وقد أخذه النُّحاة في جميع الأمصار وأخذوا كتب الكسائي، والفراء، والزجاجي، وابن جنيّ وعملوا منها الشُروح والمختصرات، أو اعتمد النُّحاة في سائر العالم الإسلامي على ما ألَّفهُ نحاةُ البصرةِ والكوفةِ وممن نهج الوسط بين المدرستين. وإلاّ إذا كنا قد سلمنا بتعدد المدارس بحجة الخلافات بين النُّحاة – وعلى الرَّغم من الرفض بتعددها على الأساس الجغرافي – وجب أن نعدَّ كلَّ علَمٍ من مشاهير النُّحاة مدرسةً نحويةً أيضاً، فاختلاف المبرد مع سيبوبه نُطلِق على كل منهما مدرسة، فمدرسة المبرد ومدرسة سيبويه، وهكذا فمدرسة الخليل، والأخفش... الخ "[1].

لعلَّ خلاصةَ رأيه في ذلك أنَّ هذا الخلاف بين نحاة كل من البصرة والكوفة لا يرقى إلى تسمية كل منهما بمدرسة متخصصة؛ وذلك أنَّ النحو قد استوى ونضج في البصرة ومنها نُقِل إلى معظم الأمصار الأخرى. ولو كان غير ذلك لوجب تسمية الخلافات القائمة بين العلماء بمدارس متخصصة.

أمّا عن طبيعة هذا الخلاف فيرى الدكتور إبراهيم السامرائي أنَّ الاختلاف بين البصريين والكوفيين كالاختلاف بين بصري وبصري، وبين كوفي وكوفي في بعض الأحيان. وأنَّ مواد هذا الاختلاف تتصل بالفروع من الدرس النحوي، وأنَّ مواد كثيرةً مما اختلفوا فيه لا تتصل بالنحو بل هي فوائد لغويَّة تتصل بأصول اللغة، وبالاشتقاق، وباستعمال الكلمة في أسلوب ما[2].

أمّا عن بدايات هذا الخلاف فلعلَّ ما أثبتهُ سيبويه في كتابه من حكاية أقوال أبي جعفر الرُؤاسي أنَّ الخليل قدْ أخذ كتابه " الفيصل" وروى منه بعض الأقوال

---

(1) كشف الشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 87-88.

(2) المدارس النَّحوية اسطورة وواقع: إبراهيم السامرائي: 7.

لتلميذه سيبويه فأثبتها هذا في كتابه[1].

وهناك من ذهب إلى أنَّ بوادر هذا الخلاف ظهرت من خلال المناظرة التي جرت ما بين سيبويه – إمام البصريين – والكسائي – إمام الكوفيين – وهي ما يطلق عليه لدى النُّحاة بالمسألة الزنبورية[2].

أمَّا عن أسباب هذا الخلاف ، فلعل المدافعة عن أسباب العيش أولاً وقبل كل شيء، ثم العصبية للبلد لا للسياسة (عاملاً ثانوياً) هما اللذان لوَّنا الخلاف النحَّوي ولم يوجداه، بشيء من العُنف اتَّضح ذلك في المناظرات التي جرت فيما بينهم[3].

خلاصة ما تقدم أنَّ العلماء اختلفوا فيما بينهم في عدِّ الخلاف القائم ما بين الكوفيين والبصريين مدارس متخصصة بذاتها، فبعضهم تبنَّى هذا الموقف، وبعضهم رفض ذلك، وعدّ الخلاف القائم بينهما مذهباً أو طريقاً، ولكن على الرغم من تعدد المسميات من قبل العلماء لهذا الخلاف لابد من الاعتراف بحقيقة وجود هذه المدارس؛ لأن وجودها لا يحتاج إلى دليل. فلكلٍ من البصرة والكوفة علماؤها وطلابها وأساليبها ومناهجها في عرض المسائل، وتفكيرها النَّحوي الخاص بها.

أمَّا عن مذهب الحيدرة النَّحوي كنت قد أشرت في الفصل الأول من هذه الدراسة إلى أنَّ الحيدرة لم يلتزم أو يتحيّز لمذهب نحوي معين في إثناء عرضه للمسائل النَّحوية، فهو لم يكن بصرياً خالصاً ولا كوفياً خالصاً فمثلما وافق البصريين في بعض المسائل، وافق الكوفيين كذلك. وإنْ كانت موافقته للبصريين تفوق موافقته للكوفيين، إلاّ أنَّ هذا لا يُعدُّ دليلاً قاطعاً على أنَّ الحيدرة بصريٌّ بمذهبه. ولعل الحيدرة بذلك يريد أنَّ يبين لنا من خلال عدم التزامه بمذهب معين، أنَّ شخصية العالم لا يمكن أنْ تنحصر بمذهب معين، لأنَّه ربما يواجه رأياً بصرياً أوجه وأوضح من رأي كوفيٍّ أو العكس فعندما يكون ملتزماً بمذهب معين يحيل عليه مناقشة ذلك الرأي بكل صراحةٍ، وحريةٍ ونزاهةٍ، ويجعله يدور في بوتقة الآراء التي يسنحها له المذهب الذي يلتزمّ به.

---

(1) في أصول النحو: سعيد الأفغاني: 176.

(2) الاستراباذي نحوياً: (رسالة ماجستير): أحياء الحجاج: 126.

(3) في أصول النحو: سعيد الأفغاني: 219.

ولكي يتضح مذهب الحيدرة أكثر فقد قسمت هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام عرضت في القسم الأول منها أبرز المسائل التي وافق فيها الحيدرة البصريين، وكذلك أبرز المسائل التي وافق فيها الكوفيين. ثم عرضت في القسم الثاني من هذا الفصل أبرز المصطلحات البصرية والكوفية التي اعتمدها الحيدرة في أثناء عرضه للمسائل النّحوية.

أماً القسم الثالث والأخير من هذا الفصل فقد خصصتهُ للحديث عن ترجيحات الحيدرة واختياراته التي اعتمدها في طرح آرائه. كذلك عرضت فيه لموقف الحيدرة من العلماء السابقين من خلال التّعرض لأبرز الآراء التي تبع فيها الحيدرة غيره من النحاة، وكذلك الآراء التي خالف فيها غيره من النحاة.

أ- المسائل التي وافق فيها الحيدرة البصريين: -

منع العطف على الضمير المخفوض إلاّ بإعادة حرف الجر.

قال الحيدرة: "وكذلك إذا أردت العطف على المضمر المجرور وجب إعادة الجار مثل: مررتُ بهِ وبزيدٍ. قال الله تعالى ﴿ عليك وعلى أممٍ ممنّ معك﴾ [1] فإنْ حذفت عطفته منصوباً على الموضع فقلت مررت به وزيداً. وقال الله تعالى ﴿تَسآءلونَ به والأرحامَ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿إنّا منجوك وأهلَكَ﴾ [3]. وكل مجرور ظاهر أو مضمر يجوز أنْ تعطف على موضعه بالنصب غالباً مثل: مررتُ بزيد وعمراً. وقلنا غالباً احترازاً من نحو قولهم: ما جاءني من رجلٍ ولا امرأة، ولا امرأةٌ وما في الدار من أحدٍ ولا حمارٍ ولا حمارٌ، وكفى بالله ورسولهِ ورسولُه شهيداً"[4].

قال المبرد في ذلك: "وكذلك تقول: هذا ضاربك وزيداً غداً.لمّا لم يجزْ أنْ تعطف الظاهر على المضمر المجرور حملته على الفعل، كقول الله عز وجل: ﴿إنّا منجُوك وأهلَكَ﴾[5] كأنه قال: ومنجُون أهلَك، ولم تعطف على الكاف المجررة "[6].

---

(1) هود: 48.

(2) النساء: 1

(3) العنكبوت: 33

(4) كشف االمشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 397.

(5) العنكبوت: 33

(6) المقتضب: المبرد: جـ (152/4)

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الحيدرة قد وقف موقف البصريين في منع العطف على الضمير المخفوض إلاّ بإعادة حرف الجر. وخالف الكوفيين الذين أجازوا ذلك العطف دون إعادة حرف الجر مستندين في إجازة ذلك على مجموعة من الآيات القرآنية والأبيات الشعرية الواردة عن العرب.

أمّا ما اعتمد عليه البصريون من أدلة فيما ذهبوا إليه فهو قولهم:

" إنّما قلنا إنه لا يجوز؛ وذلك لأنّ الجار مع المجرور بمنزلة شيءٍ واحدٍ، فإذا عطفت على الضمير المجرور- والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار، ولم ينفصل عنه، ولهذا لا يكون إلاّ متصلاً، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب- فكأنك عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز"[1].

كذلك قولهم: "إنّ الضمير قد صار عوضاً عن التنوين، ولذلك لا يجوز العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التنوين. وقولهم بإجماعهم على عدم جواز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور فكذلك ينبغي إلا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور وذلك لأن الأسماءَ مشتركةٌ في العطف، فكما لا يجوز أنْ يكون معطوفاً فلا يكون معطوفاً عليه"[2].

انتصاب الاستثناء بالفعل .

قال الحيدرة: " والنّاصب للاستثناء هو الفعل الموجود متعدياً كان أو لازماً؛ لأنه قويٌ باعتماده على "إلا "فتعدّى إليه، ولا يجوز أن يُنصب بفعل محذوف تقديره أستثني ولو جاز ذلك لجاز نصب العطف على تقدير أعطف، والنفي على تقدير أنفي إلى غير ذلك من المعاني الجمّة"[3].

قال سيبويه: "اعلم أنّ "إلاّ " يكون الاسم بعدها على وجهين فأحد الوجهين أنْ لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أنْ تلحق، كما أنّ "لا" حين قلت " لا مرحباً ولا سلامٌ، لم تغير الاسم عن حالهِ قبل أن تلحق ، فكذلك "إلاّ" ولكنها تجيء لمعنى كما تجيء "لا" لمعنى. والوجه الآخر: أنْ يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنبا ري: ج (466/2)

(2) المصدر نفسه: جـ (467/2)

(3) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 322.

لمعنى كما تجيء "لا" لمعنى. والوجه الآخر: أنْ يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهماً"[1].

يتضح لنا من خلال ما تقدّم أن الحيدرة في رأيه كان متابعاً للبصريين في قولهم إنَّ المستثنى منصوب بالفعل، أو بمعنى الفعل ، بتوسط إلاّ، ومخالف للكوفيين الذين ذهبوا إلى أنّ المستثنى منصوب بإلاّ.

منع توكيد النكرة .

قال الحيدرة: "ويمتنع توكيد النكرةِ نحو قولك: أكلتُ رغيفاً كُلَّه؛ لأَنَّ النكرة لم يثبت لها عين فتؤكد. ولأنَّ التّوكيد معرفة فلا يتبع النكرات "[2].

يتضح أيضاً لنا أنْ الحيدرة في هذه المسألة قد نحا منحى البصريين وخالف الكوفيين. حيث إنّ البصريين يرون عدم جواز تأكيد النكرة بغير لفظها. ويرى الكوفيون جواز ذلك إذا كانت النكرة مؤقتة نحو قولك: قعدتُ يوماً كلَّه، وقمتُ ليلةً كُلَّها.

وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها كقولك: جاء رجلٌ رجلٌ، رأيتُ رجلاً رجلاً، ومررتُ برجلٍ رجلٍ. هذا وقد احتجّ الكوفيون لما ذهبوا إليه بالسمّاع والقياس أمّا البصريون فقد احتجوا بالقياس، وأوّلوا ما استدل به الكوفيون وحملوه على الشذوذ[3].

الميم المشددة في " اللَّهُمَّ " عوِضٌ من حرف النِّداء .

قال الحيدرة في باب النداء: "وربما أبدلوا أيضاً في اسم الله وحده الميم شديدةً من حرف النداء فقالوا: اللّهم، قال الله تعالى: ﴿ قلْ اللَّهمَّ فاطــر الســماوات﴾[4] ﴿ اللَّهُمَّ مالكَ المُلكِ ﴾[5] ولا يجوز الجمع بينهما إلاّ في ضرورة الشعر "[6].

---

(1) الكتاب: سيبويه: جـ (310/2)

(2) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 408.

(3) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري: جـ (456/1-457)

(4) الزمر: 46.

(5) آل عمران: 26.

(6) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 332.

قال سيبويه: "والعِوض قولهم: زنادقةٌ وزناديقٌ، وفرازنةٌ وفرازينٌ، حذفوا الياء وعوضوا الهاء... وقولهم: اللَّهم، حذفوا "يا" والحقوا الميم عوضاً "[1].

وقال في موضع آخر:

"وقال الخليل رحمه الله: اللّهم نداءٌ والميمُ هاهنا بدل من " يا"، فهي هاهنا فيما زعم الخليل رحمه الله آخر الكلمة بمنزلة "يا" في أولها، إلاّ أنّ الميم هاهنا في الكلمة كما أنَّ نون المسلمين في الكلمة بُنيت عليها"[2].

وافق أيضاً الحيدرة في هذه المسألة البصريين الذين يرون أنَّ الميم المشددة في " اللَّهمّ " عوضٌ من حرف النَّداء. وخالف الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنَّ الميم المشددة ليست عوضاً من حرف النداء واحتجوا على ذلك بما ورد في كلام العرب.

أمَّا البصريون فاحتجوا لمذهبهم بالقياس ولم يأخذوا بشاهد الكوفيين لأنه لا يعرف قائله[3].

الرافع للمبتدأ هو الابتداء:

قال الحيدرة: "وحكم المبتدأ أنْ يكون مرفوعاً بعاملٍ معنويّ ذلك المعني هو الابتداء. والابتداء هو اهتمامك بالشيء قبل ذكره. وجعلك له أولاً لثاني، ذلك الثاني حديث عنه سواء ظهر فيه الرفع أو قُدِّر، مثل: زيدٌ قائمٌ وموسى قاضٍ"[4].

فالحيدرة بهذا الرأي يكون قد وافق البصريين فيما ذهبوا إليه من أنَّ المبتدأ يرتفع بالابتداء[5]. وأمَّا الخبر فقد اختلفوا فيه فمنهم من يرى أنَّه يرتفع بالابتداء وحده، وبعضهم يرى أنّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وبعضهم إلى أنَّهُ يرتفع

---

(1) الكتاب: سيبويه: جـ (25/1)

(2) المصدر نفسه: جـ(196/2)

(3) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنبا ري: جـ (241/1 –247)

(4) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 214.

(5) الكتاب: سيبويه: جـ (23/1 –24)

بالمبتدأ[1]، وخالف الحيدرة بذلك الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنّ المبتدأ والخبر يترافعان، أي أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ[2].

عدم العطف بـ " لكنْ " بعد الإيجاب:

قال الحيدرة: "ومعنى لكنْ الاستدراك بعد الجحد، نحو قولك: ما جاءني زيدٌ لكن عمروٌ. ولا يكون الكلام قبلها موجباً. ولو قلت: جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ لم يكن للكلام معنىً. إلاّ أنْ تجيء بكلام تام، فتقول: لكن عمروٌ قعد عني. فيكون "لكنْ " حرف ابتداء لا حرف عطف[3]."

أيضاً وافق الحيدرة بهذه المسألة البصريين الذين ذهبوا إلى عدم جواز العطف بـ " لكنّ " بعد الإيجاب. فإذا جاءت وجب أنْ تكون الجملة بعدها مخالفة للجملة التي قبلها نحو، أتاني زيدٌ لكنّ عمرو لم يأتِ. وخالف الكوفيين الذين أجازوا ذلك العطف في الإيجاب . وأجمع كلا الطرفين على جواز العطف بها في النفي[4].

رُبَّ حرف جرٍّ وليس اسماً:

قال الحيدرة: "وتنقسم حروف الجرّ على ضربين: محضةٌ ومشتركةٌ. فالمحضة عشرةٌ وهي: مِنْ ، وإلى، وفي، ورُبَّ، وواوها، وفاؤها، والباء الزائدة، واللام الزائدة، وواو القسم، وتاؤه. ومعنى المحضة أنَّها لا تكون إلا حروف جرٍّ في الغالب.

والمشتركة ثمانيةٌ وهي: عن ، وعلى، ومع، ومُذْ، وكاف التشبيه، وحاشى، وخلا، وعدا. ومعنى المشتركة أنَّها تكون مرةً حروف جرٍّ ومرَّةً غير حروف جرٍّ "[5].

---

(1) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري: جـ (44/1)، انظر همع الهوامع: السيُوطي: جـ (311/1)، انظر شرح المفصّل: ابن يعيش: جـ (84/1-85)

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري: جـ (44/1): انظر همع الهوامع للسيُوطي: جـ(311/1).

(3) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 391.

(4) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري: جـ(484/2)

(5) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 350

ونلاحظ من خلال ما تقدّم أنّ الحيدرة قد عدَّ رُبَّ حرف جرٍ من الحروف المحضة التي لا تكون إلاّ حرف جرٍّ، وبهذا الرأي يكون قد وافق البصريين الذين ذهبوا هذا المذهب واعتمدوا فيما ذهبوا إليه على أنَّه لا يحسن فيها علامات الأسماء والأفعال فلما كانت لا تقبل علامات الأسماء والأفعال دلَّ ذلك على أنّها من الحروف المحضة. كذلك أنّها لا تدل على معنى في ذاتها، وإنَّما تدل على معنى في غيرها وهو التقليل[1].

وخالف الحيدرة بذلك الكوفيين الذين قالوا باسميتها، واعتمدوا فيما ذهبوا إليه على أنَّ رُبَّ تخالف حروف الجرّ من أربعة أوجه هي:

أ- أنَّ رُبَّ لا تقع إلاّ في صدر الكلام ، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام.

ب- أنّها لا تعمل إلاَّ في نكرةٍ، بينما حروف الجر فهي تعمل في المعرفة والنكرة.

ج- كذلك أنها لا تعمل إلاّ في النكرة الموصوفة أمَّا حروف الجر فهي تعمل في الموصوفة وغير الموصوفة.

د- عدم جواز إظهار الفعل الذي تتعلق به وكونه على خلاف الحروف في هذه الأشياء دليل على أنّه ليس بحرف.

كذلك قالوا الدليل على ا سميتها أنّها قد يدخلها الحذف فيقال في "رُبَّ" " رُبَ "[2].

القول في ناصب الاسم المشغول عنه:

قال الحيدرة: " اعلم أنَّ هذا الباب يجوز فيه الرَّفع والنصب غالباً؛ لأنه مرةً يُحمل على الابتداء والخبر فيرفع، ومرةً يحملُ على الفعل والفاعل فيُنصبُ وذلك نحو قولك: زيدٌ ضربتُهُ. فزيدٌ مبتدأ وضربته فعل وفاعل ومفعول والجملة في موضع رفع خبر المبتدأ. وتقول: زيداً ضربتُهُ، فضربت فعل وفاعل وقد اشتغل بضمير زيد عنه وزيدٌ منصوب بفعل مقدَّر يدل عليه الفعل الظاهر. والتقدير ضربتُ زيداً ضربتُهُ "[3].

---

(1) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري: جـ (832/2)

(2) انظر المصدر نفسه: جـ (832/2 -833)

(3) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 469.

يتضح لنا من خلال ما تقدم أنّ الحيدرة قد أخذ برأي البصريين الذين ذهبوا إلى أنَّ الناصب للاسم المشغول عنه بضميره في مثل قولهم: زيداً ضربته" فعل مقدَّر من جنس الفعل الأول وتقدير الجملة ضربت زيداً ضربته. واحتجُّوا على ذلك أنّ الفعل الظاهر قد دلّ على الفعل المحذوف ولذلك جاز استتاره؛ استغناءً بالفعل الظاهر.

وخالف بذلك الكوفيين الذين قالوا: إنَّ الناصب للاسم المشغول عنه بضميره هو ذلك الفعل الذي نصب الضمير واحتجُّوا على ذلك بأنَّ الضمير هو الأول في المعنى فوجب أنّ يكون منصوباً بذلك الفعل.(1)

عدم جواز تقديم التَّمييز على عامله:

قال الحيدرة: "وأمّا الممتنع فإنَّه لا يجوز تقديم التَّمييز على المميَّز عند أحدٍ من النحويين بإلاّ الذي يقع بعد الفعل، فمنهم منْ يجيز تقديم التمييز عليه ويتعلق بتصرف العامل وحجته قول الشاعر:

أتَهْجُرُ ليلى بالفِراقِ حبيبَها   وما كان نفساً بالفِراقِ تطيبُ(2).

فقدّم نفساً على تطيب وهو تمييز، والصحيح أنَّه لا يجوز للعلة المقدَّمة وهي أنَّ التفسير لا يتقدم المفسَّر، والبيت شاذٌ لم يسمعْ غيره، ولا يصح الاحتجاج به، وهو أيضاً يُروى وما كان نفسي بالفراق تطيبُ؛ أي ما كان الشأنُ نفسي بالفراق تطيب "(3).

أيضاً نلاحظ في هذه المسألة أنّ الحيدرة قد وافق البصريين في عدم جواز تقديم التمييز على عامله و خالف الكوفيين الذين أقروا بجوازه وقد احتجوا على جواز ذلك بالنقل والقياس أمّا النقل فقد تمثل بالبيت السابق حيث نصب " نفساً " على التمييز وقدَّمه على عامله وهو " تطيب". أمّا القياس فقد تمثل بقياس هذا الفعل المتصرف على بقية الأفعال المتصرفة الأخرى في جواز تقديم معمولها عليها.

---

(1) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري: جـ (82/1)

(2) البيت للمخبل السَّعدي، انظر الكتاب: سيبويه: جـ (108/1)، انظرالمقتضب: المبرد: جـ (3/36-37)، انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الانباري: جـ(828/2)

(3) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 314-315.

أمّا البصريون فقد منعوا ذلك لأنّ التمييز في مثل هذه الحالة يكون هو الفاعل في المعنى، فعندما نقول: تصبب زيدٌ عرقاً فالمتصبب هو العرق والبصريون لا يجيزون تقدُّم الفاعل على الفعل[1].

(ما) النافية العاملة عمل ليس .

أيضاً تعرّض الحيدرة إلى "ما" النافية حيث قال: " ترفع الاسم في لغة أهل الحجاز وهي أفصح؛ لنزول القرآن الكريم بها قال تعالى:

﴿ ما هذا بشراً ﴾ [2] و ﴿ ما هُنَّ أُمهاتِهم ﴾[3]، وترفع الاسم والخبر بعدها على الابتداء والخبر في لغة تميم، وهي أقيس؛ لاشتراك الأسماء والأفعال بها، ولا يعمل إلاّ ما استبدّ بها "[4].

فهي عنده مشبَّهة بليس، وبذلك فهو يتفّق مع البصريين في هذا ويخالف الكوفيين الذين قالوا: "إنَّ ما في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر وإنما هو منصوب بحذف حرف الخفض" [5] .

قال سيبويه: "ما" بنو تميم يجرونها مجرى " إمّا وهل"، وهو القياس؛ لأنها ليست بفعل وليس ما كليس"[6]. وقد اشترط سيبويه أنْ يكون معناها كمعنى ليس فقال: "وأمّا أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذا كان معناها كمعناها ومثل ذلك قوله عز وجل ﴿ ما هذا بشراً ﴾[7]. في لغة أهل الحجاز وبنو تميم يرفعونها "[8].

---

(1) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري: جـ(2/828-832)

(2) يوسف: 31

(3) المجادلة: 2

(4) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 231

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري: جـ(1/165)، انظر همع الهوامع: السُّيوطي: جـ(1/389)

(6) الكتاب: سيبويه: جـ (1/57)

(7) يوسف: 31

(8) الكتاب: سيبويه: جـ(1/57- 59)

ب- المسائل التي وافق فيها الحيدرة الكوفيين:

العطف على اسم إنَّ بالرفع قبل مجيء الخبر.

قال الحيدرة: " وأمَّا الجائز فإنَّك متى نعتَّ اسم إنّ، أو أبدلت منه، أو أكدته، أو عطفت عليه بعد الخبر، أو قبله، جاز لك أبداً وجهان: النصب على اللفظ، والرفع على الموضع. إلاّ أنك إذا عطفت قبل الخبر بالنصب ثنيت الخبر، وإذا رفعت أفردته[1].

وقد قيل إنَّ العطف بالرفع على اسم إنّ لا يجوز إلاّ أنْ يكون مضمراً وليس في ذلك حجةٌ واضحةٌ، ولا وجه له من التَّخريج[2]، قال الله تعالى ﴿ إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصّابئين والنصارى ﴾ [3].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الكوفيين أنفسهم قد اختلفوا في هذه المسألة فالكسائي مثلاً يرى أنَّ العطف جائزٌ على كل حالٍ، أمَّا الفراء فيرى أنَّه لا يجوز ذلك إلاّ فيما لم يظهر فيه عمل إنَّ من مبني أو مقصور يخفى فيه الإعراب نحو: إنَّك وزيدٌ ذاهبان وإنّه وموسى قادمان ونحو ذلك[4].

يتضح لنا من خلال ما تقدَّم أنَّ الحيدرة قد وافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه من جواز العطف على اسم إنَّ بالرفع قبل مجيء الخبر وخالف البصريين الذين منعوا جواز ذلك مطلقاً.

هذا وقد استند الكوفيون في إجازة ذلك على النَّقل والقياس. أمَّا البصريون فقد اعتمدوا في دحضهم رأي الكوفيين على قولهم:

"والدليل على أنَّ ذلك لا يجوز أنَّك إذا قلت: " إنَّك وزيدٌ قائمان" وجب أن يكون زيدٌ مرفوعاً بالابتداء، ووجب أنْ يكون عاملاً في خبر زيد" وتكون إنّ عاملة في خبر

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 237.

(2) المصدر نفسه: 396

(3) الحج: 4

(4) شرح المفصَّل: ابن يعيش: جـ (69/8)، انظر شرح الاشموني: جـ(315/1)

الكاف، وقد اجتمعا في لفظ واحد؛ فلو قلنا: إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر لأدى ذلك أن يعمل في اسم واحد عاملان وذلك محال"[1].

أي معربة لعمومها وتمكُّنها:

قال الحيدرة: " واعلم أنَّ جميع هذه الظروف والأسماء مبنية؛ لتضمنها حرف الشرط سوى أي فإنها معربة يتبين فيها الإعراب لعمومها وتمكنها؛ وذلك أنّها تدخل في مواضع حروف الشرط كلها على اختلاف معانيها، ولا يعمل في جميع الشرطيات إلاّ فعل الشرط، ولا تكون معمولة لما قبلها أبداً، قال تعالى: ﴿ أيّاً مّا تدعوا فله الأسماءُ الحسنى﴾[2]. فأي منصوبٌ بتدعوا وهو فعل الشـرط فافهم ذلك"[3]. نلاحظ في هذه المسألة أيضاً أنَّ الحيدرة قد سلك مسلك الكوفيين الذين يرون أنّ أي معربة إذا كانت بمعنى الذي وحُذف العائد. وخالف البصريين الذين قالوا ببنائها على الضم. هذا وقد أجمع كل من الكوفيين والبصريين على إعرابها إذا ذُكر العائد.[4]

مجيء "لا" ملغاة إذا كانت بمعنى غير:

قال الحيدرة: "أمَّا مواضعُها فثمانيةٌ تُلغى في خمسةٍ، وتعمل في ثلاثةٍ، فالملغاةُ تكون عاطفةً بعد الإيجاب مثل: جاءني زيدٌ لا أبوه، والثانية بمعنى غيـر مثل: ﴿ غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾[5]، ومعناه: "وغير الضالين "[6].

قال أبو الحسين علي بن يحيى الفضيلي تعليقاً على كلام شيخه:

"وهذا مذهب الكوفيين في الآية، وهي عند البصريين زائدة، ولذلك أجاز العلماء أنت زيداً غير ضارب، ولم يجيزوا أنت زيداً مثل ضارب؛ لأنَّ شيئاً من معمول المضاف إليه لا يتقدّم على المضاف، وذلك أنَّهم جعلوا غير بمعنى لا، كما جعلوا لا

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري: جـ (187/1).

(2) الاسراء: 110.

(3) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 376.

(4) أنظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري: جـ(710/2)

(5) الفاتحة: 7.

(6) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 242.

بمعنى غير في الآية، فلما جاز: أنت زيداً لا ضارب بلا خلاف، كذلك أجازوا أنت زيداً غير ضارب"[1].

تقديم خبر ما زال عليها:

قال الحيدرة: "وأمّا أحكامها فهي كثيرةٌ منها أنّه يجوز تقديم أخبارِها على أسمائها وعليها تقول: كان قائماً زيدٌ وفي تقديم ما لزم أوله ما. ويجوز قائماً ليس زيدٌ وقائماً ما زال زيدٌ بخلاف. فمنهم منْ لا يجيز تقديم معمول ليس عليها لأنّها غير متصرفة في نفسها فلا تتصرف في معمولها ولا يجيز تقديم معمول ما زال وأخواتها لما في "ما" من معنى المصدر"[2].

يتضح لنا من خلال ما تقدَّم أنَّ الحيدرة قد وافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه من إجازة تقديم خبر ما زال وأخواتها عليهن بدليل قوله: وأمّا أحكامها فهي كثيرة منها أنه يجوز تقديم أخبارها على أسمائها وعليها وفي تقديم ما لزم أوله ما "[3].

وخالف البصريين الذين منعوا جواز ذلك.

همزة التأنيث:

قال الحيدرة في إثناء تعليقه على علامات الاسم التي من آخره:

"وإنما قلنا همزة التأنيث كما قال الكوفيون؛ لأنّها حرف خلع متحرك، ولم نقل ألف التأنيث الممدودة كما قال البصريون؛ لأنَّ الألف هوائي ساكن لا يتحرك بحال فاعرف الفرق بينهما"[4].

يتضح لنا مما سبق أنَّ الحيدرة قد أخذ بتسمية الكوفيين للهمزة ولم يأخذ بتسمية البصريين حيث أطلقوا عليها ألف التأنيث معللاً سبب عدم أخذه لرأي البصريين.

خلاصة ما تقدم أنَّ الحيدرة كان متوسطاً في مذهبه فلم يكن بصرياً خالصاً ولا كوفياً خالصاً، وإنما كان متوسطاً في موقفه من الطرفين فمثلما وافق البصريين

---

(1) حاشية محقق الكتاب هادي عطية مطر الهلالي: 242.

(2) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 222

(3) المصدر نفسه: 222.

(4) المصدر نفسه: 136

الميل إلى تغيير مصطلحات البصريين التي بدأ بها النحو العربي وكُتب لها الرقي والسيادة وتسميتها بمصطلحات أخرى خاصة بهم[1].

ومن علمائنا المحدثين الذين أولوا المصطلح النحوي في دراساتهم شيئاً من الاهتمام والرعاية الدكتور مهدي المخزومي الذي يرى أنَّ مصطلحات الكوفيين أقرب إلى الطريقة اللغوية من مصطلحات البصريين. وتسمياتهم أقرب إلى ما يتطلبه المصطلح من دقة في الدّلالة واختصار في اللفظ.[2]

هذا وقد قسَّم الدكتور مهدي المخزومي المصطلحات النَّحوية إلى ثلاث طوائف:-

أ- طائفة كوفية خالصة، لم يعرفها البصريون .

ب- طائفة بصرية خالصة، لم يعرفها الكوفيون .

ج- طائفة كوفية وبصرية، إلاّ أنَّ لها عند الكوفيين اسماً، وعند البصريين اسماً آخر[3].

أمّا فيما يتعلق بموقف الحيدرة من المصطلح النَّحوي فقد كان كما تبيَّن لي من خلال عرضه للمسائل أنهَّ أكثر ميولاً إلى للمصطلح البصري منه للمصطلح الكوفي. ولكنْ هذا لا يعني أنَّ الحيدرة لم يستخدم المصطلح الكوفي، وإنَّما استخدمه في العديد من المواضع ولكن بنسبة أقل موازنةً بالمصطلح البصري.

واستخدام الحيدرة للمصطلح البصري أكثر من المصطلح الكوفي لا يُعدُّ دليلاً قاطعاً على أنَّه بصري المذهب كما ذكرت سابقاً، وإنَّما هذا يعود لفلسفةٍ إرتأها الحيدرة لنفسه قد تكون الهدف من وراء تأليفه لهذا الكتاب، فهو قد ذكر في مقدمة كتابه أنّه ألَّفه لمجموعة من التلاميذ الذين كانوا يحضرون مجلسه فطلبوا إليه أنْ يؤلف لهم كتاباً جامعاً يضم فيه جميع ما تحدث عنه في حلقاته العلمية فكان تأليفهُ هذا الكتاب. فهو أراد بذلك أنْ يكون الكتاب سهلاً ويسراً في تناول المعلومات ولذلك لجأ الحيدرة إلى المصطلح البصري أكثر من المصطلح الكوفي؛ لكون المصطلح البصري أكثر شيوعاً وانتشاراً من المصطلح الكوفي على السنة الدّراسين لهذا العلم.

---

(1) الاسترابإذي نحوياً: (رسالة ماجستير): أحياء الحجاج: 137.

(2) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: مهدي المخزومي: 311.

(3) المصدر نفسه: 305.

كذلك لكونه أكثرَ شموليةً في التعبير عن الشيء الواحد، فهو عكس المصطلح الكوفي الذي يدل في كثير من الأحيان على أشياءَ متعددةٍ كما هو الحال في مصطلح البدل عند البصريين فيقابله عند الكوفيين الترجمة،والتبيين، والتكرير والتفسير والعبارة[1].

وبعد هذا العرض لمفهوم المصطلح سأكتفي بإيراد مجموعةٍ من الأمثلة تكشف عن مدى اعتداد الحيدرة بالمصطلح النحوي لدى كل من البصريين والكوفيين.

أ- المصطلح البصري:

النفي: ويقابله عند الكوفيين " الجحد والإقرار "[2].

قال الحيدرة في باب أقسام الكلام: "ولكون الحرف واسطةً لم يجزّ أنْ يقع خبراً، ولا مخبراً عنه، وإنّما جيء به لإيجاب شيء للذات أو نفي شيء عنها، نحو قولك: قد قام زيدٌ، ولم يقم عمروٌ. ولذلك قيل: حرف جاء لمعنى، فالحرف يقع إيجاباً ونفياً، والفعل موجباً ومنفياً، والاسم موجباً ومنفياً عنه "[3].

واستعمل الحيدرة أيضاً هذا المصطلح في باب الحروف العاملة بقوله: " ومنها "ما" التي للنفي، وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر على التشبيه بليس مثل: ما زيدٌ قائماً، ما لم يعرض لها عارض يغيِّر حكمها "[4].

الحال: ويقابله عند الكوفيين مصطلح " القطع "[5].

قال الحيدرة:" وأمَّا الحال فهي هيئة الفاعل والمفعول به متنقلاً أو مقدراً بالمتنقل، كما قال طاهر بن أحمد فالمتنقل مثل قولك: جاءني زيدٌ راكباً، أي على حالة الركوب؛ لأنه كان قبل ذلك غير راكب. والمقدَّر بالمتنقِّل، مثل قولك:هذا أخوك مسافراً غداً إذا كان قد أخذ في هيئة السفر، ومثله هذا زيدٌ صائداً غداً كأنك تقول:

---

(1) المدارس النَّحوية: أسطورة وواقع: إبراهيم السامرائي: 135.

(2) المصطلح النَّحوي: القوزي: 171

(3) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 133/132.

(4) المصدر نفسه:158-159.

(5) المصطلح النحوي: القوزي: 170

هذا أخوك متأهباً للسفرِ، وهذا زيدٌ ناوياً للصيدِ، ومثال الحال من المفعول: عجبتُ من زيدٍ مضروباً ومن طعامك مأكولاً"[1].

البدل: ويقابله عند الكوفيين " الترجمة، التبيين ، التكرير، المردود، العبارة "[2].

قال الحيدرة في باب البدل " وهو ينقسم على أربعة أقسامٍ:

بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدةٍ نحو قولك: جاءني زيدٌ أخوك، وبدل البعض من الكل على جهة التخصص نحو قولك: ضربتُ زيداً رأسَهُ، وقطعتُ اللصَ يدَهُ. وبدل اشتمال نحو قولك: نفعني عبد الله علمُه، وأعجبتني الجاريةُ حُسنُها، وعرفتُ أخاكَ خبرَهُ، وقيل له بدل اشتمال: لأنَّ المعنى يشمل على البدل والمبدل منه جميعاً. وبدل الغلط، ولا يكون إلاَّ في المحاورات دون القرآن الكريم والكلام الفصيح، وذلك نحو قولك: جاءني زيدٌ عمروٌ، ومررتُ بأخيك أبيك، كأنك أردت أنْ تقول: جاءني عمروٌ ومررتُ بأبيكَ، ثم غلطت على زيدٍ والأخ فذكرتهما " [3].

الجر: ويقابله عند الكوفيين مصطلح "الخفض"[4].

قال الحيدرة في باب الإعراب: "وألقاب الإعراب أربعةٌ: رفعٌ ونصبٌ وجرٌ وجزمٌ. وهذه ألقاب صياغية من المعاني. وذلك أنّ الفاعل والمبتدأ لمّا كانا شريفين سُمي إعرابهما رفعاً. وكذلك المفعول وشبهه لمّا كانت حركته خفيفةً يخرج بغير تكلُف سُميت نصباً. والنصب: الصوت الحسن السهل. وقيل للجر جرٌ لأنه يجر معاني الأفعال إلى الأسماء، وسمي الجزم جزماً لأنه حذف حركةٍ أو حرفٍ. والجزم في اللغة القطع"[5].

التوكيد: ويقابله عند الكوفيين مصطلح " التكرير "[6].

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 302.

(2) المدارس النَّحوية اسطورة وواقع: إبراهيم السامرائي: 135.

(3) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 412/411/410.

(4) المدارس النَّحوية اسطورة وواقع: إبراهيم السامرائي: 132.

(5) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 168

(6) المدارس النَّحوية أسطورة وواقع: إبراهيم السامرائي: 136.

قال الحيدرة: " أمّا التوكيد فهو تحقيق المعنى في النفس بإعادة لفظٍ أو معنى. فالتوكيد بإعادة اللفظ يتبع الاسم، والفعل والحرف.وهو أنْ تعيد لفظ المؤكَّد بعينه نحو قولك: هذا زيدٌ زيدٌ، وأنتَ أنتَ الذي فعل الفعل[1].

وتقول عند العجلة: قمْ قمْ الساعة الساعة. ويقول القائل:

أفعل كذا فتقول قد قد أو لالا... وتوكيد المعنى يكون بستة ألفاظٍ وهي: نفسُهُ، عينُهُ، كلُّهُ ، أجمعُ، أكتعُ، أبصعُ "[2].

ما لا ينصرف: ويقابله عند الكوفيين مصطلح " ما لا يجري "[3]

قال الحيدرة في باب ما لا ينصرف: " ومن الأسماء ما يُنعت على موضعه دون لفظه وذلك أربعة أنواعٍ وهي: الأسماء المنقوصة في حال الرفع مثل: جاءني قاضٍ ظريفٌ، وجمع المؤنث السالم في حال النصب مثل: رأيتُ المسلماتِ العواقلَ، والأسماء المبنية مثل: جاءني هؤلاءِ الرجالُ، وما لا ينصرف في حال الجر مثل مررتُ بإبراهيمَ العاقلِ"[4].

المضمر: ويقابله عند الكوفيين مصطلح " المكنَّى أو الكناية"[5]

قال الحيدرة: " أمَّا المضمر فهو كلُّ اسمٍ دلَّ باختلاف صيغه على اختلاف معانيه، مثل: أنا وأنت وهو ونفعك ونفعكما ونفعكُنَّ. وسُمي مضمراً؛ لأنّه كنّى به عن الظاهر للاختصار. ألا ترى أنَّ قولك: اخوتك قاموا أخصر من قولك: قام اخوتُك فلانٌ وفلانٌ إلى منتهى العدد"[6].

المفعول من أجله: ويقابله عند الكوفيين مصطلح "شبه المفعول "[7]

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 403.

(2) المصدر نفسه: 405/403.

(3) المصطلح النحوي: القوزي: 166

(4) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 382.

(5) المصطلح النحوي: القوزي: 174.

(6) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 141.

(7) المصطلح النحوي: القوزي: 162.

قال الحيدرة: "والمفعول من أجله هو كل اسمٍ ذُكِر عِلةً للفعل وعذراً للفاعل. مثل جئتك نصحاً لك، ولنصحك لي، وجئتك لزيدٍ "[1].

ضمير الشأن: ويقابله عند الكوفيين مصطلح " الضمير المجهول "[2]

قال الحيدرة في باب كان وأخواتها إثناء حديثه عن أدلة فعليتها:

" والدليل الرابع على فعليتها استتار ضمير الشأن فيها نحو: كان زيدٌ قائمٌ، تقديره: كان الأمر زيدٌ قائمٌ "[3]

وبعد فهذه جمِلةٌ قليلةٌ من المصطلحات البصرية التي اعتمدها الحيدرة في كتابه إثناء عرضه للمسائل النَّحوية وهنالك عددٌ كبيرٌ من هذه المصطلحات يزخر بها الكتاب، والمتصفِّح للكتاب ولو بشكل سريع يلاحظ ذلك بسهولة ويسر دون عناء.

ب- المصطلح الكوفي.

أمّا أبرز المصطلحات الكوفية التي اعتمدها الحيدرة في كتابه إثناء عرضه للمسائل النَّحوية ما يلي:

الجحد: لقد ترك هذا المصطلح (الجحد) أصداءه في النحويين وانتشر كما حصل للنفي من انتشار، فابن السكيت يعقد للجحد بابين يقول في الأول: باب ما يُتكلَّم فيه بالجحد. وفي الثاني: ما لا يُتكلَّم فيه إلاَّ بجحد[4].

وكنت قد أشرت مسبقاً أنه يقابل عند البصريين مصطلح النفي.

أمّا الحيدرةُ فقد استعمله في باب أحكام أو، والواو، والفاء. فقال: "وأمّا الفاء فإنَّها تنصب الجوابات الثمانية أعني: جواب الأمر، والنهي، والتمني، والجحد، والعرض، والاستفهام، والتَّحضيض، والدعاء، مثال الأمر: قمْ فأقومَ معك، قال تعالى:﴿ كُنْ فيكونُ﴾[5] في قراءة ابن عامر أراد فأن أقومَ وكن فأن يكونَ[6]. ومثال الجحد، ما أسأتُ فأهانَ، ولا لقيتُ زيداً فأكلمَه"[7].

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 285.

(2) المصطلح النحوي: القوزي: 180.

(3) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 220.

(4) إصلاح المنطق: ابن السكيت: 385.

(5) البقرة: 117.

(6) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 346.

(7) المصدر نفسه:346/347.

واستعمل الحيدرة أيضاً مصطلح الجحد في باب إنّ وأخواتها حيث قال: "ومعانيها مختلفةٌ كاختلافها، فمعنى إنّ وأنّ التأكيد، ومعنى لكنّ الاستدراك بعد الجحد، ومعنى كأن التشبيه، ومعنى لعلّ الترجي، ومعنى ليت التمني "[1].

التفّسير: ويقابله عند البصريين مصطلح " التمّيز "[2]

هذا وقد أنفرد الفراء من بين الكوفيين فأطلق التّفسير أو المفسّر على ما يُدْعى عند البصريين المفعول به[3].

كذلك أطلقه على ما يسمى عند البصريين المفعول لأجله[4]. أما الحيدرة فقد استعمله في باب التّمييز فقال في حدّه:

" هو التفسيرَ والتبيين وسواءٌ أقلت تمييزٌ أو تبيينٌ أو تفسيرٌ. ألا ترى أنّك إذا قلت: عندي أحدَ عشرَ كان الكلامُ جملةً مبهمةً يجوز أنْ تخصصها بأي جنسٍ شئت. فإذا قلت: رجلاً أو ثوباً كان تفصيلاً لجملةٍ وتبييناً لمبهمةٍ وتمييزاً لجنس ما عددت دون غيره "[5].

الصرف: وقد عرّفه الفراء بقوله "والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثُمَّ أو الفاء أو، أو، وفي أوله جحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يُكرّ في العطف، فذلك الصرف[6].

وهذا المصطلح ليس له مقابلٌ عند البصريين؛ وذلك لأنّه من إعمال الكوفيين[7].

أمّا الحيدرة فقد استعمل هذا المصطلح في باب أحكام أو والواو والفاء بقوله: "وأمّا الواو فإنّها أيضاً تنصب بمعنى أنْ إذا وقعت للصرف نهياً عن الجمع بين الشيئين أو استنكاراً أو اعتمدت على مصدر في صدر الكلام، فالنهي نحو قولك: لا

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 234.

(2) المدارس النّحوية أسطورة وواقع: إبراهيم السامرائي: 126.

(3) المصدر نفسه: 125.

(4) المصطلح النحوي: القوزي: 164.

(5) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 309 –310.

(6) معاني القرآن: الفراء: جـ(235/1).

(7) مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو: مهدي المخزومي: 306.

تأكلْ السمكَ وتشربَ اللبنَ: أي لا تجمع بينهما، وقد أطلق له واحداً وحظر عليه الآخر.

ولو جزم فقال: وتشربِ اللبنَ عطفاً على تأكلْ لكان قد حظرهما عليه جميعاً. ولو رفع الشرب فقال: وتشربُ اللبنَ كانت واو حالٍ وتقديره: وأنت تشربُ اللبنَ، أي لا تأكل السمك شارباً بمنزلة منْ يأكل وهو يشربُ الماءَ. وتقول في الاستنكار عن الجمع بين الشيئين: لا أحبُّ الصالحين، وأعملَ خلاف عملهم... وأصل هذه الواو العطف على تقدير: وأنْ أفعل فحذفت أنْ وأقمت الواو مقامها فدلَّت عليها وصرفت العمل إلى نفسها فصارت العاملة دون أنْ لأنَّه لا يجوز إعمال الحروف محذوفةً... وقد يجيء في الواجب إذا اعتمدت على مصدر في صدر الكلام كما قالت الكلبية:

للبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني أحبُّ إليَّ من لبسِ الشُّفُوفِ[1]

أراد وأن تقرَّ "[2].

الأداة: ويقابله عند البصريين مصطلح "حروف المعاني"[3] هذا ويرجِّح الدكتور مهدي المخزومي مصطلح الكوفيين لما فيه من دقةٍ في الدلالة واختصار في اللفظ[4]. ويوافقه على ذلك الدكتور أحمد مكي الأنصاري[5].

أمَّا الحيدرة فقد استعمله في باب القسم وذلك بقوله: "وهو ينقسم على ضربين: ضربٌ منه يكون بأداةٍ ، وضربٌ منه يكون بغير أداةٍ. فالذي بغير أداةٍ ضربان: أحدهما مبتدأ وخبر ظاهران، وهو قول القائل: عليه عهدُ الله، وامرأتُه طالقٌ، وما أشبههُ لا يجوز فيه إلاّ الرفع. والضرب الثاني: مبتدأ ظاهره وخبره محذوف وهو قولهم: يمينُ الله وأمانتُه، وعهدُ الله وميثاقهُ والمعنى: يمينُ الله لازمةٌ له أو أمانةُ اللهِ،

---

(1) الكتاب: سيبويه: جـ(45/3) انظر شرح شذور الذهب: ابن هشام: 413، انظر أوضح المسالك: ابن هشام: جـ: (120/3)

(2) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 343-344.

(3) المصطلح النحوي: القوزي: 174.

(4) مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو: مهدي المخزومي: 311.

(5) المصطلح النحوي: القوزي: 174.

وعهدُ الله وميثاقهُ عليه. فهذا أو شبهه يجوز فيه و جهان: الرفع كما مثلنا، والنصب على تقدير فعلٍ محذوف كأنّه يقول: أُلزِمُ نفسي يمينَ اللهِ وأمانته"[1].

النَّعت: ويقابله عند البصريين مصطلح "الصفة "[2]

قال أبو حيان: "والتعَّبير به (أي النعت) اصطلاح الكوفيين، وربما قالـــه البصريون، والأكثر عندهم الوصف والصفة "[3].

هذا وقد ذهب بعض الأوائل للتمّيز بين النَّعت والصفة فقال الخليل ابن أحمد: "إنَّ النَّعت لا يكون إلاّ في الصفات المحمودة. وإنَّ الوصف يكون في المحمودة ، وفي غيره من الصفات. وقال غيره: إنّ النعت هو الصفة الراسخة التي تثبت ولا تتغير، والوصف الصفة الراسخة وغير الراسخة"[4].

أمَّا الحيدرة فقد استعمل هذا المصطلح بقوله: "جيء بالنعت لأحد أربعة أشياء: تخصيص نكرة مثل: مررتُ برجلٍ طويلٍ، أو إزالة شكٍ عارضٍ في معرفةٍ نحو: رأيتُ أخاك النَّجارَ. أو مدحٍ نحو قولك: مررتُ بزيدٍ العاقلِ، أو ذم نحو قولك: مررتُ ببكرٍ الأحمقِ، ألا ترى أنَّك إذا قلت: مررتُ برجلٍ شاع في جميع الرجال، فإذا قلت: طويلٍ اختص الطوال وكذلك لو قلت: رأيت أخاك شكٌ أي إخوته رأيت، فإذا قلت النَّجار زال الشك. فأمَّا المدح والذم فأوضح من أنْ تحتاج إلى تلخيص"[5].

المشبه بالمفعول: ويقابله عند البصريين "المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول معه، والمفعول فيه، والمفعول لأجله"[6].

هذا وقد رفض الكوفيون التَّسليم للبصريين بهذه المصطلحات جميعاً، فزعموا أنَّ الفعل إنما يكون له مفعولٌ واحدٌ، وهو المفعول به، وباقيها عندهم ليس شيء منها

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 360.

(2) المصطلح النحوي: القوزي: 166، انظر المدارس النَّحوية أسطورة وواقع: إبراهيم السامرائي: 133.

(3) همع الهوامع: السيُوطي: جـــ (171/6).

(4) المدارس النَّحوية أسطورة وواقع: إبراهيم السامرائي: 133.

(5) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 381.

(6) المصطلح النحوي: القوزي: 184.

مفعولاً، وإنّما شُبّه بالمفعول كما يقول أبو حيان [1].

ومثال هذا المصطلح عند الحيدرة قوله في إعراب الاسم الواقع بعد الصفة المشبهة إذا كانا نكرتين: "فإن كانا نكرتين جاز فيه وجهان: الجرُّ بالإضافة، والنصب على التَّمييز أو التشّبيه بالمفعول ومثالها: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهٍ، وحسنٍ وجهاً[2].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الحيدرة كثيراً ما كان يزاوج ما بين مصطلحات الكوفيين والبصريين في المسألة الواحدة وأقصد بالمزاوجة هنا ذكر المصطلح بالمسمى البصري وكذلك بالمسمى الكوفي في نفس المسألة، وإن دلَّ ذلك على شيءٍ فإنّما يدلُ على أنَّ الحيدرةَ لم يكن متحيِّزاً، أو متعصباً لمذهب نحوي معين.

ومثال ذلك قوله في باب التَّمييز:

"والتَّفسير لا يتقدم المفسَّر، وإنْ تتم به الفائدة، تقول: عندي أحدَ عشرَ فلا يفيد، ثم تقول: ثوباً أو درهماً فتقع حينئذٍ الفائدة بالتمييز خلافاً للحال "[3].

نلاحظ هنا في هذه المسألة أنّ الحيدرة قد استخدم في إثناء عرضها المصطلحين البصري والكوفي معاً. فالتمييز مصطلح البصريين والتَّفسير مصطلح الكوفيين.

كذلك قوله في باب الجر: "الجر هو ما جلبه عامل الجر كما قال طاهرابن أحمد. وقيل له جرٌّ لوجهين: أحدهما: أنَّ عاملَهُ يجرُّ الأسماء بمعنى يخفضها وسواء قلت جرٌّ أو خفضٌ"[4].

أيضاً نلاحظ أنَّ الحيدرة قد استعمل مصطلحي الجر والخفض في نفس المسألة، ومن المعروف أنّ مصطلح الجر مسمى البصريين ومصطلح الخفض مسمى الكوفيين.

---

(1) المصطلح النحوي: القوزي:184، انظر شرح التَّصريح على التَّوضيح: الأزهري: جـ (323/1).

(2) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 277.

(3) المصدر نفسه: 313.

(4) المصدر نفسه: 348.

3.5 ترجيحات الحيدرة واختياراته

أ- ترجيحاته:

كنت قد ذكرت في بداية هذا الفصل أنَّ الحيدرة كان يعتمد في طرح آرائه على مبدأ الترجيح والاختيارات فبعد أنْ يعرض المسألة ويبين آراء العلماء فيها دون ذكر أسمائهم كان يعمد كثيراً إلى ترجيح أحد هذه الآراء على الآخر بقولـــه مثلاً: والأجود[1]، وأجودهما [2]، والأوضح [3]، والأحبُّ إلينا[4] وغير ذلك من العبارات التي تومئ للقارئ بأنَّه يفضّل أحد هذه الآراء على الآخر، ولعل من أبرز الأمثلة التي يتضح فيها نظام الاختيارات لدى الحيدرة ما يلي:

قوله في إدخال"ما" على إنَّ وأخواتها:

" وكذلك لو اتصلت بها "ما" كنت مخيراً في الإلغاء والإعمال، مثل: إنَّما اللهُ إلهٌ واحدٌ، وإنَّما اللهَ إلهٌ واحدٌ، والأجود أنْ تلغى أنَّ وإنَّ ولكنَّ، وتعمل ليت ولعلَّ وكأنَّ؛ وذلك لقوة دلالتها على الفعل، وتغير معنى الابتداء فتقول: ليتما زيداً قائمٌ. ولعلَّما محمداً منطقٌ، وأكثر ما سمعت بيت النابغة منصوباً[5] وهو قوله:

قالتْ ألا لَيْتَماْ هذا الحَمَــامُ لنـــا إلى حمامتِنـــا أو نِصفُهُ فَقَــدُ [6]".

نلاحظ في هذه المسألة أنَّ الحيدرة بعدما عرَضَ آراء العلماء في الأوجه الجائزة أو التي تُحمل عليها إنَّ وأخواتها حال إدخال"ما" عليها – فبعض العلماء ذهب إلى إلغائها فيحمل ما بعدها حينئذٍ على الابتداء والخبر وبعضهم ذهب إلى إعمالها أي بنصب الاسم ورفع الخبر – لجأ إلى أسلوب الترجح من خلال ترجيحه لإلغاء إنّ وأنّ ولكنّ وإعمال ليت، ولعلَّ وكأنَّ وذلك بقوله: والأجود.

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 318/271/267/239.

(2) المصدر نفسه: 184/ 292/ 293/ 367.

(3) المصدر نفسه، 301.

(4) المصدر نفسه: 185/ 487.

(5) المصدر نفسه: 239.

(6) البيت للنابغة الذبياني: انظر ديوانه: 85، انظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام:63، انظر شواهد المغني: السيُوطي: جــ(200/1).

قوله في الأوجه الجائزة في إعراب الاستثناء الغير موجب:

"وأمَّا الجائز فإن الاستثناء متى كان غيرَ موجبٍ جاز اتباعه الأول على البدل، وجاز قطعه عنه منصوباً على أصل الاستثناء، والاتباع أجود؛ لأنَّه يرجع مفرّغاً، مع إسقاط البدل الزائد. ومثالهما جميعاً: ما قام أحدٌ إلاّ زيدٌ وزيداً، وهل مررت بأحدٍ إلا زيدٍ وزيداً ؟ ولا تضـــرب أحداً إلاّ زيداً، وينوي بــه الإتباع والقطع"[1].

كذلك نلاحظ في هذه المسألة أسلوب التَّرجيح واضح لدى الحيدرة من خلال ترجيحه لإتباع المستثنى المستثنى منه في الاستثناء السالب حيث إنَّ بعض العلماء يرى جواز نصبه على أصل الاستثناء وبعضهم يرى جواز إتباعه للمستثنى منه.

قوله في إعراب الاسم الواقع بعد حاشى وخلا:

"وأمَّا حاشى وخلا وبله ولا سيما فيكون مخيراً فيما بعدها، إنْ شئت جررته وجعلت حاشى وخلا حرفي جر وبله ولا سميا اسمين مضافين إلى ما بعدهما فقلت: جاء القوم حاشى زيدٍ ، وخلا زيدٍ وبله زيدٍ، بمعنى ولا مثل زيدٍ، وإنْ شئت نصبت بعد حاشى وخلا وبله وجعلت حاشى وخلا فعلين، وبله اسم فعل، ورفعت بعد لا سيما فقلت: حاشى زيداً وخلا وبله زيداً.

قال كعب بن زهير:

تدعُ الجماجِم ضاحيــاً هاماتُهـــا   بَلْهَ الأكُفَّ كأنَّها لــم تُخلَــقِ[2].

فيروى بخفض الأكف؛ أي فضلاً على الأكف، وفي النصب قول الآخر

تمْشي القطوفَ إذا غنّى الحداةُ بها   مشْيَ الجُوادِ فبلْهَ الجِلَّةِ النُّجُبا[3].

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 318

(2) البيت ساقط من ديوانه، انظر شرح شذور الذهب: ابن هشام: 522 وفيه (تذر) بدل (تدع).

(3) خزانة الأدب: البغدادي: جـ (217/6)

والأجود الجر بحاشى على أنها حرف جر، والنصب بخلا على أنَّها فعل "[1] .

بعد أنْ عرض الحيدرة آراء العلماء في هذه المسألة وهي الأوجه الجائزة في إعراب الاسم الواقع بعد خلا وحاشى وبله ولا سيما حيث إنَّ بعض العلماء ذهب إلى جواز جر الاسم الواقع بعد خلا وحاشى على أنَّهما حرفا جرٍّ، وكذلك جرة بعد بله ولا سيما على أنهما اسمان، وما بعدهما مضافاً إليهما. في حين ذهب بعضُهم إلى جواز نصب الاسم بعد خلا وحاشى وبله على اعتبار خلا وحاشى أفعالاً ماضيةً وما بعدهما مفعولاً به للفعل، وكذلك نصبه بعد بَلْهَ على أنها اسم فعل.

لاحظنا بعد ذلك كيف أنَّ الحيدرة قد لجأ إلى أُسلوب التَّرجيح من خلال ترجيحه للجر بحاشى على أنَّها حرفُ جرٍّ، والنصب بخلا على أنها فعلٌ ماضٍ وذلك بقوله: والأجود...

قوله في باب الإضافة المحضة:

"وفي المحضةِ قولان أحدهما: أنَّ كلَّ إضافةٍ قُدِّرت باللام من نحو: غلامُ زيدٍ، وسرجُ الدَّابةِ، فهي المحضة؛ لأن المعنى: غلامٌ لزيدٍ، وسرجٌ للدابة، وحجَّة هذا القائل أنّ المضاف إليه بمعنى الحرف. وأصل الإضافة التمليك، وليس في الحروف حرفٌ معناه التَّمليك إلاّ اللام، فما قدَّرته من الإضافات باللام فهي المحضةُ؛ لاتفاق الإضافة واللام في التَّمليك، وما قُدِّر بمن وغيره فليس بمحضٍ؛ لزوال معنى التَّمليك معه، والقول الثاني: أنَّ ما قُدِّر باللام وبمن فهو محضٌ نحو غلامُ زيدٍ، وثوب خزٍّ؛ لأَنَّه يتمخض فيه حرف الجر إذا قلت: غلامٌ لزيدٍ، وثوبٌ من خزٍّ، والقول الأول أجود؛ لشبهه بالأصل والله أعلم "[2].

نلاحظ أيضاً في هذه المسألة أنَّ الحيدرة بعد عرضه لآراء العلماء فيها والتي تمخضت عن رأيين، الأول منهما أنَّ الإضافة المحضة هي التي تُقدَّر باللام نحو: غلامُ زيدٍ، وسرجُ الدَّابة، لأن الأصل في ذلك غلامٌ لزيدٍ، وسرجٌ للدَّابة. والثاني منهما أنَّ الإضافة المحضة هي التي تُقدَّر باللام وبمن، فعندما تقول: غلامُ زيدٍ، وثوبُ خزٍّ، فكأنَّ تقدير الكلام غلامٌ لزيدٍ، وثوبٌ من خزٍّ. بعد ذلك طرح الحيدرة

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 320-321.

(2) المصدر نفسه: 367.

رأيَه في هذه المسألة من خلال ترجيحه للرأي الأول الذي مفادهُ أنَّ الإضافة المحضة هي التي تُقدَّر باللام فقط معللاً سبب ذلك وهو مشابهة الأصل.

قوله في لام الأمر:

"وهي تكون في ابتداء الكلام مكسورةً، وفي الوصل ساكنةً قال الله تعالى﴿ثُمَّ لْيقضُوا تَفَثَهُمْ﴾[1]، ثم قال: ﴿ولْيوفوا نُذُورَهُم ولْيطَّوَّفوا بالبيت العتيق﴾[2].

يقرأ بسكون هذه اللاَّمات لأجل الوصل ، ومن النحويين مَنْ يجيز تحريكها في كل حالٍ. والسكون مع الوصل أجود لئلا يشبه لام الغرض"[3].

وللعلماء في هذه المسألة أيضاً، رأيان أحدهما: أنَّ لام الأمر عندما تقع في بداية الكلام تكون مكسورةً. والآخر: أنَّها تكون ساكنةً في الوصل، أمَّا رأي الحيدرة في هذه المسألة فيتَّضحُ من خلال ترجيحه للرأي الثاني الذي مفاده أنّ لام الأمر في حالة الوصل تُسكَّن، وذلك للتمييز بينها وبين لام الغرض.

قوله في إقامة البدل مقام المبدل منه:

" وقال المبرد: حقيقة البدل أنْ يُقام مقام المبدل منه فيستقل التأليف. فإذا قلت: جاءني زيدٌ أخوك، جاز أنْ تقول: جاءني أخوك ولعمري إنَّه يستقلُ التأليفُ، ألا ترى أنَّه يقول: جاءني زيدٌ. فيشك أي الزيدين جاءه أأخوك أم غيره؟ فإذا قلت: جاءني أخوك فيلتبس عليك أي إخوتك أزيدٌ أم غيرُه من إخوتك ؟ فإذا قال جاءني زيدٌ أخوك وأتى لمجموعي الاسم زال اللبس وتبين المعنى وتخصص من غيره، وهذا أجود القولين فافهم ذلك "[4].

نلاحظ أيضاً في هذه المسألة أنَّ الحيدرة قد اعتمد الرأي الثاني من خلال ترجيحه له على الرأي الأول والذي مفاده أنَّ البدل إنَّما يكون بمجموعي الاسم وليس بطرح أحدهما ؛ لأنَّ طرح أحدهما مؤداه إلى اللبس وعدم التبيين.

---

(1) الحج: 29

(2) الحج: 29

(3) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 371.

(4) المصدر نفسه: 409.

قوله باب الاستخبار:

"وإذا قلت مَنْ قام ؟ كان للنحويين فيه قولان: منهم منْ يقول: إنّ مَنْ مبتدأ ، وقام فعل وفاعله مستتر فيه وهما في موضع رفع على الخبر لمن. ومنهم من يقول: مَنْ فاعل مقدّم في اللفظ متأخرٌ في النية وقام فعله الذي رفعه ويجلعه فارغاً من الضمير. والأول أيضاً أحبُّ إليّ، وأشبه بالأصل و لا شيء يلجئ إلى الحكم عليه بأنه فاعلٌ وفي المبتدأ عنه مندوحةٌ وسَعَةٌ فجعلُه فاعلاً تحكُّمٌ ولا وجه له"[1].

أمّا رأي الحيدرة في هذه المسألة أيضاً فقد تمثّل من خلال ترجيحه للرأي الأول الذي مفاده أنّ إعراب جملة " مَنْ قام" مَنْ مبتدأ والجملة الفعلية (قام) خبر وذلك لأنّ الأصل من وجهة نظره يقتضي ذلك.

قوله في باب ظرف المكان:

"وقد يكون الظرف اسماً للشيء فيجري بوجوه الإعراب . قال لبيد:

فَعَدَت كلاَ الفَرْجَيْنِ تَحسَبُ أنّهُ مولى المُخافةِ خلفُها وأمامُها[2]

رفع الخلف والأمام على البدل من كلا أو على الخبر لمولى، والهاء في أنّه ضمير شأن وقصة، والأول أوضح[3].

بعد أنْ عرض الحيدرةُ آراء العلماء في هذه المسألة والتي تمثلت في ذهاب بعضهم، إلى أنّ إعراب ظرفي المكان في قول الشّاعر بدلٌ من كلا وبعضهم أعربهما خبراً لمولى عندئذٍ أبدى الحيدرةُ رأيَه من خلال ترجيحه للرأي الأول الذي يقتضي بأنْ يُعربا بدلاً من كلا وليسا خبرين لمولى من خلال قوله: والأول أوضح.

ب- اختياراته:

كان يلجأ الحيدرةُ في كثير من الأحيان إلى نظام الاختيارات وذلك من خلال عرضه للأوجه الإعرابية الجائزة في المسألة دون أنْ يبدي رأيه فيها بشكل مباشر مكتفياً فقط بذكر بعض العبارات التي تشير للقارئ أنّ هذا من الاختيارات ، وأنّ

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 487.

(2) ديوانه: 173، انظر الكتاب: سيبويه: جـ (407/1)، انظر شرح المعلقات السبع: الزّوزني: 272.

(3) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 301-302.

القارئ مخيرٌ في الأخذ بهذا الرأي أو ذاك. ومن هذه العبارات التي كان يعتمدها الحيدرة في هذا المجّال قوله: كنت مخيراً [1] وما شابهها، أو إن شئت[2]، أو أيهما شئت[3]، أو جاز فيه[4]، ولعل من أبرز الأمثلة التي تفصح عن مبدأ الاختيارات لدى الحيدرة ما يلي:

قوله في أحكام كان:

" إنْ جئت بمعرفتين رفعت أيهما شئت اسماً، ونصبت الأُخرى خبراً نحو قولك: كان زيدٌ القائمَ، وكان زيداً القائمُ. فإنْ فصلت بينهما بمضمرٍ منفصل كنت مخيراً في الخبر إنْ شئت رفعته، وجعلت المضمر مبتدأ وكانا في موضع نصبِ خبراً لكان، وإنْ شئت نصبت الخبر وجعلت الفاصل حرفاً لا موضع له من الإعراب. مثال ذلك كلّه: كان زيدٌ هو القائمُ، والقائمَ".[5]

لاحظنا في هذه المسألة أنَّ الحيدرة قد لجأ إلى نظام الاختيارات في طرح رأيه مقدّماً لذلك بعبارة وإنْ شئت وكنت مخيراً وذلك من خلال عرضه للأوجه الإعرابية الجائزة فيها، حيث بيّن أنّه في حالة المجيء بعد كان باسمين معرفتين دون أنْ يفصل بينهما بفاصل جاز رفع أو نصب أيهما شئت اسماً أو خبراً لها. أمّا في حالة الفصل بين كان واسمها بضمير فصل جاز وجهان في إعراب خبرها:

الوجه الأول: نصب الخبر وجعل الضمير الفاصل لا محل له من الإعراب .

والوجه الثاني: جعل الضمير الفاصل مبتدأ وما بعده خبر له والجملة الاسمية في محل نصب خبر لكان.

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 224.

(2) المصدر نفسه: 197/ 239/ 242/ 262/ 286/ 494.

(3) المصدر نفسه: 224/ 274.

(4) المصدر نفسه: 197/ 266/ 335/ 369/ 384.

(5) المصدر نفسه : 224.

سقوط أنْ من خبر عسى:

قال الحيدرة: "إلاّ أن خبر عسى يلزمه أنْ؛ قال الله تعالى: ﴿عسى ربُكُم أنْ يَرْحَمَكُمْ﴾[1] وقوله: ﴿فعسى اللهُ أنْ يأتيَ بالفتح﴾[2]. ولا يجوز سقوطها إلاّ في الشِّعر، ومتى سقطت كنت مخيراً في نصب الاسم ورفع الخبر تشبيهاً بلعلَّ ورفع الاسم ونصب الخبر إلحاقاً بكان، قال الشاعر:

عسى الكربُ الذي أمسيتَ فيهِ يكونُ وراءَهُ فَرَجٌ قريبُ[3]

يُروى برفع الكرب ونصبه "[4]

كذلك يبدو نظام الاختيارات واضحاً لدى الحيدة في هذه المسألة، من خلال تقديمه له بقوله: كنت مخيراً، حيث بيَّن الحيدرةُ أنَّ خبر عسى في الغالب يكون مقترناً بأنْ ولا تسقط منه أنْ إلاّ في الضرورة الشِّعرية، أمّا في حال سقوطها كان الاختيار في إلحاقها بلعلَّ من خلال نصب الاسم ورفع الخبر. أو حملها على كان برفع الاسم ونصب الخبر.

قوله في أحكام إنَّ المخففة من الثقيلة:

" فإنْ خففت المشددة من هذه الأحرف كنت مخيراً، إنْ شئتَ أعملتَها وإنْ شئتَ ألغيتَها فتقول: إنْ زيداً لقائمٌ. وإنْ زيدٌ لقائمٌ، قال الله تعالى:﴿إنْ كلُّ نفسٍ لما

---

(1) الاسراء: 8.

(2) المائدة: 52.

(3) البيت لهدبة بن الخشرم، انظر الكتاب: سيبويه: ج (159/3)، انظر المقتضب: المبرد: ج (70/3).

(4) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 227.

عليها حافظٌ﴾[1]. ﴿وإنْ كُلاًّ لمّا ليُوفِّينّهمْ ربُّك أعملَهُمْ﴾ [2] وكذلك الباقي"[3].

قوله في باب الأفعال التي لا تتصرّف:

"فإذا قلت حبذا زيدٌ، فحبذا فِعلٌ وفاعلٌ في موضع رفع خبراً لزيدٍ، وزيدٌ مبتدأ، وإنْ شئت رفعت زيداً خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: حبذا هو زيدٌ. ولا يكون لحبذا موضع من الإعراب"[4].

أيضاً اعتمد الحيدرة على نظام الاختيارات في المسألتين السابقتين من خلال قوله: وإنْ شئت ، حيث بيَّن لنا في المسألة الأولى أنَّه إذا خُففت إنَّ من الثقيلة جاز في إعرابها وجهان الإعمال والإلغاء.

أمّا المسألة الثانية فقد بيَّن لنا من خلالها أنَّه يجوز لنا وجهان في إعراب جملة " حبذا زيدٌ".

الأول: على اعتبار " حبذا" فعل وفاعل، والجملة الفعلية في محل رفع خبر لزيد. أمّا الثاني فعلى اعتبار زيدٍ خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو ، أمَّا حبذا فلا محل لها من الإعراب.

قوله في أحكام المفعول معه:

"متى جاء بعد ظاهرٍ جاز نصبُه على أنَّه مفعولٌ معه، وجاز إتباعه الأول على أنّ الواو عاطفةٌ، ومثال الجميع: جاء زيدٌ وعمروٌ وعمراً.

ورأيتُ زيداً وعمراً، ومررتُ بزيدٍ وعمروٍ وعمراً، وإنْ شئت نصبت مع المنصوب عطفاً على اللفظ ، ونصبت مع المجرور عطفاً على الموضع، ويجوز

---

(1) الطارق: 4

(2) هود: 111

(3) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني:239.

(4) المصدر نفسه: 262.

وبعد فسأعرض لأبرز الآراء التي تبع فيها الحيدرةُ غيرَه من النُّحاة ، وكذلك الآراء التي خالفهم فيها.

أ- الآراء التي تبع فيها الحيدرةُ غيرَه من النُّحاة:

نعم وبئس أفعالٌ وليست أسماءً:

قال الحيدرةُ: " وأمّا الدّليل على كونها أفعالاً فمن أربعة أوجهٍ:

الوجه الأول: أنَّ الضمير المرفوع يتصل بها إلا حبَّذا وذلك قولك: لستُ قائماً، والزيدون عسوا أنْ يقوموا.

والوجه الثاني: أنّها جميعاً تدل على الأزمنة، وذلك شيءٌ مختصٌ بالأفعال دون الأسماء والحروف وهي من أقوى دلائل الفعل.

والوجه الثالث: أنَّها مبنيةُ الأواخر على الفتح كسائر الأفعال الماضية إلاّ عسى فهي معتلةٌ.

والوجه الرابع: أنَّها تفسِّر الفعل المحذوف، وتدلُّ عليه دلالةً قويةً في باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره. فكما تقول زيداً ضربتُ أباهُ. والمعنى أهنتُ زيداً ضربتُ أباه. تقول: زيداً لستُ مثلَه، أي نافيتُ زيداً لستُ مثلَه ويجوز على بُعدِه: زيداً نعم الرجلُ أخوه أي مدحت زيداً نعم الرجلُ أخوه... والفراء يقول: إنَّ نعم وبئس اسمان ويستدل على ذلك بدخول حروف الجر عليهما. وبدخول الألف واللام والصحيح أنَّها أفعالٌ بما قدَّمنا من الاحتجاج وهو مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النَّحويين"[1].

لا بد من الإشارة هنا إلى أنَّ هذه المسألة هي إحدى المسائل الخلافية ما بين الكوفيين والبصريين وقد فصَّل ابن الأنباري فيها القول في كتابه الإنصاف[2]، ثم نجد الحيدرةَ قد أوردها وفصَّل فيها أيضاً القول، من خلال عرضه لآراء كل من الطرفين وحججهم لإثبات صحة ما ذهبوا إليه. بعد ذلك لاحظنا أنَّ الحيدرة قد تبع فيها رأي الخليل وسيبويه وجمهور النُّحاةِ القائل بفعليتِها وخالف الكوفيين الذي قالوا

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 261/260/259.

(2) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري: جـ (1/97-125).

باسميتِها وذلك بالتَّصريح المباشر بقوله: " والصحيح أنَّها أفعالٌ بما قدَّمنا من الاحتجاج وهو مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحويين"[1].

قوله في باب النِّداء:

"وإذا اضطر شاعرٌ إلى تنوين مفرد جاز له تنوينه بالرفع على اللفظ وهو مذهب الخليل، وبالنصب على الأصل، وهو مذهب عمرو بن العلاء، قال الشاعر:

سلامُ الله يا مطرٌ عليها   وليس عليكَ يا مطرُ السلامُ[2]

رُوي بنصب الأول ورفعه"[3].

لاحظنا من خلال عرض هذه المسألة أنَّ الحيدرةَ تبع مذهبين وهما مذهب الخليل الذي يجيز تنوين المنادى في الضَّرورة الشّعرية على اللفظ، وكذلك مذهب أبي عمرو بن العلاء الذي يجيز نصبه على الأصل إذ الأصل في المنادى النصب.

العامل في الحال:

قال الحيدرة: " وقد يكون العامل في الحال معنى فعل وذلك ثلاثةُ أشياء: أسماءُ الإشارةِ في مثل: هذا زيدٌ واقفاً. فالعامل في واقفٍ ما في "الهاء" من معنى التنبيه، أو "ذا" من معنى الإشارةِ كأنَّك قلت: أنبِّه على زيدٍ واقفاً، أو أُشير إليه واقفاً.والثاني الظروف إذا تعلقت بفعل محذوف مثل قولك: زيدٌ عندك مقيماً. والثالث: أيضاً الحروف إذا تعلقت بمحذوف مثل قولك: زيدٌ في الدار مقيماً. فالعامل في مقيمٍ في المسألتين نفس الظرف والحرف اللذين هما "عندك، وفي الدار"؛ لأنَّهما سدَّا مسد الخبر وتضمنا الضمير الذي كان فيه وصار مرفوعاً بهما ارتفاع الفاعل وهو صاحب الحال، وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح وعليه العمدة، والتقدير زيدٌ استقر عندك مقيماً واستقرّ في الدّار مقيماً، فأفهم ذلك فإنَّه من لطيف العربية "[4].

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 261.

(2) البيت للأحوص: انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري.: جـ (311/1)، انظر شرح شواهد المغني: السيُوطي: جـ (766/2)

(3) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 336.

(4) المصدر نفسه: 306.

من المعروف لدى النُّحاةِ أنَّ العاملَ في الحال قد يكون العامل في صاحبها كالفعل مثلاً. سواء أكان لازماً أو متعدياً ، وقد يكون العامل فيها المشبه بالفعل كاسم الفاعل والمفعول، وقد يكون العامل فيها معنى الفعل كالظرف أو الجار والمجرور، وذلك لتضمنهما معنى الفعل، ولأنَّهما سدا مسد الخبر، فالحيدرةُ بعد عرضه لهذه الآراء نلاحظ أنَّه تبع رأي سيبويه في ذلك بقوله: " وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح وعليه العمدة" [1].

هذا ولا بد من الإشارة إلى أنَّ الحيدرة قد تبع طاهر بن أحمد في العديد من الآراء لعل من أبرزها:

تعريفه للحال بقوله: " هي هيئةُ الفاعلِ والمفعول به متنقلاً، أو مقدَّراً بالمتنقِّل كما قال طاهر بن أحمد "[2].

وتعريفه للجر بقوله: "أمّا الجرُّ فهو ما جلبه عامل الجر كما قال طاهر ابن أحمد"[3].

كذلك تبعه في تعريفه للنعت بقوله: " أمَّا النعت فهو وصف المنعوت بشيءٍ فيه ، أو شيءٍ من سببهِ كما ذكر طاهر بن أحمد "[4].

ب- الآراء التي خالف فيها النُّحاة:

مثلما أخذ الحيدرةُ بآراء بعض العلماء كما أشرتُ سابقاً رد بعضَها معللاً في الغالب سبب ردِّه لهذه الآراء والتي من أبرزها:

قوله في أنَّ العلم أعرف من الإشارة:

قال الحيدرة: "وتعريف العلمية فوق تعريف الإشارة لوجوه منها:

أنَّ تعريف العلميَّةِ لا يفارق الاسم غائباً كان أو حاضراً ، موجوداً كان أو معدوماً، ولا يكون كذلك الإشارة.

ومنها أنَّ العلم قد يستقل بنفسه في الدّلالة على المسمى به نحو: زيدٌ من أهل الكوفة. واسم الإشارةِ مفتقرٌ إلى الصفة نحو: هذا الرَّجُلُ من أهلِ الكوفةِ. ومنها أنَّ

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 306.

(2) المصدر نفسه: 302.

(3) المصدر نفسه: 348.

(4) المصدر نفسه: 381.

اسم الإشارةِ يتبع العلم نعتاً في مثل: مررت بزيدٍ هذا، ولا يتبعه العلم نعتاً. والموصوف أعرف من الصفة بلا خلاف. ومنها أنَّك تغلِّب العلم على الإشارة في قولك: زيدٌ الغائب، وهذا الرَّجلُ الحاضر قاما، ولا يجوز قمتما فانظر زيداً غائباً غُلِّب على هذا حاضراً، وكفى بهذا الاحتجاج على من يعتقد إنَّ تعريفَ الإشارةِ فوق تعريف العلمية.وعلَّته زعم بأنَّ الإشارةَ تُعرَّفُ بالعين والقلب. والأعلام تُعرَّفُ من جهةٍ واحدةٍ وهذا مذهب أبي بكرٍ بن السَّراجِ وأصحابهِ وليس بشيء للعللِ التي قدَّمنا"[1].

يتضح لنا من خلال هذه المسألة أنَّ الحيدرةَ قد خالف في رأيِه رأي أبي بكر ابن السراج الذي مفادُه بأنَّ تعريف الإشارة فوق تعريفِ العلميَّةِ وذلك من خلال تقديم الحيدرةِ للأدلةِ والبراهين التي تثبت عكس ما ذهب إليه ابن السَّراج.

الفصل بالمضارع بين "ما" وفعل التعجُّب .

قال الحيدرةُ: "وأجاز الكسائي الفصل بالمستقل بين "ما" وفعل التعجب فقال: ما يخرج أطولَهُ وما يجيء أحسنَهُ، كأنه تصوَّر شيئاً فتعجب منه، فجاء بالفعل توطئةً للاستقبال، وهذا على الجملةِ ضعيفٌ أجاز أم لم يجز" [2].

نلاحظ أيضاً في هذا المسألة أنَّ الحيدرة قد ردّ رأي الكسائي في جواز الفصل بين "ما" وفعل التعجب بالفعل المضارع وذلك من خلال وصفه هذا الرأي بالضعف.

الإخبار عن ليس بالماضي:

قال الحيدرةُ: "وقد قدَّمنا أنَّه يجوز أنْ يقع خبراً لها ما جاز في خبر المبتدأ وقلنا غالباً احترازاً من الفعل الماضي؛ لأنَّهُ لا يقع خبراً لصار، ولا لليس، ولا لما لزم أوله"ما" في قول أكثر النحويين ولذلك عللٌ أعرضنا عنها للاختصار.

فأمَّا باقيها فيجوز أنْ يُخبر عنها بالماضي... وقد روى سيبويه عن بعض العرب، ليس خلقَ اللهُ مثلَهُ . أي ليس الشأن خلقَ اللهُ مثلَهُ ، فأخبر عنه بماضٍ وهو شاذٌ" [3].

---

(1) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 449

(2) المصدر نفسه: 326.

(3) المصدر نفسه: 223.

أيضاً في هذه المسألة تبدو مخالفةُ الحيدرةِ لما رواه سيبويه عن العرب واضحةً حيث أخبر العرب عن ليس بالماضي وهذا مخالف لما عليه جمهور النُّحاةِ وقد تمثلت مخالفةُ الحيدرةِ لذلك الرأي من خلال وصفه له بالشذوذ.

قوله في باب اسم الفاعل والمفعول:

"وأمّا الممتنع فإنّ اسم الفاعل لا يعمل عملاً وهو محذوف خلافاً للفعل، ولا يعمل إذا كان بمعنى المضي. بل يكون مضافاً كسائر الأسماء مثل: هذا ضاربُ زيدٍ أمس. ولو قلت: ضاربٌ زيداً أمس لم يجزْ إلاّ على مذهب الكسائي، وهو غيرُ مستقيمٍ، لأنّ اسم الفاعل إنَّما عملَ لمضارعته المستقبل، وليس بينه وبين الماضي مضارعة، فكما مُنِع الماضي الإعراب لعدم المضارعة، فكذلك يمنع اسم الفاعل بمعنى المضي[1].

يتضح مما سبق أنّ الحيدرة قد خالف الكسائي في رأيه الذي مفاده بجواز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي من خلال وصفه لذلك الرأي بعدم الاستقامة؛ وذلك لمخالفته رأي جمهور النحاة وحجة الحيدرة في رفضه لذلك أنّ الفعل الماضي لمّا مُنع الإعراب لعدم المضارعة كذلك يُمنع اسم الفاعل بمعنى المضي.

الخاتمة

لعل من أبرز النَّتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

1- إنّ الحيدرة قد اعتدّ بالسماع كثيراً في عرضه للمسائل النحوية و الصرفية و غيرها مما ورد في الكتاب. وأخص بالذكر اعتداده بالقرآن الكريم، والشعر العربي، حيث شكلا أكبرَ نسبة استشهاد في الكتاب. فلا تكاد تخلو صفحة من صفحات الكتاب من وجود شاهد من القرآن أو الشعر. أمَّا أركان السماع الأخرى فقد اعتدّ بها الحيدرة في كتابه ولكن بدرجة أقل من القرآن والشعر.

2- لم يلتزم الحيدرة في استشهاده بالشِّعر بالقيود الزّمانية والمكانية للاحتجاج، حيث استشهد بالشعر العربي بمختلف عصوره وطبقاته وإنْ كان معظم

---

(2) كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني: 273.

استشهاده لشعراء الجاهلية والإسلام. استشهد كذلك بأشعار المولدين أمثال بشار بن برد، وأبي تمام، والمتنبي، وكشاجم، وأبي نواس، والبحتري، وابن الدُمينة وغيرهم، ولكن استشهاده بأشعارهم لم يتعدَّ حد الاستئناس والتعزيز فقط.

3- كان الحيدرة متوسطاً في موقفه من القراءات القرآنية والحديث الشريف، فلم يكن من المتشددين في عدم الأخذ بهما، أو من المتساهلين في الأخذ بهما مطلقاً.

4- لم يستشهد الحيدرة في كتابه بالقراءات الشاذة مطلقاً؛ وذلك لأنه يرى أنَّها لا أصل لها.

5- كان للحيدرة موقفان من القياس أحدهما: رفض فيه القياس على الشاذ والآخر: اعتمد فيه القياس فيما ليس شاذاً.

6- اعتمد الحيدرة كثيراً على العلَّة النَّحوية في تفسيره للكثير من المسائل، وإنْ كان لا يصرِّح بأسماء تلك العلل في كثير من الأحيان.

7- لم يكن الحيدرة متعصباً لمذهب من المذاهب، بل كان متوسطاً في ذلك. فمثلما وافق البصريين في بعض المسائل، وافق كذلك الكوفيين، وإنّ كانت نسبة موافقته للبصريين في المسائل واستعماله للمصطلح البصري تفوق نسبة موافقته واستعماله للمصطلح الكوفي. فذلك لا يُعدُّ دليلاً قاطعاً على أنه بصري المذهب.

8- يعدُّ الحيدرة من الشخصيات النحوية البارزة في تاريخ النحو العربي، على الرغم من أنَّه لم يصل إلينا من مؤلفاته سوى كتاب " كشف المشكل في النحو"، وعلى الرغم من أنه لم يحظَ بالمكانة التي يستحق، ويمكن القول أن السبب وراء ذلك كما ذكرت سابقاً هو بُعدُ بلاد اليمن، وانعزالها عن العالم الخارجي.

9- كان الحيدرة يعتمد كثيراً على مبدأي الترجيح والاختيار في بيان موقفه تجاه المسائل النحوية التي يطرحها في كتابه.

المراجع

ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد النحوي (1998م)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**: المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، (د.ط) .

ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد (1957م)، **الإغراب في جدل الإعراب**: قدّم له وعُني بتحقيقه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة الأولى.

ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرَّحمن بن محمد بن أبي سعيد (د.ت)، **كتاب أسرار العربيّة**: دار الأفاق العربيَّة، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرَّحمن كمال الدين بن محمد (1957م)، **لمع الأدلَّة**: تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة الأولى.

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (1976)، **شرح المقدمة المحسبة**: تحقيق: خالد عبد الكريم، الطبعة الأولى، الكويت.

ابن السِّكِّيت، (د.ت)، **إصلاح المنطق**: شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، عبدالسلام هارون، دار المعارف- مصر.

ابن الشجري، الإمام العلاّمة الشريف هبة الله بن علــي محمد بــن حمزة المعروف (1930م)، **أمالي ابن الشجري في آداب اللغة العربيّة**: عُني بنشره وتصحيحه وضبطه الشيخ عبدالخالق مصطفى محمد، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة بشارع الفجالة رقم 58.

ابن جنِّي، أبو الفتح عثمان (د.ت)، **الخصائص**: تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (د.ت)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها:** تحقيق: علي النَّجدي ناصف، عبدالحليم النَّجار، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

ابن حبيب، أبو العباس ثعلب (1959م)، **ديوان ابن الدُّمينة:** مكتبة العروبة، (د.ط).

ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن حمدان (2002م)، **القراءات الشّاذة:** دار الكندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

ابن زكريا، أبو الحسين أحمد بن فارس (1991م)، **معجم مقاييس اللغة:** تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى.

ابن عاشور، محمد الطّاهر (1976م)، **ديوان النَّابغة الذُّبياني:** الشركة التونسيّة للتوزيع، والشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع- الجزائر، (د.ط) .

ابن عصفور، علي بن مؤمن (د.ت)، **المقرَّب:** تحقيق: أحمد عبدالستَّار الجواري، عبدالله الجبوري، مطبعة العاني- بغداد، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

ابن قتيبة (د.ت)، **الشعر والشعراء:** تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف – القاهر.

ابن قنبر، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان (1983م)، **الكتاب:** تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الكتب العلميّة- بيروت، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الثانية.

ابن مجاهد (د.ت)، **كتاب السَّبعة في القراءات:** تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الأولى.

ابن منظور الإفريقي المصري (د.ت)، **لسان العرب:** دار صادر- بيروت، الطبعة الأولى.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش علي النَّحوي (د.ت)، **شرح المفصَّل:** عالم الكتب – بيروت.

البرقوني، (1986م)، **شرح ديوان المتنبي:** دار الكتاب العربي – بيروت، (د.ط).

بروكلمان، كارل(د.ت)، **تاريخ الأدب العربي:** نقله إلى العربيّة: رمضان عبدالتواب، وراجع ترجمته: السَّيد يعقوب بكر، الطبعة الثالثة، دار المعارف.

البرّي، زكريا (د.ت)، **أصول الفقه الإسلامي**: دار النهضة العربيّة-القاهرة.

البغدادي، أبو بكر محمد بن سهل بن السَّراج النحوي (1985م)، **الأصول في النحو**: تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، الطبعة الأولى.

البغدادي، الشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي (د.ت)، **معجم البلدان**: دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر.

البغدادي، عبدالقادر بن عمر (1998م)، منشورات محمد علي بيضون، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**: دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، إشراف: إميل بديع يعقوب.

بك، محمد الخضري (1969)، **أصول الفقه**: دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة السادسة.

أبو الفرج، محمد أحمد (1966م)، **المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث**: دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.

أبو حسان، علاء الدين نجم يوسف (2000م)، **معجم مصطلحات أصول الفقه**: مؤسسة الرسالة ناشرون، عمان- الأردن،، الطبعة الأولى

أبو زهرة، محمد (د.ت)، **أصول الفقه الإسلامي**: دار الفكر العربي.

أبو زهره، محمد (د.ت)، **ابن حزم حياته وعصره- آراؤه وفقهه**، دار الفكر العربي.

أبو سنينه، كامل محمد (1975م)، **كتاب كشف المشكل في النحو دراسة وتحقيق**: رسالة ماجستير غير منشورة، عين شمس، القاهرة.

أبو صوفة، محمد عبداللطيف (1993م)، **الأمثال العربيّة ومصادرها في التراث**: مكتبة المحتسب، الطبعة الثانية.

أبو علي، محمد توفيق (1989م)، **روائع الأمثال الشائعة**: دار النَّفائس، الطبعة الأولى.

أبو المكارم، علي (1973م)، **أصول التّفكير النحوي**: منشورات الجامعة الليبيّة، كلية التربيّة، (د.ط).

الأزدي، أبو الحسن بن رشيق القيرواني(1981م)، **العمدة في محاسن الشّعر وآدابه ونقده**: تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الجيل للنشر والتّوزيع، (د.ط).

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (د.ت) **تهذيب اللغة**: تحقيق: عبدالكريم الغرباوي، مراجعة: محمد علي النجار، الدّار المصرية للتأليف والترجمة.

الأزهري، الشّيخ الإمام الهمام خالد بن عبدالله (د.ت)، **شرح التّصريح على التّوضيح**: دار إحياء الكتب العربيّة.

إسماعيل، خميس (1993م)، **أمثال وأمثال لكل الأجيال**: الطبعة الأولى، دبي– الإمارات العربيّة المتحدة.

الأصفهاني، أبو الفرج (1994م)، **كتاب الأغاني**: دار إحياء التراث، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى.

الأفغاني، سعيد (1987م)، **في أصول النّحو**: المكتب الإسلامي، (د.ط).

إلياس، منى (1985م)، **القياس في النّحو مع تحقيق باب الشّاذ من المسائل العسكريات لأبي على الفارسي**: دار الفكر، الطبعة الأولى.

الأنصاري، أبو محمد عبدالله بن هشام (د.ت)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي.

الأنصاري، جمال الدّين عبدالله بن هشام (1994م)، **شرح شذور الذّهب**: تحقيق: بركات يوسف هبّود، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،(د.ط) .

أنيس، إبراهيم (1975م)، **من أسرار اللغة**: مكتبة الأنجلو المصريّة، الطبعة الخامسة.

التبريزي، الخطيب (1992م)، **شرح ديوان أبي تمام**: دار الكتاب العربي، (د.ط).

الترمذي (د.ت)، **الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي**: تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان.

التّهانوي، محمد علي (د.ت)، **موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم:** تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت –لبنان، الطبعة الأولى.

الجبوري، كامل سليمان (د.ت)، **معجم الشعراء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002م:** منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان.

الجرجاني، العلامة علي بن محمد السّيّد الشريف(د.ت)، **كتاب التّعريفات:** تحقيق: عبدالمنعم الحفني، دار الرّشاد.

الجزائري، الشيخ يحيى بن محمد أبي زكريا الشّاوي المغربي (د.ت)، **ارتقاء السّيادة لحضرة شاه زاده في أصول النحو:** تحقيق: عبدالرزاق عبدالرحمن السّعدي.

الجعدي، عمر بن علي بن سمرة (د.ت)، **طبقات فقهاء اليمن:** تحقيق: فؤاد سعيد، دار القلم، بيروت – لبنان.

الجوهري، إسماعيل بن محمد بن حمّاد (1984م)، **الصّحاح (تاج اللغة وصحاح العربيّة):** تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة.

الحاوي، إيليا (1981م)، **شرح ديوان أبي تمام:** دار الكتاب اللبناني، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

الحاوي، إيليا (1987م)، **شرح ديوان أبي نواس:** منشورات الشركة العالميّة للكتاب، دار الكتب اللبناني– دار الكتاب العالمي. (د.ط) .

الحجاج، أحياء (2003م)، **الاستراباذي نحوياً:** رسالة ماجستير.

الحجوج، محمد (2002م)، **الأصول اللغوية في كتاب الخصائص**، رسالة ماجستير.

الحديثي، خديجة (1974م)، **الشاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه:** مطبوعات جامعة الكويت، رقم(27)، (د.ط).

الحديثي، خديجة (1981م)، **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث:** دار الرّشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام_ الجمهورية العراقية، (د.ط).

حسّان، تمام (د.ت)، **الأصول دراسة ابيستمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب:** الهيئة المصرية العامة للكتاب.

حسانين، عفاف (1996م)، **في أدلة النحو:** المكتبة الأكاديميّة، الطبعة الأولى.

حسين، محمد الخضر (1979)، **مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني**: العدد المزدوج، (3–4)، السنة الثانية.

حسين، محمد الخضر(د.ت)، **دراسات في العربيّة وتاريخها**: المكتب الإسلامي، ومكتبة دار الفتح.

حسين، محمد محمد (1993م)، **ديوان الأعشى الكبير**: مؤسسة الرِّسالة، الطبعة السَّابعة.

حمد، حسن (1998م)، **شرح الأشموني على الفيّة ابن مالك**: إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى.

الحملاوي، أحمد (د.ت)، **شذا العرف في فن الصرف**.

الحموز، عبدالفتاح (1987م)، **الكوفيون في النَّحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر**: دار عَّمار، الطبعة الأولى.

الحموز، عبدالفتاح (1987م)، **ظاهرة التّعويض في العربيّة وما حُمِل عليها من المسائل**: دار عمار، الطبعة الأولى.

الحموز، عبدالفتاح (1991م)، التَّعادل في العربيّة: **مجلة مؤتة للبحوث والدِّراسات**، المجلد السادس، العدد الثَّاني.

الحموي، ياقوت (د.ت)، **معجم الأدباء**: راجعته وزارة المعارف العموميّة، دار إحياء التراث العربي.

الخلاَّب، مفتاح رجب (1996م)، **القياس النَّحوي من عبدالله بن أبي إسحاق إلى سيبويه**: كلية الدّعوة الإسلاميَّة، الطبعة الأولى.

خلاف، عبد الوهاب (1988م)، **علم أصول الفقه**: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة العاشرة.

خليفة، حاجي (1982م)، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: للعلاَّمة المولى مصطفى عبدالله القسطنطيني الرُّومي الحنفي الشَّهير بالمُلا كاتب الجليّ والمعروف بحاجي خليفة، دار الفكر، (د.ط).

خليفة، سهير محمد (د.ت)، **قضايا الاستشهاد بالحديث في النَّحو وشواهده في المغني**: مطبعة السعادة، الطبعة الأُولى.

الخوارزمي، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزّمخشري(د.ت)، **الكشاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: دار المعرفة: بيروت- لبنان.

الدّجني، فتحي عبدالفتاح (1981م)، **لغات العرب وأثرها في التّوجيه النحوي**: مكتبة الفلاح- الكويت، الطبعة الأولى.

الدنيوري، أبو عبدالله الحسين بن موسى بن هبة الله (1990م)، **ثمار الصّناعة في علم العربيّة**: دراسة وتحقيق: محمد بن خالد الفاضل، المملكة العربيّة السعودية- وزارة التعليم العالي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة- الرّياض، (د.ط).

دوزي، رينهارت (1987م)، **تكملة المعاجم العربيّة**: ترجمة: محمد سليم النعيمي، وزارة الثّقافة والإعلام- بغداد، الطبعة الأولى.

ديوان أبي العتاهية: دار صادر- بيروت، 1980م، (د.ط).

ديوان حسان بن ثابت: دار صادر - بيروت، (د.ت.ط).

ديوان الفرزدق: دار صادر-بيروت، 1960م، (د.ت).

ديوان لبيد بن أبي ربيعة العامري: دار صادر- بيروت، (د.ت.ط) .

الرّازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر (1967م)، **مختار الصحّاح**: دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

رضا، العلاّمة الشيخ أحمد (1959م)، **معجم متن اللغة موسوعة لغوية حديثة**: منشورات دار مكتبة الحياة_ بيروت، (د.ط).

الرُّماني، أبو الحسن علي بن عيسى (1984م)، **رسالتان في اللغة**: تحقيق: إبراهيم السامرائي: دار الفكر للنشر والتّوزيع، (د.ط).

الزُّبيدي، سعيد جاسم (1997م)، **القياس في النّحو العربي نشأته وتطوره**: دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

الزّجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (د.ت)، **الجمل في النّحو**: تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرّسالة، دار الأمل.

الزَّجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق (د.ت)، **الإيضاح في علل النَّحو**: دار النَّفائس– بيروت.

الزحيلي، وهبة (1986م)، **أصول الفقه الإسلامي**: دار الفكر، الطبعة الأولى.

الزَّركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله (د.ت)، **البرهان في علوم القرآن**: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت، الطبعة الأولى.

الزِّركلي، خير الدين (1984م)، **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**: دار المعارف للملايين، بيروت– لبنان، الطبعة السادسة.

الزّلمي، مصطفى إبراهيم (1991م)، **أصول الفقه الإسلامي في نسيجه الجديد**: بغداد، (د.ط).

الزُّوزني، أبو عبدالله الحسين بن أحمد الحسين (1987م)، **شرح المعلقات السبع**: تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد، مكتبة النّهضة المصريّة، القاهرة، الطبعة الأولى.

زيدان، جرجي (1992م)، **تاريخ آداب اللغة العربيّة**: منشورات دار مكتبة الحياه، بيروت– لبنان،(د.ط).

السَّامرائي، إبراهيم (1987م)، **المدارس النحوية أسطورة وواقع**: دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان – سوق البتراء، ساحة الجامع الحسيني، الطبعة الأولى.

السَّراج، محمد (1994)، **أصول الفقه الإسلامي**: (د.ط).

السِّيرافي، أبو سعيد الحسن ابن عبدالله (1985م)، **أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض**: تحقيق: محمد إبراهيم البنَّا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى.

السُّيوطي، الإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر(د.ت)، **شرح شواهد المغني**: لجنة التراث العربي.

السيُّوطي، الحافظ جلال الدين عبدالرحمن (1979م)، **بغية الوعاة عن طبقات اللغويين والنحاة**: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية.

السيُوطي، جلال الدين (1985م)، **الأشباه والنظائر في النحو**: تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.

السيُوطي، جلال الدّين عبدالرحمن (د.ت)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**: ضبطه وصححه ووضع حواشيه: فؤاد علي منصور، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة: بيروت – لبنان.

السيُوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (1998م)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**: تحقيق: أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى.

السيُوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (1999م)، **الاقتراح**: تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الصفا، طبعة جديدة.

الشّاعر، حسن موسى (1980م)، **النُحاة والحديث النّبوي**: وزارة الثقافة والشباب– عمان، الطبعة الأولى.

الشّافعي، أحمد محمود (1998)، **أُصول الفقه الإسلامي**: (د.ط).

شرح ديوان امرئ القيس: منشورات دار إحياء التُراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، 1969م.

شعبان، زكي الدّين(د.ت)، **أُصول الفقه الإسلامي**: دار نافع للطباعة والنشر.

شلبي، محمد مصطفى (1983م)، **أُصول الفقه الإسلامي**: الدّار الجامعيّة للطباعة والنشر– بيروت، الطبعة الرّابعة.

الشّنتمري، الأعلم (1975م)، **ديوان طرفة بن العبد**: تحقيق: دريد الخطيب ولطفي الصقّال: (د.ط) .

شيخو، لويس (د.ت)، **شعراء النّصرانية قبل الإسلام**: دار النشر، المشرق – بيروت، الطبعة الثّالثة.

الصّاوي محمد إسماعيل،(د.ت)، **شرح ديوان جرير**: منشورات دار مكتبة الحياة.

صيني، محمود إسماعيل؛ عبد العزيز، ناصف مصطفى؛ سليمان، مصطفى أحمد (د.ت)، **معجم الأمثال العربيّة**: مكتبة لبنان.

ضيف، شوقي (1965م)، **الفن ومذاهبه في النثر العربي**: دار المعارف – مصر، الطبعة الرابعة.

الطّحان، محمد (د.ت)، **تيسير مصطلح الحديث**: مكتبة المعارف – الرّياض، الطبعة الثالثة.

الظاهري، الحافظ أبي محمد بن حزم الأندلسي(1987م)، **الإحكام في أصول الأحكام**: دار الجيل – بيروت، الطبعة الثانية.

عباس، إحسان (1996م)، **تاريخ النّقد الأدبي عند العرب**: دار الثقافة، بيروت– لبنان، الطبعة الخامسة.

عبدالباقي، محمد فؤاد (د.ت)، **سنن ابن ماجة**.

عبدالغني، يُسري (1990م)، **ديوان قيس بن الملوّح (مجنون ليلى)**: دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى.

عطار، أحمد عبد الغفور (د.ت)، **مقصورة ابن دريد**: دار مصر للطباعة.

الفارسي، أبوعلي الحسن بن أحمد بن عبدالغفّار (2001م)، **الحجة للقراء السبعة**: تحقيق: كامل مصطفى الهنداوي، منشورات دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (د.ت)، **معاني القرآن**: تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، دار السُّرور.

الفيروزأبادي، مجد الدّين محمد بن يعقوب (د.ت)، **القاموس المحيط**: المؤسسة العربيّة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان.

القاسم، يحيى (1995م)، التّعليل النحوي عند البصريين: **مجلة جامعة تشرين**، المجلد السابع عشر، العدد(8).

القضاة، حاتم (1997م)، **الشهاب الخفاجي نحوياً**: رسالة ماجستير.

القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (1986م)، **إنباه الرواة على أنباه النُحاة**: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، مؤسسة الكتب الثقافية، القاهرة– بيروت، الطبعة الأولى.

القوزي، عوض (د.ت)، **المصطلح النَّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثَّالث الهجري**: الرِّياض – المملكة العربيّة السعودية، عمارة شؤون المكتبات– جامعة الرِّياض، الطبعة الأولى.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (1992م)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**: تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرِّسالة، الطبعة الأولى.

اللَّبدي، محمد سمير نجيب (د.ت)، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**: عمان– الأردن، دار الفرقان، الطبعة الأولى.

المبرد، أبو العبَّاس محمد بن يزيد (1399هـ)، **المقتضب**: تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، جمهورية مصر العربيّة وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الثانية.

المبرِّد، أبو العباس(د.ت)، **الكامل في اللغة والأدب**: مؤسسة المعارف –بيروت.

مجلة مجمع اللغة العربيّة الملكي: الجزء الثالث، القاهرة، طُبعت بالمطبعة الأميريَّة ببولاق، 1937م.

محفوظ، خيرية محمد (1970م)، **ديوان كشاجم**: تحقيق: مطبعة دار الجمهورية– بغداد، (د. ط) .

محمود، محمود حسني (1986م)، **المدرسة البغدادية في تاريخ النَّحو العربي**: مؤسسة الرِّسالة – دار عمار، الطبعة الأولى.

المخزومي، مهدي (1958م)، **مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو**: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده – مصر، الطبعة الثانية.

المصري، الإمام محمد بن عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري (1991م)، **أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك**: تحقيق: هادي حسن حمودي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى.

المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النَّبوي: مطبعة بريل في مدينة لندن، 1965م، (د.ط).

الملخ، حسن (د.ت). **نظرية التعْليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين.**

الميداني، أبو الفضل النيسابوري (د.ت)، **مجمع الأمثال**: تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، منشورات دار النّصر، دمشق – بيروت.

نحلة، محمود أحمد (1987م)، **أصول النحو العربي**: دار العلوم العربيّة، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى.

نصّار، حسين (1996م)، **ديوان الخرنق بنت هافان**: مطبعة دار الكتب المصريّة، الطبعة الأولى.

النيسابوري، الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج(د.ت)، **صحيح مسلم**: دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان.

هارون، عبدالسلام (د.ت)، **المعجم الوسيط**: مجمع اللغة العربيّة، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان.

الهروط، علي خلف (1995م)، **مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهليّة**: القسم الخامس، ديوان طرفة بن العبد، بشرح محمد بن إبراهيم بن محمد الحضرمي، الطبعة الأولى.

الهمداني، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي، المصري (2000م)، **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك**: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان.

الهندي، علاء الدين بن علي بن حسام الدين التقي (د.ت)، **مسند الإمام أحمد بن حنبل وبهامشه كتاب منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال.**

الوجيه، عبدالسّلام بن عباس (د.ت)، **أعلام المؤلفين الزّيدية**: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية.

الورّاق، أبو الحسنْ محمد بن عبدالله (2002م)، **علل النّحو**: تحقيق ودراسة الدكتور: محمود محمد محمود نصّار، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى.

يعقوب، إميل بديع (د.ت)، **الأمثال الشعبيّة اللُبنانية**: منشورات جرّوس– برس.

اليمني، علي بن سليمان الحيدرة (2002م)، **كشف المشكل في النّحو**: تحقيق: هادي عطية مطر الهلالي، دار عمّار للنشر والتّوزيع، الطبعة الأولى.

فهرس الآيات القرآنية

الرقم	الآية	اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
1-	﴿ غيْرِ المغضوب عليهم ولا الضَّالين ﴾	الفاتحة	7	126/11
2-	﴿ إنَّ الله لا يستحي أنْ يضربَ مثلاً مَّا بعوضةً﴾	البقرة	26	57
3-	﴿ كُنْ فيكونُ ﴾	البقرة	117	133
4-	﴿ ثمّ أضطرّه﴾ *	البقرة	126	28
5-	﴿ وإنْ تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبْكم به الله فيغفرُ لمن يشاء ويعذبُ من يشاءَ ﴾ *	البقرة	284	90
6-	﴿ اللّهمّ مالِكَ المُلكِ ﴾	آل عمران	26	119
7-	﴿ ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه ﴾	آل عمران	179	112
8-	﴿ تساءلون به والأرحامَ ﴾ *	النساء	1	117
9-	﴿ فبما نقْضِهمْ ميثاقهُمْ ﴾	النساء	155	64
10-	﴿ لكنِ الرّاسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أُنزل إليك وما أُنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة﴾	النساء	162	91
11-	﴿ إنّ فيها قوماً جبارينَ ﴾	المائدة	22	100
12-	﴿ فعسى اللهُ أنْ يأتي بالفتح ﴾	المائدة	52	144
13-	﴿ لا تقتلوا الصَّيد وأنتم حُرُمٌ ﴾	المائدة	95	24
14-	﴿ زيّن لكثير من المشركين قتلَ أولادِهم شركاؤهم ﴾ *	الأنعام	137	31/28
15-	﴿ ونصحتُ لكم ﴾	الأعراف	79	13
16-	﴿ ما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ﴾	الأنفال	33	112
17-	﴿ فإمّا تثقفنّهم في الحرب فشرّد بهم مَنْ خلفهمْ ﴾	الأنفال	57	25
18-	﴿ عزيرٌ بن الله ﴾	التّوبة	30	28

19-	﴿ فأجمعوا أمرَكُمْ وشركاءكم ﴾	يونس	71	102
20-	﴿ إنْ أردتُ أنْ أنصح لكم ﴾	هود	34	13
21-	﴿ عليك وعلى أُممٍ ممن معك ﴾	هود	48	117
22-	﴿ هؤلاء بناتي هُنَّ أطهرُ لكم ﴾ *	هود	78	28
23-	﴿ إنّ كلاً لَمّا ليوفّينَّهُم ربُّك أعمالَهم ﴾	هود	111	145
24-	﴿ ما هذا بشراً ﴾	يوسف	31	124/64
25-	﴿عسى ربُكُم أنْ يرحمكم ﴾	الإسراء	8	144
26-	﴿ أياً مّا تدعوا فله الأسماءُ الحسنى ﴾	الإسراء	110	126/25
27-	﴿ إنْ هذان لساحران ﴾ *	طه	63	65
28-	﴿ ثمّ لْيقطع ﴾ *	الحج	15	27
29-	ثمّ ليقْضُوا تفثَهُمْ ﴾	الحج	29	141/30
30-	﴿ وليوفوا نذورهم وليطّوّفوا بالبيت العتيق ﴾	الحج	29	141/30
31-	﴿ فذانك برهانان من ربّكَ ﴾*	القصص	32	65/24
32-	﴿ إنّا منجُوك وأهلَك ﴾	العنكبوت	33	117
33-	﴿ قلِ اللّهمَّ فاطر السماوات ﴾	الزُمر	46	119
34-	﴿ قرآناً عربياً ﴾	الزخرف	3	26
35-	﴿ أم أنا خيرٌ من هذا الذي هو مهينٌ ﴾	الزخرف	52	60
36-	﴿ ما هُنّ أمهاتِهِم ﴾	المجادلة	2	124
37-	﴿ وإنّه كان يقولُ سفيهنا على الله شططا﴾	الجن	4	25
38-	﴿ إنّ لدينا أنكالاً وجحيماً ﴾	المزّمل	12	100
39-	﴿ عليها تِسْعَةَ عشر ﴾	المدثّر	30	146
40-	وقيل منْ راق﴾*	القيامة	27	28
41-	﴿ إنْ كلُّ نفسٍ لمّا عليها حافظٌ ﴾	الطارق	4	145
42-	﴿ فأمّا اليتيمَ فلا تقهر * وأمّا السائلَ فلا تنهر ﴾	الضحى	10/9	24

الملحق (ب)

فهرس الأقوال والأحاديث النّبوية

فهرس الأقوال والأحاديث النَّبوية

فهرس أقوال الصحابة

الرقم	القول	صاحب القول	الصفحة
1-	" يا لله للمسلمينَ للعلج "	عمر بن الخطاب	41
2-	" نِعْمَ ما تعلمته العرب الأبيات من الشعر يُقدِّمها الرجلُ أمام حاجته فيستنزل بها الكريم، ويستعطف بها اللئيم، مع ما للشعر من عظيم المزيَّة، الأبينةَ، وعزُّ الأنفة، وسلطان القدرة ".	عمر بن الخطاب	42
3-	" ما أنا بالذي أغيبك، وما أنا بالذي أخافك، ولا وعيدك ".	علي بن أبي طالب	41
4-	" يا أبا الأسود انح لهم نحواً، فإنّ الكلام كلَّه ثلاثةُ أشياء: اسمٌ وفعلٌ و حرفٌ ".	علي بن أبي طالب	41/17
5-	" الفاعل مرفوع أبداً، والمفعولُ منصوب أبداً ".	علي بن أبي طالب	41
6-	" أجل بمعنى بلى "	ابن عباس	41

فهرس أقوال العرب وأمثالها

فهرس القوافي

قافية الرّاء : 49

والنَّاسُ ألْبٌ علينا فيــك ليس لنا	إلاّ لسيوف وأطراف القنا وزَرُ	51
الحــقُ أبلجُ والسيــوفُ عواري	فحذارِ من أسد العرين حــذارِ	105
فأصبحــوا قدْ أعاد اللهُ نِعمتَهُــم	إذْ هم قريشٌ وإذْ ما مثلَهم بشرُ	76
لعمري لسعدُ بن الرَّباب إذا عدا	أُحبُّ إلينا منك فافــــرس حمِرْ	54

والطيبون معاقد الازري

قافية السين :

هذي برزتِ لنا فهجمتِ رسيسا	ثمَّ انثنيتي وما شفيتُ نسيســا	52
بيضــاءُ يمنعهــا تكلّــم دلُّهــا	خفراء يمنعها الحياءُ تميســا	52

قافية الضاد :

أبيضُ من أخت بني إباضِ 75

قافية العين :

إذا متُّ كان النَاسُ نصفانِ شامتٌ	عليَّ ومثنٍ بالذي كنت أصنــعُ	25
و لــقــد شــربتُ ثمــانــيـــاً	وثمانِ عشْرة واثنتين و أربعــا	146

قافية الفاء :

يطفون في الآل إذا الآلُ طفا 51

للــبــسُ عباءةٍ وتقــرُّ عيــنـــي	أحــبُّ إليَّ مــن لــبــس الشُفــوفِ	135

قافية القاف :

رضيعــيْ لبانِ ثديَ أمِ تحالــف	بأسحمَ داجٍ عــوْضُ لا نتــفــرَّقُ	49
ألا يا زيــدٌ والضَّحــاكُ سيــرا	فقدْ جاوزتما خَمَرَ الــطــريـــقِ	53
تدع الجماجمَ ضاحياً هامــاتُهــا	بلْه الأكفَّ كأنــها لم تـــخــلــقِ	139

قافية الكاف:

كـــأن بيـــن فكِّهـــا والفـــكُّ	فــارة مســك ذُبحــت في سُــكٌ	111

قافية اللام :

صنَّــفــتُ للمتأدبــيــن مصنّفــاً	سميته بكتاب كشف المشكلِ	8
سبق الأوائلَ مع تأخّرِ عصــــرهِ	كم آخرِ أزرى بفعــل الأولِ	8

قيّدتُ فيه كل ما قــد أرســلــوا ليس المقيَّدُ كالكلام المرســـلِ 8

كُلُّ مــنْ شــادَ مفــخــراً فليشدهُ هــكذا هــكذا و إلاَّ فــلا لا 52

اسمع حديثاً كما يومــاً تحدثُــــه عن ظهرِ غيبٍ إذا ما سائلٌ سألا 104

قافية الميم :

أقول لعبــد الله لمّا سقاؤنا ونحن بــوادي عــبــد شمسٍ وهاشــــم 50

على حاله لو أنّ في القومِ حاتمــاً على جوده ما جاد بالمــاء حاتــمِ 50

تصف الطَّلولَ على السمَّــاعِ بها أفذوا العَيــانِ كأنت في العلـــمِ 77/52

ســلامُ الله يــا مــطــر عليهــا وليس عليـــك يا مطرُ السَّــلامُ 148

قافية النّون :

يا حبــذا جبل الرَّيــانِ مِنْ جبــلٍ وحبَّذا ســاكــنُ الرَّيــانِ من كــانا 50

قافية الهاء :

رمتني بطرفٍ لو كميًّا رمــت بــه لبُلَّ نجيعاً سَحْــرُهُ وبنــائــقُــهُ 61/50

رُبَّ رامٍ مــن بــنــي ثُــعْــــلٍ مخرجٍ كــفَّــيــهِ مــن سُتــرهِ 79

فَعَــدتْ كــلا الفرجينِ تحسِبُ أنَّــه مــولى المخــافةِ خلفُها وأمامُها 142

وقــال لــهــا وجــيْــرِ لأفعلنَّــهُ 54

قافية الياء :

نصــحــتُ بني عوفٍ فلم يتقبلوا نُصْحي ولم تنجح لديهم وسائـلــي 13

ولــو أنّ واشٍ بالــمــدينة دارهُ وداري بأعلى حضرموتَ اهتدى ليا 89